أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

إعداد

"محمد أديب" سعيد سعد الطعاني

إشراف

الأستاذ الدكتور بشير عبدالعظيم البنا

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفه في المحاسبة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

كانون ثاني، 2009

آيات قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَهُ هُوَ السميعُ العَليم (220)

صَدَقَ الله العظيم

سورة الشعراء

التفويض

أنا "محمد أديب" سعيد سعد الطعاني

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم : "محمد أديب" سعيد سعد الطعاني

التوقيع :

التاريخ : /3/ 2009

إجازة الأطروحة

نوقشت أطروحة الدكتوراه للطالب: "محمد أديب" سعيد الطعاني وعنوانها "أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان" بتاريخ 2009/1/31 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور : محمد صبحي أبو صالح	رئيساً	
الأستاذ الدكتور : بشيرعبدالعظيم البنا	عضواً ومشرفاً	
الأستاذ الدكتور : نبيل بشير الحلبي	عضواً	
الأستاذ الدكتور : عبد الرزاق قاسم شحاده	عضواً	

شكر وتقدير

أشكر الله (سبحانه وتعالى) الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي في سبيل إنجاز هذه الأطروحة.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا نائب عميد كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا في جامعة عمان العربية للدراسات العليا لعظيم اهتمامه وأصيل متابعته وعمق ملاحظاته التي أثرت الأطروحة، وكان مثالاً للعالم المتواضع.

كما إنني اهدي هذا الجهد إلى روح أستاذي الراحل الدكتور نعيم دهمش، على ما قدمه لي من علم ومعرفة.

وأشكر الدكتور محمد علي العقول الذي أبدى الكثير من النصح حول المعالجة الإحصائية.

كما أشكر الأستاذ "المحكم"، والأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

وكل الشكر للسادة مدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي الجهات الرقابية على تعاونهم.

كما أتقدم بجزيل شكري إلى كل من أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إنجاز هذه الأطروحة، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور شوقي جواد، والدكتور محمد سعدات عميرة، والدكتور أحمد دحيات، والدكتور خليفة زيادات، والأستاذ سليمان الطعاني.

الإهداء

إلى والدتي العزيزة .. نبع العطاء والمحبة

إلى روح والدي الطاهرة.. رحمه الله

إلى أبنائي .. فرح وعمر وسعيد

إلى زوجتي

إلى إخواني وأخواتي

إلى أصدقائي و زملائي

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

كما أهديه إلى كل شخص يمكن أن يحقق منفعة علمية من هذه الأطروحة

المحتويات

قائمة بأرقام الجداول

تابع قائمة بأرقام الجداول

قائمة بأرقام الأشكال

أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

إعداد
"محمد أديب" سعيد سعد الطعاني
إشراف
الأستاذ الدكتور: بشير عبدالعظيم البنا

ملخص الأطروحة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق ذلك فقد قام الباحث بتصميم استبانة وُزِّعت على عينة الدراسة التي بلغت (105) من مدققي الحسابات الخارجيين و(62) من مفتشي الجهات الرقابية، وبعد تحليل مفردات الاستبانات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- إنَّ من أهم تجاوزات الشركة لمتطلبات الحاكمية المؤسسية: عدم وجود دليل خاص بالشركة، وعدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بالأمور المالية، وعدم الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وعدم تطبيق مفهوم الإبلاغ السري، وعدم توفير أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، ووجود تركز للملكية.

2- تبين وجود أهمية لخطة التدقيق والتي تتضمن طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق. والتي من شأنها التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول والتركيز على مجالات التدقيق المهمة.

اتضح أهمية إجراء تعديل على خطة التدقيق من حيث طبيعة وتوقيت ونطـاق إجـراءات التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية.

وجود أهمية لزيادة أتعاب التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات فـي الـشركة موضـع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية.

إنَّ من أهم مبررات قيام مدقق الحسابات بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة عن الشركة موضع التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات فيها لمتطلبات الحاكميـة المؤسـسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية، هو الحد من حدوث أزمة مالية في هـذه الشركة و / أو التقليل من آثار هذه الأزمة في حال حدوثها.

إنَّ أهم الجهات التي يتوجب على مدقق الحسابات إبلاغها، وذلك في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبـل الجهات الرقابية، هي الجهة الرقابية ذات العلاقة، ومجلـس إدارة الـشركة، ولجنـة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وجود تقارب بين آراء فئتي عينة الدراسة وهما الفئة الأولى مدققو الحسابات الخارجيون والفئة الثانية مفتشو الجهات الرقابية، من حيث الإجابة عن فقرات استبانة الدراسة.

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، فقد كان من أهم توصيات الدراسة ما يلي:

على مكاتب التدقيق أن تقوم بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة، في حال تبين لـديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

يتوجب على الجهات الرقابية المعنية التحقق من أن مكاتب التدقيق تقوم بإبلاغها، في حال تبين لمكاتب التدقيق أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

ضرورة أن تقوم مكاتب التدقيق بتعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية.

على مكاتب التدقيق أن تقوم بزيادة أتعاب التدقيق في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، وذلك لتعويض أثر المخاطر التي قد تواجه هذه المكاتب.

The Effect of Corporate Governance Risk on Audit Plan and Audit Fees of External Auditors of Jordanian Corporations Listed in Amman Stock Exchange .

Prepared by :
" Mohamad Adeeb " Saed Said Al-Taani

Supervised by :
Prof. : Bsher Abdel Azeem El-Banna

Abstract

The aim of this study is to explore the effect of corporate governance risk on audit plan and audit fees of external auditors of Jordanian corporations listed in Amman stock exchange. To accomplish such a goal, the researcher developed a questionnaire and distributed it to a sample study, which contained (105) external auditors and (62) supervisory authorities inspectors.

After analyzing the data, the researcher concluded the following results:

1- The most important violations of corporate governance requirements are: absence of a company corporate governance code, unqualified audit committee in financial issues, no segregation between board of directors and executive management, no whistle-blowing concept implementation, unavailability of independent members of board of directors, and ownership concentration.

2- The necessity for an audit plan which contains nature, timing, and extent of audit procedures; aims to lessen the audit risk to the least accepted level; and concentrates on material audit fields.

3- The necessity for an audit plan modification that deals with nature, timing, and extent of audit procedures in case that the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

4- The necessity for increasing audit fees in case the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

5-The most important justification the external auditor has for informing the supervisory authorities about the company under audit - in case the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities-is to avoid a financial crisis at the company and/or reduce its effects if it ever happens.

6- The most important bodies the external auditor must inform-in case the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities-are: the concerned supervisory authorities, the company board of directors, and the audit committee.

7-A reasonable consistency exists between the opinions of both categories of the study sample – the external auditors and the supervisory authorities inspectors- concerning the answers of the questionnaire items.

Based on the concluded results, the study's most important recommendations are:

It is important that external audit offices inform the concerned supervisory authorities in case the company under audit violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.
It is important that concerned supervisory authorities verify if the external audit offices do inform such authorities about the company under audit if it violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.
It is important that external audit offices modify the audit plan concerning nature, timing, and extent of audit procedures in case the company under audit violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.
It is important that external audit offices increase audit fees in case the company under audit violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities to make up for the risk effect faced by these offices.

الفصل الأول

مقدمة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة:

مقدمته:

تمثل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع كنتيجة منطقية لحدوث حالات من الإخفاقات والفضائح المالية والمحاسبية المؤثرة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2001 و2002 مثل شركة انرون وشركة ووردكم (علي وشحاتة،2006. ص ص: 14-15). هذا كما واجهت العديد من الشركات المساهمة العامة الأردنية أزمات مالية، وقد ترتب على ذلك إما تصفيتها أو دمجها أو بيعها لشركات أخرى، وقد كان أهم أسباب هذه الأزمات هو عدم التزام الإدارة العليا لهذه الشركات بالتشريعات السارية وذلك من وجهة نظر بعض الجهات الرقابية في الأردن. الأمر الذي تطلب الاهتمام بالحاكمية المؤسسية والتي تهدف إلى ضبط صلاحيات الإدارات العليا للشركات وذلك من خلال إصدار تعليمات أكثر تشدداً من الجهات الرقابية لهذه الشركات.

تزداد درجة مصداقية (Creditability) واعتمادية (Reliability) مستخدمي القوائم المالية على هذه القوائم، عندما تكون مدققة من مدققين خارجيين كونهم جهات محايدة (دهمش،1995 ص:57). هذا ويعتبر دور مدققي الحسابات الخارجيين مكملا لدور الجهات الرقابية، حيث تنص التشريعات السارية على ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها

تأثير سلبي ومادي عليها، ومن هذه التشريعات المادة رقم (200) من قانون الشركات، والمـادة رقم (61) من قانون البنوك، الأمر الذي يتطلب من الجهات الرقابية ذات العلاقة أن تتبنى تعليمات أكثر تشدداً. وهذا بالطبع ما قامت به العديد من الجهات الرقابية في العالم فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار "Sarbanes - Oxley Act" عام 2002 وذلك بعد انهيار شركات عالمية عملاقة كإنرون ووردكوم، وكذلك قامت ألمانيا بإصدار ألـ (Kon TraG) لتعزيز الحاكمية المؤسسية لنفس السبب.

وقد بينت إحدى دراسات البنك المركزي الأمريكي أن انهيارات البنوك في الولايات المتحدة للفترة (1980 – 1995) قد ألحقت خسائر بقيمة (124) مليار دولار أمريكي وفق دراسة (Basel Committee , 2004,P:2). هذا وقد قامت جمعية مفتشي الاختلاسات المرخصين (Association of Certified Fraud Examiners) (ACFE) في أمريكا، بتقدير تكلفة الاختلاسات على الاقتصاد الأمريكي بمبلغ (660) مليار دولار أمريكي، وذلك لغاية نهاية عام 2004 (Singleton et al. , 2006, p: 1).

ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية تشكيل إطار تنظيمي فعال يوفر المرونة الكافية التي تكفل بدورها للأسواق إمكانية العمل بفعالية والاستجابة لتوقعات المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح (Stakeholders) (OECD , 2006,P:4).

تركز هذه الدراسة على معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب التدقيق للمدققين الخارجيين وكذلك قيامهم بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة، وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهل يأخذ المدققون الخارجيون في الاعتبار هذه المخاطر لتغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بها من حيث الكوادر والوقت بالإضافة إلى ما يمكن أن يتعرض له من مخاطر قانونية (Litigation Risk) ومخاطر

السمعة (Reputation Risk)، حيث تهدف خطة التدقيق المتضمنة طبيعة ونطــاق وتوقيــت إجراءات التدقيق إلى التقليل من مخاطر التدقيق لتصبح ضمن الحد المقبول وذلك وفق متطلبات معيار التدقيق الــدولي (International Standard on Auditing) (ISA) رقــم (300). ويمكن لهذه الدراسة الإسهام في حماية الاقتصاد الوطني من خلال الحد من حدوث أزمات مالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية أو التقليل من أثرها في حال حدوثها عند اكتشافها بشكل مبكر، وذلك من خلال الإجراءات اللازمة التي يتوجب اتخاذها من قبل الجهات الرقابية.

مشكلة الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة هو تقييم أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق من حيث طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي، وكذلك قيامهم بــإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة عن هذه المخاطر، وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

عناصر مشكلة الدراسة:

ويمكن لتحقيق الغرض من هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :-

- ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنيــة علــى خطــة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق، مــن وجهــة نظــر مــدققي الحــسابات الخارجيين؟
- ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنيــة علــى خطــة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية؟

ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية؟

ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية؟

ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

ما أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية؟

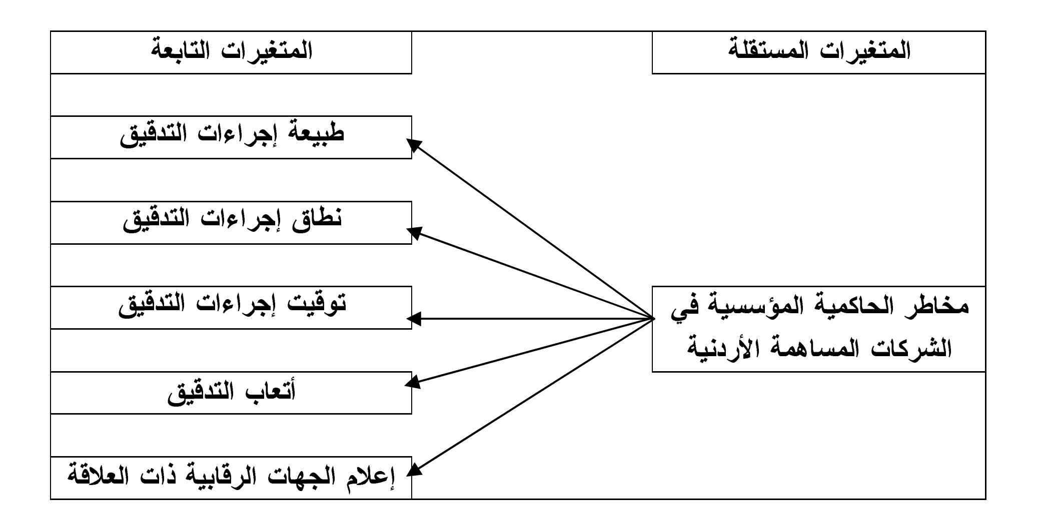
ما أثر التشريعات السارية على التزام مدققي الحسابات الخارجيين بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة، في حال اكتشافهم وجود مخاطر الحاكمية المؤسسية في أيٍّ من الشركات المساهمة العامة الأردنية، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين؟

ما أثر التشريعات السارية على التزام مدققي الحسابات الخارجيين بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة، في حال اكتشافهم وجود مخاطر الحاكمية المؤسسية في أيٍّ من الشركات المساهمة العامة الأردنية، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية؟

بناءً على ما تم عرضة من عناصر مشكلة الدراسة، يمكن عرض نموذج الدراسة الوارد في الشكل (1).

شكل (1)

نموذج الدراسة : المتغيرات المستقلة والتابعة



فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى

H01: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الثانية

H02: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية الثالثة

H03: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الرابعة

H04: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية الخامسة

H05: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق، مـــن وجهـــة نظـــر مـــدققي الحـــسابات الخارجيين.

- الفرضية السادسة

H06: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية السابعة

H07: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق، من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الثامنة

H08: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية التاسعة

H09: لا يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اكتشافهم وجود مخاطر الحاكمية المؤسسية في أي من الشركات المساهمة العامة الأردنية، مـــن وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية العاشرة

H10: لا يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اكتشافهم وجود مخاطر الحاكمية المؤسسية في أي من الشركات المساهمة العامة الأردنية، من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

التعريفات الإجرائية:

أصحاب المصالح (Stakeholders): كافة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لهم اهتمام بالشركة ومن أهمهم المساهمين، ومجلس الإدارة، والموظفين، والعملاء، والجهات الرقابية.

الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance): مجموعة العلاقات بين أصحاب المصالح في الشركة والآلية التي تهدف إلى تحقيق أهدافها.

مخاطر الحاكمية المؤسسية: تبعات عدم التزام الإدارة العليا في الشركة بالتشريعات السارية المتعلقة بالحاكمية المؤسسية.

طبيعة (Nature) إجراءات التدقيق: الإجراءات المتعلقة بالفحص، المراقبة، الاستعلام، التأكيدات، إعادة الاحتساب، والإجراءات التحليلية.

نطاق (Extent) إجراءات التدقيق: كمية إجراءات التدقيق التي يجب تنفيذها كحجم العينة، وعدد الملاحظات لأنشطة الضبط، مع اعتبار الأهمية النسبية.

توقيت (Timing) إجراءات التدقيق: متى يتم تنفيذ إجراءات التدقيق أو فترة تطبيق أدلة التدقيق.

خطة التدقيق : الإجراءات المتضمنة طبيعة، ونطاق، وتوقيت إجراءات التدقيق، والتي يجب أن تنفذ من قبل المدقق الخارجي لتقليل مخاطر التدقيق إلى أدنى حد مقبول.

تمهيد الدخل (Income Smoothing): خَفْض التشتت في الدخل المعلن خلال الفترات المحاسبية بشكل مقصود من قبل الإدارة وذلك باستخدام طرق تسمح بها المعـــايير المحاسبية.

إدارة الأرباح (Earnings Management): تلاعب الإدارة بالأرباح، لتحقيق أهداف خاصة، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون القوائم المالية المنشورة لا تعكس حقيقـــة الوضع المالي للشركة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من حيث إنها تبحث موضوع مخاطر الحاكمية المؤسسية وأثرهـــا على خطة التدقيق للمدققين الخارجيين من حيث طبيعة، نطاق، وتوقيت التدقيق وكذلك أتعـــاب التدقيق، فضلا عن أن ملاحظات المدققين الخارجيين تؤثر في المعايير المهنية وتعليمات الجهات الرقابية، وهذا بالطبع يقيد صلاحيات الإدارة العليا للشركات المساهمة العامة الأردنية ويجعلهـــا أكثر التزاماً وأكثر شفافية، الأمر الذي سيسهم في الحد مـــن تـــضليل (Mislead) مـــستخدمي القوائم المالية وبخاصة المستثمرين، وبالتالي ستكون قراراتهم مبنية على معلومات تتصف بأنها أكثر عدالة.

هذا ويعتبر الباحث أن تلاعب إدارات الشركات في البيانات المالية المنشورة من خلال تمهيد الدخل أو إدارة الأرباح يعتبر من أشكال عدم التزام الإدارة بالتشريعات السارية المتعلقة بالحاكمية المؤسسية، حيث إِن إدارات الشركات التي تمارس ذلك يمكن أن تمارس أموراً أخرى أكبر منها وبالتالي قد يتبع ذلك مشاكل مالية أو انهيار لهذه الشركات، ويمكن لهذه الدراسة أن ستسهم في ضبط الإدارات العليا للشركات المساهمة العامة الأردنية، سواءً من قبل المدققين الخارجيين أو من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة في الأردن (كالبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات وهيئة التامين)، وبالتالي ستسهم في الحدِّ من حدوث أزمات مالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية أو التقليل من أثرها في حال حدوثها.

حدود الدراسة:

قامت هذه الدراسة بالتعامل مع مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك مفتشي دوائر الرقابة في الجهات الرقابية ذات العلاقة في الأردن وهي البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات وهيئة التأمين.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين وهما: -

1- مدققو الحسابات الخارجيون للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلــك وفق دليل الشركات المنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان وبيانات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وعددهم (105) مدققين. وعينة الدراسة ستكون كل مجتمع الدراســة، أي عينة شاملة، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التــدقيق وأتعــاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مــدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة فــي حــال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات.

2- مفتشو دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة الأردنية المدرجة فــي بورصة عمان وهي البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبــة الــشركات وهيئة التأمين وعددهم اثنان وستون مفتشاً. وعينة الدراسة ستكون كل مجتمــع الدراســة، أي عينة شاملة، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التــدقيق وأتعــاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مــدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة فــي حــال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها، وذلك من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

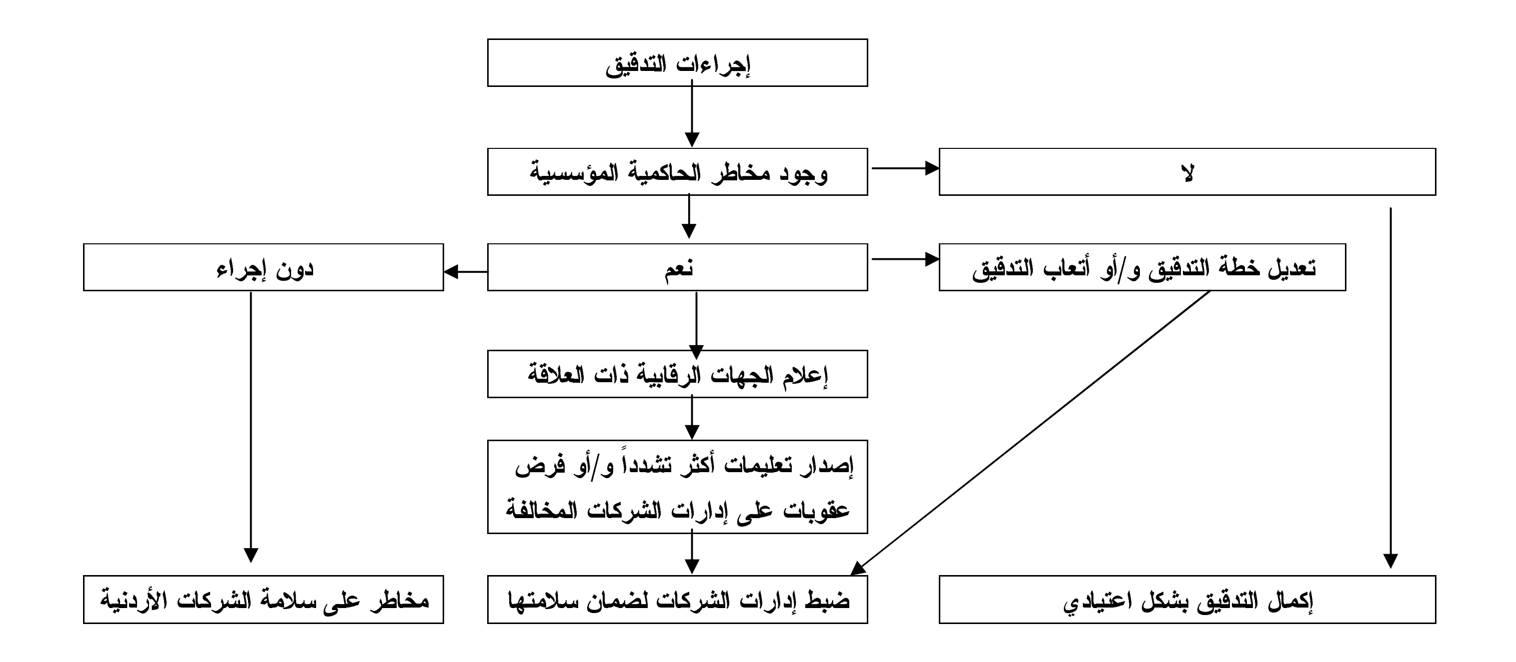
أدوات الدراسة:

الأداة الرئيسة لهذه الدراسة هي الاستبانة، حيث سيتم تصميمها وفق الأدب النظري للدراسات السابقة ذات الصلة بمواضيع هذه الدراسة كالحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق وأتعاب التدقيق فضلاً عن المعايير الدولية ذات الصلة، وسيصار إلى توزيع هذه الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من كافة مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وكافة مفتشي دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها.

ويتوقع الباحث أن يكون الأثر المتوقع لاستجابة مدقق الحسابات الخارجي لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة الأردنية، كما في الشكل (2).

شكل (2)

مخطط يبين الأثر المتوقع لاستجابة المدقق الخارجي لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة الأردنية



إجراءات الدراسة:

1- حصر لكافة مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك وفق دليل الشركات المنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات.

2- حصر لكافة مفتشي دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وهي البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات وهيئة التأمين، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها، وذلك من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

3- إعداد استبانة، حيث سيتم تصميمها وفق الأدب النظري للدراسات ذات الصلة بمواضيع هذه الدراسة كالحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق وأتعاب التـدقيق فـضلاً عـن المعـايير الدوليـة والتشريعات الأردنية ذات الصلة، وسيصار إلى توزيع هذه الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من كافة مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمـان وكافة مفتشي دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة الأردنية المدرجـة في بورصة عمان وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مـدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة فـي حـال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها.

4- سيقوم الباحث باختبار وفحص درجة الاتساق والثبات لإجابات المشاركين عـن فقـرات استبانة الدراسة باستخدام اختبار معامل كرونباخ ألفا، كما سيتم استخدام الأساليب المناسبة فـي تحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة بالاستعانة بحزمة برمجيات (SPSS) لتحقيق أهداف الدراسة.

الفصل الثانـي

الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

القسم الأول: الحاكمية المؤسسية

أولاً: الحاكمية المؤسسية ونشأتها

1- مقدمة

تعتبر مبادئ الحاكمية المؤسسية للشركات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم، وهي عنصرٌ هامٌ لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها بعضا، وأصبح تطبيق هذه المبادئ يعتبر شعاراً يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء، ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة، ودليل على توافر مبادئ حسن الإدارة والشفافية والمساءلة، ومما لا شك فيه أن الالتزام بالحاكمية المؤسسية الجيدة تمثل أساس نجاح الشركة على المدى الطويل، وتعتمد إلى حد كبير على المهارات والخبرات ومدى المعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة.

ونظراً لهذه الأهمية فقد قامت الجهات الرقابية في العديد من دول العالم بإصدار تعليمات للحاكمية المؤسسية ليصار إلى تطبيقها من قبل الشركات، وعلى الصعيد المحلي، وبالإضافة إلى ما ورد في قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته فيما يتعلق بموضوع الحاكمية المؤسسية، فقد تم إصدار دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن من قبل البنك المركزي الأردني وذلك خلال عام 2007، كما تم إصدار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من قبل هيئة الأوراق المالية وذلك خلال عام 2008، وقد استندت هذه

التعليمات إلى حد كبير على مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

هذا ويوجد تطابق بين غايات الجهات الرقابية ومدققي الحسابات الخارجيين للشركات فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية لهذه الشركات، فكلاهما يريد أن تكون هذه الشركات سليمة لكي تحقق أهدافها. الأمر الذي يتطلب أن تعمل الجهات الرقابية والمدققون الخارجيون ومجالس إدارات الشركات معاً بشكل وثيق لتحقيق أفضل النتائج.

2- مفهوم الحاكمية المؤسسية:

تعددت ترجمة مصطلح "Corporate Governance" من قبل الباحثين العرب، فمنهم من استخدم "حوكمة الشركات" مثل (سليمان، 2006) و(حماد، 2005) و(يوسف، 2003) و(لطفي، 2002). ومنهم من استخدم "التحكم المؤسسي" مثل (جمعة، 2004) و(مطر، 2003) و(الخاروف، 2001). في حين تم استخدام "الحاكمية المؤسسية" من البعض ومنهم (مطر و نور، 2007) و(أبو زر، 2006) و (الفار، 2006) و(الهنيني، 2004).

بينت دراسة (السيد علي، 2008 ص : 80) أن مجمع اللغة العربية في مصر قد اعتمد ترجمة مصطلح (Corporate Governance) بحوكمة الشركات.

هذا وقد اعتمد مجمع اللغة العربية الأردني مفهوم "الحاكمية المؤسسية" على أنَّها الترجمة الأنسب لمصطلح "Corporate Governance" وذلك بموجب قراره رقم (200406) المؤرخ في 08-06-2004. وعليه فقد ارتأى الباحث اعتماد مفهوم "الحاكمية المؤسسية" في هذا البحث كونها تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية الأردني بهذا الشأن.

أما بشأن تعريف الحاكمية المؤسسية فإنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفهـا، حيـث إِن هناك العديد من التعريفات للحاكمية المؤسسية، يورد الباحث بعضاً منها، فقد عرفهـا المنتـدى الياباني للحاكمية المؤسسية (Japan Corporate Governance Forum, 1997) على أَنهـا الأساليب المتبعة من قبل مجلس الإدارة لمتابعة الإدارة التنفيذية لرفع كفاءتها لـضمان تحقيـق أهداف الشركة والحيلولة دون قيام المساهمين بمساءلة مجلس الإدارة.

وعرفت من قبل جوبالسامي (Gopalsamy, 1998, P: 3) على أَنها مجموعـة مـن العمليات والنظم التي توفرها إدارة الشركة بأفضل صورة ممكنة وذلك لتحقيق منافع أصـحاب المصالح .

كما تم تعريفها من قبل وليامسون (Williamson, 1999 p:4) على أَنها النظام الـذي يقيس قدرة الشركة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهياكلها الإدارية.

وعرفها الكاتبان مونكس ومـاينو (Monks and Minow, 2004 p:2) علـى إنهـا العلاقة بين الأطراف (أهمهم مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين) التي تـؤدي إلـى تحديد توجه الإدارة وأداء الشركة.

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (I I A, 2003) على أَنها الإجراءات التي تتم من قبل أصحاب المصالح لإدارة مخاطر الشركة لضمان تحقيق أهدافها. وعرفها المعهد الأوروبـي للحاكمية المؤسسية (ECGI, 2007) على إنها القواعد والعلاقات والنظم والعمليـات المطبقـة داخل الشركة والمنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية، وذلك لغايات تحقيق أهدافها.

أما البنك المركزي الأردني (دليل الحاكمية، 2007 ، ص : 7) والذي اعتمـد تعريـف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد عرف الحاكمية المؤسسية على إنها مجموعة

من العلاقات ما بين الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها.

مما سبق يلاحظ بأن هناك العديد من التعريفات، وعليه فقد ارتأى الباحث تعريف الحاكمية المؤسسية على أنها مجموعة العلاقات بين أصحاب المصالح في الشركة والآلية التي تهدف إلى تحقيق أهدافها، كما أن الباحث يرى أن أصحاب المصالح هم كافة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لهم اهتمام بالشركة، ومن أهمهم المساهمون، ومجلس الإدارة، والموظفون، والعملاء، والجهات الرقابية.

3- نشأة الحاكمية المؤسسية:

إن من أهم أسباب انهيار الشركات المساهمة العامة، هو فساد الإدارة العليا لهذه الشركات، وذلك وفق العديد من استطلاعات الرأي سواءً للمساهمين أو للجهات الرقابية، الأمر الذي أدى إلى إصدار العديد من التشريعات التي من شأنها ضبط صلاحيات الإدارة العليا للشركات.

ويرى الباحث أن إصدار قانون ممارسات الفساد الأجنبية (Foreign Corrupt Practices Act) في أمريكا عام 1977 والذي يتضمن تجريم الرِّشى كما يتضمن قواعد لضبط صلاحيات الإدارة من خلال نظم الرقابة الداخلية ومساءلة الإدارة، يعتبر بداية الحاكمية المؤسسية.

وتبع ذلك توصيات هيئة تـــردوي (Treadway Commission) (COSO) والتـــي صدرت عام 1985 وكانت الغاية من هذه التوصيات تحديد الأسباب الرئيسة لسوء تمثيل الواقع في التقارير المالية، ومحاولة التقليل من حدوثها، وضرورة وجود بيئة رقابة ســليمة، ولجنــة مستقلة للتدقيق، وتدقيق داخلي أكثر موضوعية.

كما قامت بورصة لندن عام 1991 بتشكيل لجنة كادبوري (Cadbury Committee) المعنية بوضع الخطوط العريضة لقواعد السلوك، لمعالجة الأمور الأخلاقية والقانونية، للشركات المدرجة في البورصة (Dahya et al, 2000, p:1).

وأخيراً أصدرت منظمة التعاون الاقتــصادي والتنميــة (OECD) مبــادئ الحاكميــة المؤسسية المستمدة من أفضل الممارسات (Best Practices) على مستوى العالم وذلــك عــام 1999، كما قامت المنظمة بإعداد منهجية للحاكمية المؤسسية وذلك عام 2006.

هذا وقد قام كلارك (Clark,2004)، في فلسفة نشأة الحاكمية المؤسسية، بتقسيم نماذج الحاكمية المؤسسية المطبقة في أنحاء العالم إلى نوعين، أحدهما يهدف بالدرجــة الأولــى إلــى الحفاظ على حقوق المساهمين (Stockholders) وهو مطبق فــي أمريكــا وكنــدا واســتراليا وبريطانيا، أما الآخر فيهدف إلى التركيز على حماية حقــوق أصــحاب المــصالح الآخــرين كالمودعين والعملاء والموردين والعاملين في الشركة بالإضافة إلى فئات المجتمع الأخرى وهو مطبق في معظم الدول الأوروبية واليابان وبعض دول شرق آسيا (مطر، 2007، ص : 51).

ثانياً: مبادئ الحاكميــة المؤســسية الــصادرة عــن منظمــة التعــاون الاقتصادي والتنمية:

أعدت المجموعة التوجيهية (Steering Group) للحاكمية المؤسسية، والتي تم تشكيلها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبادئ الحاكمية المؤسسية وذلك عام 1999. هـذا وقد كان آخر تحديث لهذه المبادئ بتاريخ 01-12-2006 (OECD, 2006 P : 1).

تستند مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الحاكميـة المؤسـسية إلـى تجارب الدول الأعضاء في المنظمة في هذا المجال، بالإضافة إلى إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. الهدف من هذه المبادئ مساعدة حكومات الدول الأعضاء وحكومات الدول غير الأعضاء في غمار جهودها لتقييم وتحسين الأطـر القانونيـة، والمؤسسية، والتنظيمية لموضوع الحاكمية المؤسسية في تلك الـدول، بالإضـافة إلـى تـوفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية. وتركز المبادئ على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات، كما أنها تعد أيضاً أداة مفيدة لتحسين أساليب الحاكمية المؤسـسية في الشركات الأخرى التي لا يتم تداول أسهمها فـي البورصـات مثـل الـشركات الخاصـة والمؤسسات المملوكة للدولة. وتمثل تلك المبادئ أساساً مشتركاً لتطوير الحاكميـة المؤسـسية، ويتوجب أن تكون هذه المبادئ موجزة ومفهومة، ويسهل الوصول إليها مـن كافـة أصـحاب المصالح. يعتمد إطار المبادئ على البيئة القانونية، والتنظيمية، والمؤسـسية، بالإضـافة إلـى أخلاقيات المهنة وإلمام الشركات بالمصالح الاجتماعية والبيئية. والالتزام بهذه المبادئ من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة من جانب المستثمرين الخارجيين والمحليين، الأمر الذي يـسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل. ولا تهدف المبادئ إلى تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية، بل الغرض منها أن تكون بمثابة نقاط مرجعية تستخدم من قبـل الجهـات التشريعية عند إعداد الأطر القانونية والتنظيمية للحاكمية المؤسسية، والتـي تعكـس ظـروفهم الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي مراجعة المبادئ في ضوء الظروف المحيطة، حيث يتعـين

على الشركات أن تُدخِل التجديدات المستمرة على أساليب الحاكمية المؤسسية وأن تطــوع تلــك الأساليب على النحو الذي يكون من شأنه مواكبة المتطلبات والإفــادة مــن الفــرص الجديــدة (OECD, 2006 PP : 2-3).

وتعتبر هذه المبادئ أحد أهم المعايير المستخدمة في التحقق من سلامة النظم المالية، كما يتم الاستناد إليها من قبل البنك الدولي و/أو صندوق النقد الدولي لتقييم سلامة النظم المالية في الدول وفق برامج محددة، ومن أهم هذه البرامج، برنامج تقييم القطــاع المــالي (Financial Sector Assessment Program) (FSAP) و مراجعة نظام المعايير والأدلة (Review of Observance of Standards and Codes) (ROSC) (OECD, 2006 P:4).

تتكون مبادئ الحاكمية المؤسسية من ستة بنود هي :

1. أساسيات إطار الحاكمية المؤسسية الفعالة.
2. حقوق المساهمين.
3. المعاملة المتكافئة للمساهمين.
4. دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية.
5. الإفصاح والشفافية.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

ويتكون كل مبدأ من هذه المبادئ الرئيسة من عدد من المبادئ الفرعية وحــسب الآتــي (OECD, 2006 PP: 14-85):

المبدأ الأول: أساسيات إطار الحاكمية المؤسسية الفعالة.

ضرورة أن يعزز إطار الحاكمية المؤسسية الأسواق التي تتصف بالشفافية والكفاءة، كما أن الإطار يجب أن يتفق مع التشريعات السارية، ويبين بوضوح توزيع المسؤوليات بين الجهات الرقابية ذات العلاقة، وحسب الآتي:

1. إطار الحاكمية المؤسسية يجب أن يصمم مع الأخذ بعين الاعتبار أداء الاقتصاد بشكل عام ونزاهة السوق، كما أن على الإطار تشجيع الأسواق لزيادة مستوى الشفافية وتعزيز الكفاءة.
2. المتطلبات القانونية والرقابية والتي تؤثر في تطبيق الحاكمية المؤسسية، يجب أن تتفق مع القوانين السارية، كما يجب أن تكون شفافة وقابلة للتطبيق.
3. توزيع المسؤوليات بين الجهات الرقابية يجب أن يتم تحديده بشكل واضح، كما يجب أن يضمن حماية المصلحة العامة.
4. الجهات الرقابية المعنية في التحقق من تطبيق الحاكمية المؤسسية، يجب أن تمتلك السلطة وتتصف بالنزاهة ويكون لديها المصادر الكافية، لتنفيذ مهامها بمهنية وموضوعية. كما أن قراراتها يجب أن تكون في الوقت المناسب وتتصف بالشفافية ويتم تبريرها بشكل كافٍ.

المبدأ الثاني : حقوق المساهمين

تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:-

1. تأمين أساليب تسجيل الملكية.
2. نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
3. الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
4. المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.
5. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
6. الحصول على حصص من أرباح الشركة.
7. الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الـشركة، مثل التعديلات على النظام الأساسي، أو طرح أسهم إضافية، أو أية تعاملات مالية غير عادية.

المبدأ الثالث : المعاملة المتكافئة للمساهمين.

يجب أن يكفل إطار الحاكمية المؤسسية المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، بِمَنْ فـيهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحـصول على تعويض في حال انتهاك حقوقهم.

يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

يجب أن يتم التصويت بوساطة المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

يجب أن تكفل الإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتعلق بعمليات تمس الشركة.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية.

يجب أن ينطوي إطار الحاكمية المؤسسية على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال تنمية الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس سليمة.

ينبغي أن يعمل إطار الحاكمية المؤسسية على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

يجب أن تتاح لأصحاب المصالح فرصة الحصول على تعويضات في حال انتهاك حقوقهم.

يجب أن يسمح إطار الحاكمية المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات تحسين مستوى أداء الشركة.

عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحاكمية المؤسسية، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية.

ينبغي أن يكفل إطار الحاكمية المؤسسية تحقق الإفصاح الذي يتميز بالدقـــة والتوقيـــت المناسب وذلك عن كافة الأمور المتعلقة بالشركة، كالوضع المالي، والأداء، والملكية، وحاكميـــة الشركة.

يجب أن يشتمل الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر، على المعلومات التالية:

أ- النتائج المالية والتشغيلية.

ب- أهداف الشركة.

ج- حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.

د- سياسة الرواتب والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقـــة عنه والإدارة التنفيذية العليا. وكذلك مؤهلاتهم وأسلوب اختيارهم.

هـــ- تعاملات ذوي الصلة.

و- أهم المخاطر التي تواجه الشركة وكيفية إدارتها.

ز - أمور تتعلق بالموظفين وباقي أصحاب المصالح.

ح- هياكل وسياسات الحاكمية المؤسسية.

ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق المعايير المحاسبية السارية، كما ينبغي الإفصاح عن البنود غير المالية أيضاً.

ضرورة القيام بعملية تدقيق سنوية عن طريق مدقق حسابات خارجي كفؤ ومستقل، لضمان تمثيل القوائم المالية للواقع.

ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

5- ضرورة تقييم إطار الحاكمية المؤسسية من قبل جهات محايدة كالمحللين أو مؤسسات التقييم، مع ضمان عدم تعارض المصالح.

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة.

يجب أن يتيح إطار الحاكمية المؤسسية الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين وباقي أصحاب المصالح. كما يتوجب على مجلس الإدارة العمل على التحقق مما يلي:

توافر كامل للمعلومات، وعلى أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق أهداف الشركة.

تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

الالتزام بالمعايير الأخلاقية السارية، وأن يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة أصحاب المصالح.

اعتماد إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطر، والموازنات السنوية، وأن يتابع أداء الشركة.

اختيار الإدارة التنفيذية العليا وتقرير الرواتب والمزايا الممنوحة لهم ومتابعة خطط الإحلال (Succession Plans).

ضمان الشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

إدارة تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن أمثلة تعارض المصالح إجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة.

نزاهة الإبلاغ المالي للشركة، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وتدقيق مستقل، وإدارة مخاطر، فضلاً عن الامتثال للتشريعات والمعايير السارية.

متابعة فعالية الحاكمية المؤسسية التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغييرات اللازمة عليها.

التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يتم ذلك على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، وتوافر أعضاء مستقلين في المجلس.

ثالثاً: التشريعات الأردنية بشأن الحاكمية المؤسسية:

1- مقدمة

على الرغم من وجود اتساق كبير في التشريعات الأردنية مع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلا أن الأمر يتطلب إعادة النظر في هذه التشريعات من أجل توحيدها والحيلولة دون تداخل نصوص المواد بين هذه التشريعات،

فعلى سبيل المثال يوجد تداخل في نصوص بعض المواد بين قانوني الشركات والبنوك، فضلاً عن وجود تعارض في نصوص بعض مواد القانونين السابقين. كما لم تتضمن التشريعات ما يلزم الشركات وخاصة البنوك بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية لهذه الشركات (أبو زر، 2006 ص ص : 118-119).

يرى الباحث أن بعض ملاحظات دراسة (أبو زر، 2006) قد تم اعتبارها في التشريعات الأردنية، فعلى سبيل المثال، فقد تضمن البند (أولاً / 3) من دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن ضرورة أن يقوم البنك بإضافة دليل الحاكمية المؤسسية للتقرير السنوي وبيان مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل مع ذكر أسباب عدم الالتزام بتطبيق أي بند من بنود الدليل. كما يرى الباحث أن وجود تداخل في نصوص بعض مواد التشريعات السارية لا يسبب أي عوائق في تطبيق هذه التشريعات، إلا أن وجود تعارض بين نصوص التشريعات يسبب عوائق في تطبيق هذه النصوص من قبل الشركات الخاضعة لهذه التشريعات.

تضمنت دراسة (السيد علي، 2008 ص ص: 130-131)، وجود مفارقات بين قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته ومشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وأهم هذه المفارقات ما يلي:

أجاز مشروع الدليل أن تكون مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات، في حين أَنها محددة في قانون الشركات ضمن المادة بأربع سنوات.

ورد في المشروع انه لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة في حين أن قانون الشركات سمح بذلك ضمن المادة (152).

حدد المشروع الحد الأعلى لعدد العضويات، التي يجوز للشخص الطبيعي أن يجمع بينها، بثلاث عضويات بصفته الشخصية وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري، في حين أن العدد المسموح به في قانون الشركات هو خمس عضويات ضمن المادة (146).

حدد المشروع الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة بسبعة أعضاء، في حين أجاز قانون الشركات أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء ضمن المادة (132).

اوجب المشروع إرسال الدعوة إلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة قبل ثلاثين يوماً، مع العلم أن المدة المحددة في قانون الشركات هي أربعة عشر يوماً ضمن المادة (144).

يرى الباحث، وبعد الاطلاع على دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان والذي أعتمد بشكل نهائي خلال عام 2008، أنه قد تم إجراء تعديل على بعض بنود الدليل، الأمر الذي أدى إلى معالجة بعض ملاحظات دراسة (السيد علي، 2008) آنفة الذكر وفق الآتي (حسب نفس ترتيب الملاحظات):

تم تعديل البند (الباب الثاني/2) من دليل قواعد حوكمة الشركات ليصبح " يتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه "، وبذلك فقد أصبح هذا البند يتماشى مع نص المادة (132/أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته بهذا الخصوص.

البند (الباب الثاني/5) من دليل قواعد حوكمة الشركات نص على " لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة "، أي أن هذا البند لم

يتم تعديله، بمعنى أن التناقض لا يزال قائماً بين هذا البند مع المادة (152/ج) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، والتي نصت على " يجوز تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه، مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت ". ويرى الباحث في هذا المجال أن ما يتوجب تعديله هو قانون الشركات، كون أَنَّ نص بند دليل قواعد حوكمة الشركات ينسجم مع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كما أن نص بند دليل قواعد حوكمة الشركات ينسجم أيضاً مع البند (ثانياً/2/أ) من دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن والذي نص على " يتم الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس وتتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة "، كما تضمن البند (ثانياً/2/ب) من دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن على " إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب للرئيس ".

تم تعديل البند (الباب الثاني/7) من دليل قواعد حوكمة الشركات ليصبح " لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري "، وبذلك فقد أصبح هذا البند

يتماشى مع نص المادة (146/أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاتـــه بهذا الخصوص.

تم تعديل البند (الباب الثاني/1) من دليل قواعد حوكمة الـــشركات ليـــصبح " يتـــولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة. وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخـــابهم وفـــق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع على أن يكون ثلـــث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين، وفي حال وجود كسر فـــي نـــاتج احتساب الثلث المشار إليه، يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي "، وبالرغم من إجراء التعديل، إلا أن التناقض لا يزال قائماً بين هذا البند ونص المادة (132/أ) مـــن قـــانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته بهذا الخصوص. ويرى الباحث فـــي هـــذا المجال أن ما يتوجب تعديله هو قانون الشركات، كون أن نص بند دليل قواعد حوكمـــة الشركات ينسجم مع أفضل التطبيقات من حيث توفر أعضاء مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة ، وينسجم أيضاً مع البند (ثانياً/4/ب) من دليل الحاكمية المؤسسية للبنـــوك فـــي الأردن والذي نص على " يراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين ثلاثة أعضاء مستقلون على الأقل "، كما ينسجم مع متطلبات لجنة التدقيق الواجب تشكيلها من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين اثنين منهم مستقلين وفق البند (ثالثاً/2/ب) من دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن و البند (الباب الثاني/الفصل الثاني/2) من دليـــل قواعـــد حوكمة الشركات.

تم تعديل البند (الباب الثالث/3) من دليل قواعد حوكمة الشركات ليصبح " يوجـــه مجلـــس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة إما باليد أو عـــن طريـــق

البريد العادي أو البريد الإلكتروني الخاص بالمساهم، قبل واحد وعــشرينَ يومــاً مــن التاريخ المقرر لعقد الاجتماع، على أن يتم إعداد الترتيبات والإجراءات المناسبة لعقــد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان، بما يساعد ويشجع على حضور أكبر عدد ممكن من المساهمين "، وبالرغم من إجراء التعديل، إلا أن التناقض لا يزال قائماً بــين هذا البند ونص المادة (144/أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاتــه بهذا الخصوص. يرى الباحث في هذا المجال، أن مدة واحد وعشرين يوماً تعتبر مناسبة أكثر ليتمكن المساهمون من التحضير بشكل كافٍ لاجتماع الهيئة العامة. وسيتم التطرق إلى التشريعات الأردنية بشأن تبليغ المدقق الخارجي الجهات الرقابيــة المعنيــة عــن تجاوزات إدارة الشركة، وبشأن تقديم المدقق الخارجي خدمات عدا التدقيق.

2- تشريعات أردنية بشأن تبليغ المدقق الجهات الرقابية المعنية، عن أي مخالفــة للشركة ذات تأثير سلبي:

تطرق قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته بهذا الخصوص مــن خلال المواد التالية. فقد نصت المادة (168/أ) على " إذا تعرضت الشركة لأوضاع ماليــة أو إدارية سيئة، أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو حقوق الدائنين، أو قيــام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركــزه بــأي صورة كانت لتحقق له أو لغيره أي منفعة بطريقة غير مشروعة، ويسري هذا الحكم في حــال امتناع أي منهم عن عمل يستوجب القانون القيام به، أو قيامه بأي عمل ينطوي على تلاعب، أو يعتبر اختلاساً أو احتيالاً أو تزويراً أو إساءة ائتمان وبشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو

مساهميها أو الغير، فعلى رئيس مجلس إدارتها أو أحد أعضائها أو مديرها العام أو مدقق حساباتها تبليغ المراقب بذلك، وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حالة عدم التبليغ عن ذلك ". ونصت المادة (194) على " إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه بموجب أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب، فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الإدارة، يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها، وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده ". كما تضمنت المادة (195 / أ / 5) على " ضرورة أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات على المخالفات لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق، ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه أو التي يتوجب عليه معرفتها بحكم واجباته المهنية ". وأخيراً فقد نصت المادة (200) على " إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة أو أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية، فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كل من رئيس مجلس الإدارة والمراقب والهيئة والسوق حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور، على أن تعامل هذه المعلومات من جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات".

المادة (7/أ/61) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته، نصت " إن على مدقق الحسابات إعلام البنك المركزي فور اطلاعه على أي مخالفات قانونية يرتكبها مجلس إدارة البنك أو مجلس إدارة أي شركة تابعة له أو أي إداري فيهما، أو عند اطلاعه على عمليات غير مشروعة في أي منهما، أو أي عمليات يتوقع أن تلحق خسارة في البنك أو تلك الشركة ".

المادة (5/ط) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (7) لسنة 2006 ، نـــصت " إن على المحاسب القانوني المزاول لأعمال التدقيق أو المحاســـبة أن يلتـــزم بتبليـــغ الجهـــات المختصة عن أي اختلاس يتم اكتشافه في أموال الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها، أو التلاعـــب أو التزوير في هذه الحسابات ".

تضمنت تعليمات هيئة الأوراق المالية (دليل قواعد الحوكمة، 2008 ص: 9) " أن على رئيس مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي مما يلي:

1- إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو لخسائر جسيمة، تـــؤثر فـــي حقوق المساهمين أو في حقوق الدائنين.

2- قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام، باستغلال صلاحياته ومركزه بأي صورة كانت لتحقق له أو لغيرة أي منفعة بطريقـــة غيـــر مـــشروعة، ويسري هذا الحكم في حال امتناع أي منهم عن عمل يستوجب القانون القيام به.

3- قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام، بأي عمل ينطـــوي على تلاعب أو يعتبر اختلاساً أو تزويراً أو إساءة ائتمان، وبشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو مساهميها أو الغير ".

كما تضمنت تعليمات هيئة الأوراق المالية (دليل قواعد الحوكمة، 2008 ص : 23) " إنَّ من واجبات مدقق الحسابات، التبليغ عن أي مخالفة للتشريعات النافـــذة أو أي أمـــور ماليـــة أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة إلى الجهات المختصة ".

يرى الباحث أن ما يسمى بالإبلاغ السري (Whistle Blowing) يعتبر أحـــد أشـــكال إعلام الجهات المعنية، والتي يمكن أن تشمل الجهات الرقابية، وتتفـــاوت سياســـات الـــشركات

المتعلقة بهذا المفهوم من حيث حماية الشخص الذي قام بالتبليغ والجهة التي تستقبل البلاغـــات وتتابع التحقق منها ومعالجة المخالفات المبلغ عنها.

تضمنت تعليمات البنك المركزي الأردني (دليل الحاكمية، 2007، ص : 19) " أن يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخالفـــات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق والمتابعة باستقلالية، على أن تتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق ".

تضمن بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (1004) ، بشأن العلاقة بين الجهات الرقابية المعنية على البنوك ومدققي الحسابات الخارجيين لهذه البنوك، أن هناك العديد من المجالات التي يكون فيها عمل هذه الجهات والمدقق الخارجي مفيد كل منهما للآخر، ويمكن أن يوفر التواصل بينهما، وخاصة فيما يتعلق بتقديم تقارير المدققين إلى الجهات الرقابية، رؤى ذات قيمة لنـــواحٍ عديدة من أنشطة البنوك، وفي العديد من دول العالم تكون مثل هذه التقـــارير متاحـــة للجهـــات الرقابية، حيث إِنَّ الجهات الرقابية تستخدم تقارير وملاحظات المدققين في تحديث التـــشريعات الصادرة إلى البنوك. كما أن تقارير تفتيش الجهات الرقابية، وهي الجهة الأكثر اســـتقلالاً، ذات منفعة كبيرة للمدققين خاصة فيما يتعلق في مجال كفاية مخصّصات الديون والتركزات الائتمانية. كما أَنه ولغايات تعظيم المنفعة من التواصل بين الجهات الرقابية والمدققين، فإنـــه يتوجـــب أن تكون طبيعة هذا التواصل كتابية. ولمراعاة سرية المعلومات المتبادلـــة بـــين الطـــرفين بهـــذا الخصوص، فإنه يتوجب أن يتم ذلك بحضور إدارة البنك المعني، وذلك للحيلولـــة دون تحمـــل المدقق المسؤولية عن المعلومات التي تم كشفها بنية حسنة للجهات الرقابية وفـــق التـــشريعات السارية (الإتحاد الدولي، 2007 ص : 647).

كما تضمن بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (1004)، أن من الأمور التـــي يتوجـــب أن تسترعي انتباه مدقق الحسابات وتتطلب إجراءً عاجلاً من الجهة الرقابية المعنية ما يلي:

- معلومات تشير إلى أن البنك لم يتمكن من تلبية أحد متطلبات ترخيص البنك.
- تناقض خطير في أصحاب القرار، أو ترك أحد المديرين الذين يقومون بمهام حساسة بشكل غير متوقع.
- معلومات تشير إلى أن البنك قد قام بتجاوز ذي أهمية للتشريعات السارية أو لنظـــام البنـــك الأساسي أو الميثاق أو النظم (By-laws) الداخلية.
- نية المدقق بالاستقالة.
- تغيرات سلبية ذات أهمية في مخاطر أعمال البنك، ومخاطر محتملة.

وفي كثير من الحالات يقوم مدقق الحسابات بإعلام الجهة الرقابية المعنية بهذه الأمور. في العديد من دول العالم، يقوم مدقق الحسابات بمهمات معينة أو يصدر تقارير خاصة بنـــاءً علـــى طلب الجهة الرقابية المعنية، لمساعدته على الاضطلاع بمهامه الرقابية، ويمكن أن تتضمن هذه المهام ما يلي:

- الامتثال لشروط الترخيص.
- كفاية نظم حماية السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى، وكذلك نظم الرقابة الداخلية.
- دقة وكفاية الأساليب التي يستخدمها البنك لإعداد تقارير للجهات الرقابية المعنية.
- مدى امتثال البنك في تطبيق التشريعات الصادرة عن الجهة الرقابية المعنية.
- مدى التزام البنك في اعتماد سياسات محاسبية ملائمة (الاتحاد الدولي، 2007 ص:649).

يرى الباحث أن ما تضمنه بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (1004) بشأن تنظيم العلاقة بين الجهات الرقابية المعنية على البنوك ومدققي الحسابات الخارجيين لهذه البنوك، يمكـــن أن

ينسحب على الشركات المساهمة العامة في القطاعات الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط كل قطاع والجهات الرقابية المعنية بهذا القطاع.

تضمن معيار التدقيق الدولي رقم (260) ، بشأن الاتصالات بأمور التدقيق مع الجهات الرقابية المعنية، أن على مدقق الحسابات الخارجي النظر في أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة التي تنشأ من تدقيق البيانات المالية والاتصال بشأنها مع الجهات الرقابية، وعادة تشمل هذه الأمور ما يلي:

- المنهج العام والنطاق الكلي لعملية التدقيق، بما في ذلك أية قيود متوقعة ضمن ذلك، أو أية متطلبات إضافية.
- الخيارات أو التغيرات في السياسات والممارسات المحاسبية المهمة، أو التي لها تأثير مادي على البيانات المالية للشركة.
- التأثير المحتمل على البيانات المالية نتيجة المخاطر والتعرضات (Exposures) ذات الأهمية مثل الدعاوي القضائية المعلقة والتي يتطلب الإفصاح عنها في البيانات المالية.
- تعديلات عملية التدقيق، سواءً سجلت أم لم تسجل من قبل الشركة، ويمكن أن يكون لها تأثير ذو أهمية على البيانات المالية للشركة.
- أحداث أو ظروف تثير شكوكاً جوهرية، والتي يمكن أن تثير شكوكاً حول استمرارية الشركة.
- خلافات مع إدارة الشركة يمكن أن تكون، فردية أو جماعية، ذات أهمية على البيانات المالية للشركة أو تقرير التدقيق، والتواصل بهذا الشأن يأخذ بعين الاعتبار أهمية المسألة وإذا ما تم حل هذه المسألة أم لا.
- التعديلات المتوقعة على تقرير التدقيق.

- أمور أخرى مثل ضعف ذي أهمية في نظم الضبط الداخلي، شكوك حول نزاهة الإدارة، وجود اختلاسات (الاتحاد الدولي، 2007 ص : 327).

3- تشريعات أردنية بشأن تقديم المدقق خدمات للشركة عدا التدقيق (Non Audit Services):

المادة (6) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (7) لسنة 2006 ، نصت على الآتي " أ – يجوز للمحاسب القانوني المزاول لأعمال التدقيق بالإضافة إلى الأعمال الرئيسة الموكلة إليه القيام بما يلي:

1. تقديم الاستشارة والخبرة المهنية في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية والاقتصادية ونظم المعلومات.
2. القيام بأعمال التحكيم والتصفية والخبرة والقوامة في المجالات المنصوص عليها في البند (1) من هذه الفقرة.
3. القيام بأعمال الجدوى الاقتصادية والدراسات المالية والإحصائية وجمع المعلومات الاقتصادية لحساب الغير وإعداد النظم الداخلية وأعمال تقييم الأداء والأعمال، بما لا يتعارض مع قواعد وسلوك المهنة المعتمدة.

ب – لا يجوز للمحاسب القانوني الذي يعمل في وظيفة رئيسة تتعلق بأعمال المحاسبة، القيام بالأعمال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ".

تضمنت تعليمات هيئة الأوراق المالية (دليل قواعد الحوكمــة، 2008، ص : 22) " إن على الشركة اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من أن المدقق الخارجي، لا يقــوم بأيــة أعمــال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية ".

تضمنت المادة (سابعاً / 2) من تعليمات البنك المركزي الأردنــي (تعليمــات أنظمــة الضبط، 2007)، " إن على البنك الالتزام بالحصول على موافقة لجنة التــدقيق المــسبقة قبــل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق، وبما ينسجم مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية النافذ وأي تشريعات صــادرة بمقتــضاه، وعلــى أن يــتم الإفصاح عن هذه الخدمات ".

رابعاً: مخاطر الحاكمية المؤسسية:

1- أنواع المخاطر :

تواجه الشركات مخاطر متعددة الأنواع، وإن التعامل مع أي نوع من هذه المخــاطر يبــدأ بتحليل منتظم لعنصرين هامين هما الاحتمالات والآثار، أي مدى احتمالية حدوث هذه المخاطر والآثار التي قد تنتج حال حدوثها. وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ، فإنه ينبغي تطبيق مــا يسمى بإدارة المخاطر (Risk Management).

وتتم عمليــة إدارة المخــاطر بــأربع مراحــل هــي التحديــد (Identification)، والقياس(Measurement), والضبط (Controlling)، والمراقبة (Supervision) للمخــاطر التي تواجهها الشركة. وإن نجاح إدارة المخاطر لدى أي شركة يعتمد كلياً على مدى التزامهــا بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية، فضلاً عن مدى استعدادها للتعامل مع هذه المخاطر.

وتقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على مجلس إدارة الشركة، لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي تواجه الشركة والتأكد من أنها تُدار بشكل كفؤ، كما يتوجــب عليــه إقــرار إستراتيجية وسياسات لمواجهة المخاطر. هذا وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق إستراتيجية الشركة وسياساتها المتعلقة بهذا الخصوص والمعتمدة من مجلس الإدارة.

وفي هذا المجال فقد تضمنت تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركــزي الأردني للبنوك الأردنية (دليل الحاكمية، 2007 ص ص : 15–18) ضرورة قيام كــل بنــك بتشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، ويتم تفويضها بصلاحيات ومسؤوليات من قبل المجلس، وهذه اللجان هي الحاكمية المؤسسية، والتدقيق، والترشيحات والمكافآت، وإدارة المخاطر. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمــور المتعلقــة بالبنك، ومن أهم مهام لجنة إدارة المخاطر ما يلي:

مراجعة إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من المجلس.

مراجعة هيكل دائرة إدارة المخاطر ورفعه إلى المجلس للاعتماد.

ج- مواكبة المخاطر التي تطرأ أو تستجد للتمكن من إدارتها في الوقت المناسب.

وتُعرَّف المخاطر على أنها عدم التأكد من أحداث مستقبلية، تعاملات، ظروف، ونتائج الشركة (Kieso ,2007 P : 170).

ويوجد العديد من أنواع المخاطر وتتفاوت أهميتها حسب القطاع، فعلى سبيل المثال تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر في قطاع البنوك، كما تعتبر مخاطر التشغيل من أهم المخاطر في قطاع الصناعة، وكذلك يمكن إضافة الأنواع التالية إلى المخاطر:

1- مخاطر التعثر (Default Risk): هي إمكانية عدم سداد الالتزامات من قبل الطرف المقابل عند استحقاقها.

2- مخاطر الامتثال (Compliance Risk): هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي قد تتعرض لها الشركة جراء عدم الامتثال للتشريعات السارية. (البنك المركزي، 2006 ص: 1).

3- مخاطر السوق (Market Risk): هي إمكانية انخفاض قيمة أصول الشركة جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق ومن أمثلتها التغير في أسعار الفائدة.

4- مخاطر التدقيق (Audit Risk):

تُعرَّف مخاطر التدقيق (AR) ، على أنها المخاطر التي قد تواجه المدقق نتيجة قيام المدقق بإعطاء رأياً غير مناسب حول البيانات المالية وتكون البيانات المالية خطأ بشكل جوهري، وتتكون مخاطر التدقيق من الآتي:

المخاطر الموروثة (IR) (Inherent Risk).

مخاطر الرقابة (CR) (Control Risk).

مخاطر الاكتشاف (DR) (Detection Risk).

أي أن AR= IR * CR * DR (جمعة، 2005 ص : 118).

كما تم تعريف مكونات مخاطر التدقيق على النحو التالي:

- المخاطر الموروثة: هي احتمالية وجود رصيد حساب أو مجموعة عمليات مُحَرَّفة (أو خاطئة) بشكل جوهري مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة، ولغايات تقدير هذه المخاطر، فعلى المدقق استخدام حكمه المهني لتقييم عوامل عديدة والتي من أهمها:

أ-على مستوى البيانات المالية:

نزاهة الإدارة.

خبرة ومعرفة الإدارة، والتغيرات الإدارية أثناء الفترة المحاسبية السابقة.

الضغوطات غير الاعتيادية على الإدارة.

طبيعة عمل المنشأة مثل تعقيد هيكل رأس المال أو الانتشار الجغرافي لوحدات المنشأة.

العوامل التي تؤثر على الصناعة، مثل الظروف الاقتصادية، والمنافسة، وتشريعات الجهات الرقابية.

ب- على مستوى أرصدة الحسابات والعمليات:

حسابات البيانات المالية التي من المحتمل أن تكون قابلة للتحريف، مثل التي تتطلب تسويات لفترة سابقة أو التي تتضمن درجة عالية من التخمين.

العمليات المعقدة والتي قد تتطلب الاستعانة بخبير.

درجة الاجتهاد (الحكم الشخصي) عند تحديد رصيد حساب.

قابلية تعرض الأصول لِلْفَقد أو الاختلاس مثل النقدية.

العمليات المعقدة وغير الاعتيادية وبخاصة في أو قرب نهاية الفترة المالية.

المعاملات التي لم تخضع للمعالجات الاعتيادية.

– مخاطر الرقابة: هي مخاطر أخطاء البيانات التي يمكن أن تحدث لرصيد حساب، أو مجموعة عمليات والتي يمكن أن تكون مادية بمفردها، أو عندما يتم تجميعها مع أخطاء بيانات أخرى لأرصدة أو عمليات، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بوساطة نظم المحاسبة والرقابة الداخلية. ولتقييم هذه المخاطر فإن على المدقق عمل الآتي:

التقييم الأولي لمخاطر الرقابة من خلال تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.

توثيق فهم وتقييم مخاطر الرقابة، وذلك من خلال الوصف، الاستبانات، القوائم التفقدية (Check-list)، وخرائط التدفق.

إجراء اختبارات الرقابة للتحقق من قدرة النظم الرقابية على منع الأخطاء واكتشافها وتصحيحها.

تحديد نوعية وتوقيت الحصول على أدلة التدقيق.

التقييم النهائي لمخاطر الرقابة.

الاهتمام بالعلاقة بين المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة.

– مخاطر الاكتشاف: هي مخاطر أخطاء البيانات التي يمكن أن تحدث لرصيد حساب أو مجموعة عمليات والتي يمكن أن تكون مادية بمفردها، أو عندما يتم تجميعها مع أخطاء بيانات أخرى، والتي لا يمكن أن يكتشفها المدقق خلال إجراءات التدقيق. ولذلك فإن على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. إن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات التدقيق، ويؤثر تقدير المدقق لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الموروثة على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق لتقليل مخاطر الاكتشاف وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول.

أ- طبيعة إجراءات التدقيق، مثل استعمال اختبارات موجهة إلى جهات مستقلة مـــن خـــارج الشركة بدلاً من الاختبارات الموجهة لجهات داخل الشركة، أو استعمال اختبارات مفصلة، فضلاً عن استعمال الإجراءات التحليلية.

ب- توقيت إجراءات التدقيق، مثل البدء بإجراءات التدقيق في موعد مبكر بدلاً من نهاية الفترة المحاسبية.

ج- نطاق إجراءات التدقيق، مثل استعمال حجم عينة أكبر.

2. هناك دائماً وجود لمخاطر الاكتشاف حتى لو قام المدقق بفحص أرصـــدة الحـــسابات أو مجموعة العمليات بنسبة (100%)، بسبب أن معظم أدلة التدقيق تكون مقنعـــة (Persuasive) وليست قطعية (أو حاسمة) (Conclusive).

3. يوجد علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وبين المستوى المشترك للمخاطر الموروثـــة ولمخاطر الرقابة. فعندما تكون المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابـــة مرتفعـــة فـــإن مخـــاطر الاكتشاف المقبولة يجب أن تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر التدقيق إلـــى أدنـــى مـــستوى مقبول.

4. عند اكتشاف المدقق خلال إجراءات التدقيق وجود معلومات خطأ ، ربما يؤدي ذلك إلى تعديل التقدير السابق لمخاطر الرقابة.

5. إِنَّ تقييم المدقق لمكونات مخاطر التدقيق قد تتغير أثناء عملية التدقيق، فمثلاً قد يصل إلى انتباه المدقق وأثناء عملية التدقيق معلومات تختلف بشكل هام عن المعلومات التي بنـــى عليهـــا المدقق تقديراته للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، الأمر الذي يتطلب منه تعديل تقديرات خطة التدقيق وفق التقديرات الجديدة للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة.

6. عندما يقرر المدقق بأنه لا يمكن تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى المستوى المقبول، فعليه إبداء رأي متحفظ (Qualified) أو الامتناع عن إبداء رأي (Disclaimer) (جمعه، 2005 ص ص : 119 – 121).

هذا ويُعَرَّفُ خطر التدقيق المتوقع على أنه الخطأ الذي يتوقع المدقق تواجده في مجتمع المعلومات والذي يكون المدقق على استعداد لتقبله .(الاتحاد الدولي، 2007 ص 147) ؛ ويسمى أحياناً بالخطأ المسموح به (Acceptable or Tolerable) أو المتبقي (Residual) ؛ كما يوصف بالمرغوب فيه (Appetite) في مجال الرقابة على البنوك وذلك وفق معيار بازل 2 (Basel, 2004 p:161).

5- مخاطر الحاكمية المؤسسية:

تم تعريف مخاطر الحاكمية المؤسسية، ضمن بند التعريفات الإجرائية في هذه الدراسة، على أنها تبعات عدم التزام الإدارة العليا في المؤسسة بالتشريعات السارية المتعلقة بالحاكمية المؤسسية. ومن أهم تبعات عدم الالتزام بالحاكمية المؤسسية هي المساءلة القانونية أو الرقابية، فضلاً عن الفشل المالي (Financial Failure).

ويتخذ الفشل المالي أحد شكلين، الأول وهو حالة عدم كفاية السيولة (ILLiquid) ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد ديونها مستحقة الدفع، وهو ما يحدث حتى ولو كانت قيمة الأصول تزيد على قيمة الالتزامات. أما الشكل الثاني للفشل المالي أو القانوني فهو الإعسار المالي (InSolvency) ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة على الشركة عن قيمة أصول الشركة. ويسبق الانهيار المالي تدهور في المؤشرات المالية، الأمر الذي يتطلب من مدقق الحسابات مراقبة هذه المؤشرات بشكل مستمر (علي وشحاتة، 2006 ص: 108).

ويرى الباحث أن الفشل المالي، الذي ينشأ عن نشاط الشركة، والذي من أمثلتـــه زيـــادة المنافسة، التقلبات الاقتصادية، انخفاض الطلب على منتجات الشركة، انخفاض جودة الإنتـــاج، التوسع في الاقتراض، أو عدم كفاية رأس المال، فإنه من الممكن التنبؤ بها من خلال ما يسمى بنظم الإنذار المبكر (Early Warning Systems) المستخدمة من قبل مدققي الحـــسابات أو الجهات الرقابية. في حين أن الفشل المالي الناتج عن اختلاسات من قبل الإدارة العليا للشركات، لا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي برر اهتمام معايير أو مبادئ الحاكمية المؤسسية بنزاهـــة الإدارة العليا للشركات وليس فقط المؤهلات العلمية والعملية لهم.

كما يرى الباحث أن من أشكال تجاوز الحاكمية المؤسسية هي عمليات إدارة الأرباح و تمهيد الدخل، والتي سبق وأن تم تعريفها في بند التعريفات الإجرائية في هذه الدراسة.

2- مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن التنبؤ بالفشل المالي: تمهيد:

عند حدوث فشل مالي في شركة معينة، فإن المستثمرين والدائنين عادة ما يلقون اللّـــوم على مدقق الحسابات الخارجي، نظراً لأنهم قد اعتمدوا في قراراتهم علـــى البيانـــات المدققـــة والمصادق عليها من هذا المدقق دون أي تحفظات. في حين أن مدقق الحسابات بدوره يلقي اللوم على إدارة الشركة، نظراً لأنه قد اعتمد على نظم الرقابة الداخليـــة للـــشركة وكتـــاب الطمأنـــة (إقرارات الإدارة) بمسؤولية الإدارة عن تقديم البيانات المالية بشكل عادل.

من حالات التدقيق التي تم التطرق إليها (Beasley et al., 2003, pp: 27-28)، فإن من العوامل التي تسهم في حدوث فشل مالي ما يلي:

1. ضعف في نظم المعلومات الإدارية (MIS).
2. ضعف في نظام الرقابة الداخلية.
3. عدم كفاية إجراءات التدقيق الداخلي.
4. الإدارة العليا غير مطلعة (Hands-off Management) بشكل كافٍ على أمور الشركة.
5. تحالفات (Collusion) في الإدارة العليا.
6. وجود موظفين في الدائرة المالية بالشركة، وهم مدققون خارجيون سابقون، حيث إنهم يعلمون بإجراءات التدقيق، ويمكنهم بسهولة إخفاء أية تعاملات غير قانونية (Illegal Transactions) . يرى الباحث أن وجود مدققين خارجيين سابقين، يعملون كموظفين في الشركة، قد يضعف استقلالية مدقق الحسابات الخارجي الحالي، حيث من الطبيعي أن تكون هناك علاقة شخصية بين المدققين السابقين والحاليين.
7. وجود أطراف ذوي علاقة (Related Parties)، وتكون هذه الأطراف متداخلة بشكل معقد.

كما تطرقت حالات التدقيق (Beasley et al., 2003, p: 149) ، إلى أنه من العوامل التي تسهم في حدوث فشل مالي ما يلي:

1. رسملة المصاريف.
2. عدم اقتطاع مخصصات كافية إزاء الذمم المدينة.

وبين (علي وشحاتة، 2006، ص ص: 140- 144)، إلى انه من العوامل التي تسهم في حدوث فشل مالي ما يلي:

1. تعامل الشركة مع شركات تابعة (Cross Selling) بشكل مباشر أو غير مباشر.
2. قيام الإدارة العليا للشركة ببيع أسهمها الخاصة (عدا أسهم التمثيل لأعضاء مجلس الإدارة)، في هذه الشركة، بشكل كبير وعلى نطاق واسع.
3. وجود معدل دوران عالٍ في الإدارة العليا.

يرى الباحث أن من العوامل التي تسهم في حدوث فشل مالي ما يلي:

1. تضخيم الأصول، وذلك بعدم احتساب مجمع اهتلاك كافٍ إزاء هذه الأصول.
2. قيام الشركة بالمنافسة، وبأسعار غير مدروسة.
3. قيام الشركة بشراء شركات (أو حصص فيها) مملوكة من قبل الإدارة العليا للشركة أو ذوي علاقة بهم.
4. وجود علاقات شخصية بين مدقق الحسابات الخارجي والإدارة العليا للشركة.

5. عدم التزام الشركة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي وفق التشريعات السارية.

تضمن معيار التدقيق الدولي رقم (315)، (الاتحاد الـــدولي، 2007، ص: 385)، أن المخاطر بشكل عام يمكن أن تنشأ أو تتغير بسبب ظروف عديدة ومن أهمها:

1. تغيرات في البيئة التشغيلية، حيث يمكن أن تؤدي إلى ضغوط تنافسية ومخاطر.
2. الموظفون الجدد، حيث يمكن أن يكون لهم فهم مختلف للرقابة الداخلية.
3. نظم المعلومات الجديدة أو المحدثة، والتي يمكن أن تزيد من المخاطر المتعلقة بها.
4. النمو السريع، حيث يمكن لذلك أن يجهد الرقابة ويزيد من مخاطر تعطل في الرقابـــة. يرى الباحث في هذا المجال أن النمو السريع يمثل قيام الشركة في تعاملات قد يترتـــب عليها مخاطر عالية.
5. التقنية الجديدة، والتي يمكن أن تزيد من المخاطر المتعلقة بها.
6. منتجات وأنشطة جديدة، حيث إِنَّ دخول الشركة في مجالات دون أن تمتلك خبرة كافية بها، قد يترتب عليها مخاطر جديدة مرتبطة بالرقابة الداخلية.
7. إعادة هيكلة الشركة، والتي يمكن أن يترتب عليه تخفيض في عدد الموظفين وتغييرات في الإشراف وفصل للمهام، الأمر الذي قد يترتب عليها مخاطر جديدة مرتبطة بالرقابة الداخلية.
8. الإصدارات المحاسبية الجديدة، حيث قد يؤثر تبني مبادئ محاسبية جديدة أو تغيير فـــي المبادئ على المخاطرعند إعداد القوائم المالية.

تضمن معيار التدقيق الدولي رقم (570)، (الاتحاد الـــدولي، 2007، ص ص: 529-530)، أمثلة على أحداث أو ظروف والتي قد تثير منفـــردة أو مجتمعـــة شـــكاً كبيـــراً حـــول استمرارية الشركة :

أ- أحداث أو ظروف مالية:

1. القروض قصيرة الأجل، والتي اقترب استحقاقها بدون احتمال تجديدها أو تسديدها.
2. الاعتماد المفرط على القروض قصيرة الأجل، لتمويل أصول طويلة الأجل.
3. تدفقات نقدية تشغيلية سالبة تدل عليها القوائم التاريخية أو المتوقعة.
4. النسب المالية ليست إيجابية.
5. خسائر تشغيلية كبيرة أو انخفاض حاد في قيمة الأصول.
6. عدم القدرة على سداد الدائنين في تواريخ الاستحقاق.
7. التغير من تعاملات التسديد على الحساب إلى النقد، عند التسليم مع المزودين.
8. عدم القدرة على الحصول على تمويل لتطوير منتج جديد ضروري أو استثمارات أخرى ضرورية.

ب – أحداث أو ظروف تشغيلية:

1. فقدان مديرين رئيسين بدون بدلاء.
2. فقدان سوق رئيس أو امتياز أو ترخيص أو مزود رئيس.
3. متاعب عمالية.
4. نقص في الإمدادات الهامة.

ج- أحداث أو ظروف أخرى:

1. عدم الامتثال لمتطلبات رأس المال أو للمتطلبات القانونية الأخرى.
2. إجراءات قانونية أو تنظيمية معلقة ضد الشركة، والتي إذا تمت سيترتب عليها مطالبات غير محتمل تلبيتها.

3. تغيرات في التشريعات أو السياسات الحكومية، يتوقع أن تؤثر بشكل سلبي على الشركة.

هذا وقد تضمن معيار التدقيق الدولي رقم (570)، (الاتحاد الـــدولي، 2007، ص ص: 530-533)، إنَّه يمكن التخفيف من أهمية الأحداث أو الظروف السابقة، بوساطة عوامل أخرى، فعلى سبيل المثال، فإن تأثير عدم استطاعة الشركة أن تسدد دفعات الدين الاعتياديـــة يمكـــن أن يقابله خطط الإدارة للحفاظ على تدفق نقدي ملائم بوسائل بديلة مثل إعادة الجدولة أو الحـــصول على رأسمال إضافي، كما يمكن التخفيف من أثر خسارة مورد رئيس بتوفير مصدر توريد بديل ملائم. كما تضمن هذا المعيار، أنَّه عندما يتم تحديد الأحداث أو الظروف التي قد يكون لها تأثير هام على قدرة الشركة على الاستمرار فإنه يتوجب على المدقق ما يلي:

1. تدقيق خطط الإدارة بشأن الإجراءات المستقبلية بناءً على تقييمها للاستمرارية؛
2. جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو نفي فيما إذا كان يوجد أو لا يوجد شك مادي من خلال القيام بالإجراءات التي تعتبر ضرورية، بما في ذلك النظر في أثـــر أيـــة خطط للإدارة؛
3. طلب إقرارات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بخططها الخاصة بالإجراءات المستقبلية.

بين (علي وشحاتة، 2006، ص ص: 110-114)، أن مسؤولية مدقق الحسابات عـــن تقييم استمرارية الشركة تسهم في تضييق فجوة التوقعات، وقد تم تناول هـــذا الموضـــوع مـــن الجوانب التالية:

أ- حدود مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم الاستمرارية:

يعتبر مدقق الحسابات مهنياً مسئولاً عند تخطيط إجراءات التدقيق وتقييم نتائج التدقيق عن تقييم مدى ملاءمة استمرارية الشركة لمدة زمنية معقولة، ووفقاً لجوهر هذه المـــسؤولية يمكـــن ملاحظة عدة أمور من أهمها ما يلي:

1. إن هذه المسؤولية نوع من مسؤوليات مدقق الحسابات المرتبطة بتدقيق القوائم المالية، ومعنى ذلك أَنه لا يكلف خصيصاً لتقييم مدى ملاءمة استمرارية الشركة.
2. إن مجال هذه المسؤولية، وهو استمرارية الشركة، هو بمثابة أحد افتراضات إعداد القوائم المالية للشركة، والتي هي مجال تدقيق الحسابات.
3. إن هذا الفرض يعني أنه عند إعداد القوائم المالية، يفترض أن الشركة ستستمر في المستقبل المنظور، أي لمدة لا تتجاوز سنة تالية لتاريخ الميزانية، ويترتب على هذا الافتراض ما يلي:
   - إن القاعدة هي استمرار الشركة، والاستثناء تعثره أو توقفه.
   - إنه يتم تسجيل أصول والتزامات الشركة على أساس أنه سيكون بإمكانها تحقيق الأصول والوفاء بالالتزامات، أثناء حياتها وأداء أنشطتها الاعتيادية.
   - إنه ما لم يتحقق هذا الافتراض، فمعنى ذلك صعوبة تحقيق الشركة لأصولها وصعوبة الوفاء بالتزاماتها، في تاريخ استحقاقها.

ب– مطالبة بعض أصحاب المصالح، بمسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم استمرارية الشركة:

إن مطالبة بعض أصحاب المصالح، كالجهات الرقابية والمستثمرين، بمسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم استمرارية الشركة، يهدف لتدعيم دور التدقيق، كما أن ذلك مرتبط بصفة أساسية بوجود فجوة التوقعات في مجال مسؤوليات مدقق الحسابات نحو أصحاب المصالح في الشركة. ويمكن إيجاز مبررات وأشكال هذه المبررات فيما يلي:

1. تحتاج المؤسسات التمويلية وبخاصة البنوك، إلى ما يطمئنها إلى استقرار الحالة المالية للشركات المقترضة واستمرارها في النشاط، لضمان مقدرتها على سداد القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها. ويتم الوفاء بهذه المسؤولية من قبل مدقق الحسابات، في

سياق تدقيق حسابات الشركات، طالما لم يشر في تقريره إلى الــشك فــي اســتمرارية الشركة.

2. يحتاج المستثمرون، سواء الشركات أو الأفراد، الحاليين والمحتملين، إلى الاطمئنان على مقدرة الشركة المستثمر في أوراقها المالية على الاستمرار في النشاط. ويتحقق هذا من خلال وفاء مدقق الحسابات بمسؤوليته عن تقييم استمرارية الشركة.

3. نظراً لأن نتيجة تقييم استمرارية الشركة سوف تنعكس على تقرير مدقق الحسابات، فإن أسعار وأحجام تداول أسهم الشركة أو الأوراق المالية الصادرة عنها أو المكفولة منهــا، ستتأثر سلباً في حال تضمن تقرير المدقق فقرة حول الشك في استمرارية الشركة. لــذا فإن الإفصاح عن هذا الشك في تقرير التدقيق، يساعد المستثمرين على توخي الحذر في قرار الاستثمار.

4. إن من حق مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين في الــشركة، مطالبــة مــدقق الحسابات بتعويض، مقابل ما يصيبهم من ضرر نتيجة عدم وفاء مدقق الحسابات بهــذه المسؤولية، أو عدم بذل العناية المهنية الكافية عند وفائه بها.

5. قيام مدقق الحسابات بتقييم استمرارية الشركة، يعطي معلومات هامة لأصحاب المصالح في الشركة عن المؤشرات التي تسبق عملية الانهيار المالي للشركة.

ج– أهمية وفاء مدقق الحسابات بمسؤوليته عن تقييم استمرارية الشركة:

يمكن إيجاز أهمية وفاء مدقق الحسابات بهذه المسؤولية، ولدور التدقيق فــي الحاكميــة المؤسسية، على النحو التالي:

إن الوفاء بهذه المسؤولية بكفاءة يثبت للمستفيدين من خدمات مدقق الحــسابات، قدرتــه على مواجهة فجوة التوقعات عملياً.

إن الوفاء بهذه المسؤولية يعتبر دليلاً على التزامه بمعايير التدقيق، وبالتالي مؤشراً على جودة عملية التدقيق.

إن الوفاء بهذه المسؤولية، سيجنب المدقق القضايا التي يمكن أن ترفعها الإدارة عليه في حال شك المدقق في استمرارية الشركة ومع ذلك لـــم تفــشل، أو أحـــد أصـــحاب المصالح، إذا لم يشك المدقق في استمرارية الشركة ولكنها أفلست فعلاً.

إن الوفاء بهذه المسؤولية، سيحقق قيمة مضافة من المعلومات لأصحاب المصالح فـي الشركة، وزيادة الثقة في خدمات المدقق المهنية وبالتالي زيادة الطلب عليها، الأمر الذي يمكن المدقق من تحقيق عائداً مادياً ومعنوياً أكبر نتيجـة دور التـدقيق فـي تحقيق الحاكمية المؤسسية.

وقد أشار (علقم، 2005، ص:87)، إلى أن مدقق الحسابات الخارجي من أهم الأطراف التي تساعد في الوقاية من ممارسات إدارة الأرباح، وفي تحسين ثقة الجمهور في الإبلاغ المالي للشركات، وحتى يتمكن المدقق من القيام بذلك يتوجب عليه أن يفهم بعمق إدارة الأرباح ودوافع الإدارة إِزاءَها والطرق المستخدمة فيها.

على مدقق الحسابات أن يفحص أهداف وإجراءات الإدارة في إدارة العمليات والتقديرات المحاسبية، كما عليه القيام بالخطوات التالية عند تدقيق إدارة الأرباح (Jackson et al, 2001 (pp: 1-2:

1. بذل العناية المهنية لمعرفة وتحديد الدوافع لإدارة الأرباح وذلك في مرحلـة تقيـيم المخاطر، وعليه يتم عكس ذلك على إجراءات التدقيق.
2. تقييم إدارة الأرباح .
3. عدم قبول مبدأ التحفظ كمبرر لإدارة الأرباح.
4. أن يوضح للإدارة تبعات إدارة الأرباح على سمعة الشركة.

القسم الثاني: أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي

أولاً: استقلالية المدقق الخارجي

تمثل استقلالية مدقق الحسابات الخارجي حجر الزاوية في ممارسة المهنة، حيث تتطلب هذه الاستقلالية قيامة بعمله دون التعرض إلى أية ضغوطات، وقد ارتبطت استقلالية مدقق الحسابات بالمهنة منذ نشأتها، حيث إنه بدون استقلالية المدقق تصبح عملية تدقيق الحسابات غير مبررة وتفقد دورها في المجتمع، ويعتبر مدقق الحسابات مستقلاً إذا استطاع التغلب على الضغوطات التي قد تمارس عليه من قبل إدارة الشركة موضع التدقيق، دون التقصير بالقيام بكامل مسؤولياته تجاه المساهمين وباقي أصحاب المصالح الآخرين، مما يدفع الإدارة أحياناً إلى تعديل مواقفها في بعض الأمور المحاسبية تمشياً مع متطلبات المدقق.

وتعرف استقلالية مدقق الحسابات على إنها غياب التواطؤ بين مدقق الحسابات وإدارة الشركة موضع التدقيق بغرض إخفاء بعض المعلومات أو تقديمها بصورة مضللة للمساهمين، ويمكن اعتبار استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بأنها معيار نوعي يتطلب من المدقق أن يعمل ضمن مفاهيم النزاهة والموضوعية في أداء أي من الخدمات التي يقدمها.

وقد بينت دراسة (Beasly, 1996) أن الشركات ذات القوائم المالية النظيفة يتمتع مجلس إدارتها بنسبة أعلى من الأعضاء المستقلين عن تلك الشركات التي يوجد غش في قوائمها المالية، ويعتبر تقييم بيئة الرقابة في الشركة موضع التدقيق من أهم مهام مدقق الحسابات الخارجي وذلك لفهم توجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدى اهتمامهم ببيئة الرقابة، حيث إنَّ وجود رقابة داخلية ضعيفة تعني وجود حاكمية ضعيفة، وعادة ما يكون ذلك نتيجة خلل في تركيبة مجلس الإدارة.

يرى الباحث أن ما يسمى بالحاكمية الضعيفة، يعتبر عدم التزام بمتطلبات الحاكمية وفق التشريعات السارية، الأمر الذي قد يتبعه مخاطر الحاكمية المؤسسية، والتي من أهمها انهيار الشركة. ولعل المثل الواضح في هذا الأمر انهيار شركة انرون الأمريكية والتي تعتبر نموذجاً على تبعات عدم التزام إدارات الشركات بمتطلبات الحاكمية المؤسسية، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية. حيث قامت إدارة شركة انرون بتضليل المساهمين وذلك بالتلاعب في القوائم المالية لتضخيم الأرباح، مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة، وقد استغلت الإدارة العليا ذلك وقامت ببيع أسهمها في الشركة لتحقيق أرباح شخصية، وذلك قبل أن يدرك المساهمون حقيقة الوضع المالي للشركة. كما تسبب تعيين بعض العاملين بمكتب مدقق الحسابات (آرثر أندرسن)، كمدققين داخليين لدى الشركة، في فشل المدقق الخارجي في كشف العديد من التحريفات في القوائم المالية للشركة. بالإضافة إلى التأثير السلبي، للخدمات الاستشارية التي كان يقدمها مدقق الحسابات للشركة على استقلاليته (علي وشحاتة، 2006 ص: 127).

بين التقرير السنوي للشركة لعام 2000 أن إجمالي إيراداتها قد بلغ (100) مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها (40%) على معدل الإيرادات للسنوات الثلاث السابقة، الأمر الــذي أدى إلى ارتفاع سعر سهم الشركة ليصل إلى أكثر من تسعين دولاراً (علي وشــحاتة، 2006 ص: 134).

يرى الباحث مما سبق، أن النمو السريع في حجم أعمال أو نتائج أعمال الشركة يعتبــر من المؤشرات السلبية، والتي يتوجب أن تثير شك حول وجود تجاوزات مالية أو إداريــة لــدى الشركة، الأمر الذي يتطلب من مدقق الحسابات الخارجي والجهات الرقابية المعنية التحقق مــن هذا الشك. كما يرى الباحث، أن من الأمور التي تتعارض مع متطلبات الحاكمية المؤسسية هي قيام الشركة بتعيين أفراد من مدققي الحسابات الخارجيين كموظفين، وكذلك قيام مدقق الحسابات الخارجي بتقديم خدمات عدا التدقيق (Non Audit Services) كخدمات استــشارية للــشركة موضع التدقيق.

وفي خلال عام (2001) قام عدة مديرين رئيسين من الشركة بتقديم استقالاتهم. كما قام المدير التنفيذي لقطاع التطوير بالشركة، بإرسال مذكرة للرئيس التنفيذي يحذره فيها من بعــض المخالفات المحاسبية التي قد تهدد استمرارية الشركة (علي وشحاتة، 2006 ص: 138).

يرى الباحث مما سبق، أن معدل الدوران الكبير في الإدارة العليا للشركة، يعتبــر مــن المؤشرات السلبية، والتي يتوجب أن تثير شكاً حول وجود تجاوزات ماليــة أو إداريــة لــدى الشركة، الأمر الذي يتطلب من مدقق الحسابات الخارجي والجهات الرقابية المعنية التحقق مــن هذا الشك، كما أن إرسال مذكرة تحذيرية من قبل السيدة " واتكينز " يتماشــى مــع متطلبــات الحاكمية المؤسسية، إلا أنه كان يتوجب عليها، ووفقــاً لمفهــوم الإبــلاغ الــسري " Whistle

Blowing"، إرسال مثل هذه المذكرة إلى الجهة الرقابية المعنية و/أو إلى مجلس إدارة الشركة، وذلك لضمان اتخاذ إجراء مناسب وفي الوقت المناسب.

قامت شركة انرون بإنشاء شركات مشتركة، والتي انبثقت عنها مؤسسات لأغراض خاصة (SPE)(Special Purpose Entity)، والتي تمتلك فيها انرون حصصاً كبيرةً، وذلك لتتمكن من تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر هذه الشركات، وإعطاء هذه التعاملات الصبغة القانونية، كما أن أي تدفقات من تلك الشركات إلى انرون، تقوم الأخيرة بقيدها في دفاترها كإيراد حتى إِنْ كانت تلك الشركات المستثمر فيها لم تبدأ نشاطها بعد. وفي شهر تشرين ثاني من عام (2001) قامت شركة انرون ببعض الإجراءات المحاسبية غير العادية، والتي تم بمقتضاها تعديل أرباح الشركة خلال السنوات الأربع السابقة، واعترفت إدارة الشركة في ذلك الوقت أَنها قامت بتضخيم الأرباح في السنين السابقة عن طريق إخفاء بعض الديون. وفي شهر كانون أول من نفس العام (2001) ، قامت الشركة بتقديم طلب إلى السلطات لإشهار إفلاسها، وكنتيجة لتلك التطورات انخفض سعر سهم الشركة ليصل إلى أَقل من دولار أمريكي بعد أن كان قد وصل إلى خمسة وتسعين دولاراً في وقت سابق (علي وشحاتة، 2006 ص ص: 139-141).

ويرى الباحث مما سبق، أن المعالجات المحاسبية التي كانت تقوم بها إدارة شركة انرون، لا يبررها عدم وجود معايير محاسبية تغطي هذه التعاملات، وكان يتوجب على إدارة الشركة العمل بروح المعايير، إنْ لم تتوافر معايير معينة لتسجيل التعاملات المحاسبية المتقدمة (Advanced Accounting Dealings)، بمعنى أن إدارة الشركة كان هدفها تضليل القوائم المالية وذلك لتعظيم الأرباح وعدم إثبات أي ديون قد تؤثر سلباً على التقييم الائتماني للشركة أو السندات الصادرة عنها أو عن الشركات التابعة لها. كما يرى الباحث، أن ما تضمنه معيار بازل 2 (Basel, 2004, P : 115) بشأن تنظم المعالجة المحاسبية للمؤسسات لأغراض خاصة

(SPE) تحت بند التوريق (Securitization)، يهدف إلى الحيلولة دون تكرار ما قامــت بــه شركة انرون من معالجة خاطئة لحسابات هذه المؤسسات وذلك في قطاع البنوك.

ثانياً: أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق

تضمن معيار التدقيق الدولي (المعاد صياغته والنافذ في 2008/12/15 أو بعد ذلــك) رقم (300)، والمتعلق بالتخطيط لتدقيق البيانات (الإتحــاد الــدولي، 2007 ص ص: 1026-1031)، ضرورة قيام المدقق بعمل العديد من الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع، والتــي مــن أهمها ما يلي:

1. وضع إستراتيجية تدقيق شاملة توضح نطاق وتوقيت وتوجيه إجراءات التدقيق، وتوفر الإرشادات في وضع خطة التدقيق.
2. وضع خطة تدقيق شاملة مع مراعاة ما يلي:

- تحديد خصائص اتفاقية التدقيق بين الشركة والمدقق التي تبين نطاقها.
- التحقق من أهداف إعداد التقارير الخاصة بالاتفاقية لتخطيط توقيت التدقيق وطبيعة التواصل المطلوب.
- اعتبار العوامل وفق التقدير المهني والتي تعتبر هامة في توجيه فريق العمل.
- اعتبار نتائج الأنشطة الأولية للاتفاقية، والتي تم الحصول عليها من قبــل اتفاقيــات أخرى للشركة إن أمكن.
- التحقق من طبيعة وتوقيت ونطاق الموارد اللازمة لأداء الاتفاقية.

- طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات تقييم المخاطر، وفق معيار التدقيق الدولي رقم (315)، المتعلق بتقييم مخاطر المنشأة.
- طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية، وفق معيار التدقيق الدولي رقم (330)، المتعلق باستجابة المدقق لمخاطر الشركة.
- إجراءات التدقيق الأخرى التي يتوجب تنفيذها لضمان أن تتماشى الاتفاقية مع معايير التدقيق الدولية.
- على المدقق أن يقوم بتحديث وتغيير إستراتيجية التدقيق وخطة التدقيق، إن لزم الأمر، خلال عملية التدقيق.
- على المدقق أن يخطط لطبيعة وتوقيت ونطاق توجيه وإشراف فريق عمل الاتفاقية ومراجعة أعمالهم.

3. توثيق إستراتيجية التدقيق وخطة التدقيق وأية تغييرات عليهما خلال اتفاقية التدقيق، مبيناً أسباب هذه التغيرات.
4. التواصل مع المدقق السابق، إن وجد.
5. تختلف طبيعة ونطاق أنشطة التخطيط، حسب حجم وتعقيد الشركة والخبرة السابقة لأعضاء فريق التدقيق في الشركة والتغيرات في الظروف التي تحدث أثناء عملية التدقيق.
6. إن التخطيط ليس مرحلة منفصلة عن التدقيق، بل هو عملية مستمرة ومتكررةٌ وكثيراً ما تبدأ بعد وقت قصير من، أو بشكل متزامن مع، إكمال عملية التدقيق السابقة وتستمر حتى إكمال عملية التدقيق الحالية.

7. يمكن للمدقق مناقشة عناصر التخطيط مع إدارة الشركة لتيسير أداء عملية التدقيق، وعلى الرغم من ذلك تبقى إستراتيجية التدقيق وخطة التدقيق من مسؤولية المدقق، كما يتوجب أن لا يضعف هذا الإجراء من كفاءة التدقيق، حيث إِنَّ ذلك يجعل إجراءات التدقيق قابلة للتنبؤ بها.

8. إِنَّ اشتراك شريك الاتفاقية (Engagement Partner) والأعضاء الرئيسين الآخرين في فريق التدقيق، في خطة التدقيق يعتمد على خبرتهم ومعرفتهم المتعمقة (Insight) في أمور الشركة، الأمر الذي يزيد من كفاءة التدقيق.

9. ضمان عدم وجود أمور تتعلق بنزاهة إدارة الشركة، والتي قد تؤثر على استمرار المدقق في الاتفاقية.

10. تحديد الموارد البشرية من المدققين اللازمين لتنفيذ اتفاقية التدقيق، مع اعتبار استخدام أعضاء يتمتعون بالخبرة المناسبة في مجالات المخاطرة المرتفعة، أو إشراك خبراء في الأمور المعقدة. وكيفية التوجيه والإشراف على هذه الموارد.

11. تكون خطة التدقيق أكثر تفصيلاً من إستراتيجية التدقيق، حيث إنها تشمل طبيعة (Nature) وتوقيت (Timing) ونطاق (Extent) إجراءات التدقيق.

12. نتيجة لأحداث غير متوقعة أو تغيرات في الظروف أو أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها من نتائج إجراءات التدقيق، فقد يحتاج المدقق أن يعدل إستراتيجية التدقيق وخطة التدقيق، وفق المخاطر المعاد تقييمها.

يرى (جمعة، 2005 ص ص: 148- 150) في مجال أهمية خطة التدقيق، أن مكاتب التدقيق تواجه ضغوطًا متزايدة من العملاء في محاولة لتخفيض أتعاب التدقيق، أو على الأقل

زيادة نسبة حجم الاختبارات مع بقاء الأتعاب على ما هي عليه، وتلجأ هذه المكاتب إلى بعــض الحلول لهذه المشكلة منها:

أ- إعطاء العملاء معلومات تفصيلية عن الأتعاب التي تتقاضاها منهم.

ب - محاولة الحصول على عقود تدقيق أخرى، بالإضافة إلى العقود الحالية.

ج- استخدام أساليب جديدة في العمل، أو تطوير أساليب العمل الحالية لزيادة كفــاءة التــدقيق، وتخفيض التكاليف في ذات الوقت.

إلا أن أسهل طريقة لزيادة كفاءة التدقيق دون الحاجة إلى ابتكار أساليب جديدة في العمــل، هي التخطيط بشكل دقيق، ورغم أن الكثير من المدققين يدركون أن عملية التخطيط تعتبر جزءًا هامًا من عملية التدقيق، إلا أنها كثيراً ما يتم إهمالها أو لا تعطى العناية المناسبة اســتناداً إلـــى بعض المبررات الضعيفة. ولغايات تخفيض الحكم الشخصي للمدقق على عملية التخطيط، فــإن عليه استخدام أساليب حديثة مثل بحوث العمليات. ولما كان التخطيط يعنـــي تجميـــع وتحليـــل المعلومات وتنظيم العمل للوصول إلى الأهداف فإنه لا يمكن إنكار أهميته، وحسب الآتي:

1. تنظيم أعمال التدقيق والرقابة عليها بشكل أفضل: حيث إنَّ الهدف النهائي للتخطيط لعملية التدقيق هو الحصول على ضمان معقول بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مادية، لذا يتوجب على المدققين أن يأخذوا في حسبانهم المخاطر المرتبطة بمختلف بنود القوائم المالية، والتخطيط المناسب سوف يساعد المدققين في التركيز على البنود ذات المخاطر العالية، وبالتالي تنظيم وإدارة عملية التدقيق بشكل أفضل. فضلاً عن أن التخطيط يساعد المدققين المساعدين في تنفيذ إجراءات التدقيق بدقة اكبر.
2. تخفيض وقت التدقيق: حيث إنه في حال أن التخطيط لتدقيق شركة معينة كان ضعيفاً، فإن احتمالية زيادة الوقت المستغرق في تنفيذ عملية التدقيق تزداد، وذلك لأن المدققين المساعدين تنقصهم المعلومات الكافية بشأن آلية تنفيذ التدقيق.
3. مواجهة المفاجآت المحتملة: حيث إنَّ التخطيط المناسب يمكن المدققين من تحديد المشاكل، ومنع أو التقليل من حدوثها، الأمر الذي يجعل أعمالهم تنفذ بسهولة كبيرة، كما يتم تجنب إهمال تدقيق بعض البنود المهمة للقوائم المالية.
4. يجعل التدقيق يرتكز على الأهداف وليس على الأتعاب: حيث إنَّ تخطيط عملية التدقيق يتيح للمدققين التأكد من أن أعمالهم تتماشى مع أهداف الشركة. كما أن المدقق الذي لا يخطط لعملية التدقيق بشكل صحيح، لا يقدر على تحقيق الحد الأدنى من معايير الأداء المهني.

يرى (التميمي، 2006 ص ص: 51- 55) في مجال خطوات التخطيط للتدقيق، إنه وبعد قبول المهمة وإرسال كتاب الارتباط، فإن على المدقق الحصول على المعلومات التي تؤهله لتدقيق عمل جديد، أو تحديث معلوماته إذا كان استمراراً لمهمة تدقيق ليست جديدة. بالنسبة

للعميل الجديد فإن المدقق يحتاج إلى معلومات أكثر تفصيلاً، والتي تتطلب زيارته إلى مكاتب الشركة والحصول على:

1. النظام الأساسي وعقد التأسيس.
2. شهادة التسجيل و/أو الترخيص من الجهات المعنية.
3. كتاب من الجهات المختصة، وذلك إلى الشركات الجديدة، يمثل السماح للشركة في البدء بممارسة العمل.
4. تفاصيل عن النظام المحاسبي ودليل الحسابات (Chart of Accounts).
5. تفاصيل عن نظام الرقابة الداخلية.
6. الهيكل التنظيمي للشركة، والهياكل التنظيمية لبعض الدوائر المهمة مثل دائرة التدقيق الداخلي والدائرة المالية.
7. محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، ومحاضر اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية.
8. التقارير المرسلة إلى الجهات الرقابية.
9. معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
10. العقود طويلة الأجل.

كما أنه وبالإضافة إلى ذلك، فإنه على المدقق القيام بالآتي:

- فهم نشاط العميل، وذلك من خلال بعض المعلومات مثل نوع المنتج، ومواقع الشركة، والموردين الرئيسين، وطريقة التسويق والأسواق الرئيسة، فضلاً عن

الاستفسار من الإدارة العليا بشأن الأطـراف ذات العلاقـة والـشركات الزميلـة والموازنات.

- إجراء بعض العمليات التحليلية، وذلك من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية.
- إعداد برنامج تدقيق أولي، حيث يتم تصميمه وفق مستوى مخاطر التدقيق التي يقبلها المدقق.
- إعداد ملف لأوراق العمل، والذي يمثل الإجراءات التي سيتم تطبيقها والفحوصـات التي تمت والمعلومات التي تم الحصول عليها، وذلك من أجل توافر تأكيد معقـول من أن التدقيق تم وفق الأصول.

يرى الباحث في هذا المجال، ضرورة حصول المدقق على سياسـات وخطـط عمـل الشركة. وكما هو معروف بأن هذه الـسياسات مـشتقة مـن إسـتراتيجية الـشركة، كمـا أن الإستراتيجية مشتقة من أهداف الشركة، هذا ويتوجب أن تكون الغايات الواردة في عقد التأسيس والنظام الأساسي تتماشى مع أهداف الشركة.

ثالثاً: أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على أتعاب التدقيق

معيار التدقيق الدولي رقم (210)، والمتعلق بشروط التكليف بالتدقيق، أشار إلى أنه يمكن للمدقق تضمين كتاب التكليف أُسُس احتساب الأتعاب المهنية وترتيبات سدادها (الإتحاد الدولي، 2007، ص: 232).

بينت دراسة (أبو نصار، 1999 ص: 397 – 400)، أَن الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي، تعتبر أحد المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلاليته من ناحية وجودة الخدمة التي يقدمها من ناحية أخرى، فنظراً للمنافسة الحادة في سوق التدقيق، فإن أتعاب المدقق الخارجي تميل إلى الانخفاض متأثرة بعاملي العرض والطلب، مما يؤثر سلباً على استقلالية المدقق، كما أَن بعض العملاء لا ينظرون إلى طبيعة وجودة الخدمة التي يقدمها المدقق الخارجي. وبالتالي يلجأون إلى تغيير المدقق بمدقق آخر يتقاضى أتعاباً أقل، وذلك من أجل التوفير في الأتعاب، مما يشير إلى أن هذه الفئة من العملاء تنظر إلى التدقيق كمتطلب قانوني إلزامي أو كمتطلب شكلي، أكثر منه كحماية لكيان واستمرارية الشركة. وقد أظهرت هذه الدراسة ، التي هدفت إلى تحديد أهم العوامل التي تسهم في تحديد أتعاب التدقيق في الأردن وتقييم مدى تناسبها مع الجهد المقدم من قبل المدقق، أن حجم الشركة وعدد فروعها ودرجة المخاطرة، هي من أهم هذه العوامل كما أظهرت تدني مستوى الأتعاب مع الجهد المبذول من قبل المدقق وذلك من وجهة نظر المدققين. هذا وقد بينت الدراسة أَن الدراسات العربية في مجال أتعاب التدقيق كانت محدودة جداً واقتصرت في أَغلبها على السوق السعودية، أما في الأردن فإن الدراسة الوحيدة التي أُجريت في هذا المجال فكانت رسالة الماجستير المعدة من قبل الباحث مرشد سامي الدوري عام (1993)

والتي اقتصرت على قطاع الصناعة. كما بينت بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إليها هــذه الدراسة، أن من العوامل التي تحدد أتعاب المدقق الخارجي هي درجة المخاطرة، ومــن هــذه الدراسات (Cullinan, 1997) و (Firth, 1985) و (الدوري، 1993).

وبينت دراسة (Al - Banna, 2006 p:11) التي هدفت إلى معرفة أثر كل من حجم البنك ودرجة التعقيد ومخاطره في تحديد أتعاب التدقيق في البنوك التجارية الأردنية وقد أظهرت الدراسة أن حجم البنك وتعقده ومخاطر البنك المتمثلة في مخصص التسهيلات الائتمانية هي من أهم العوامل التي تؤثر إِيجابياً في تحديد قيمة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي.

وبيّنا بركات وشعبان (Barakat & Shaban, 2007 P : 1)، في دراستهما التي هدفت إلى معرفة العوامل التي تحدد أتعاب التدقيق في الأردن. أن حجم الشركة، وعدد فروع الشركة، وقطاع الشركة، وحجم مكتب التدقيق، ومخاطر التدقيق، والتشريعات التي تحكم نشاط الــشركة. تعتبر من العوامل التي تحدد أتعاب التدقيق.

كما بيّنا (Ciesielski & Weirich, 2006 PP: 1-2) في دراستهما التحليليــة التــي هدفت إلى معرفة أثر قانون (SOX) (Sarbanes – Oxley Act 2002) على أتعاب التدقيق. حيث تبين لهما أنَّ تكلفة الامتثال (Compliance Cost) بقانون (SOX) تزيد على المنــافع المتأتية منه، كما تبين أن أتعاب التدقيق تمثل الجزء الأكبر من تكلفة الامتثال. وقد تم معرفة ذلك من خلال تحليل بيانات (496) شركة من شركات مؤشر (S&P 500) في أمريكيا (حيث تــم استثناء أربعَ شركات من شركات المؤشر نظراً لعدم كفاية بياناتها)، وذلك لبيانات عام (2004) بالمقارنة مع بيانات عام (2001). وقد بينت الدراسة ما يلي:

1. إِنَّ أتعاب تدقيق هذه الشركات قد ازدادت بنسبة (103 %) في عام (2004) عما كانت عليه في عام (2001).

2. نسبة الزيادة في أتعاب التدقيق للشركات الصغيرة، أكبر مما هي عليه في الشركات الكبيرة.
3. ازدياد مهام مكاتب التدقيق في عام (2004)عما كانت عليه في عام (2001)، وذلك نظراً لتطبيق قانون (SOX) وخاصة المادة (404) منه، والتي تتطلب من كافة الشركات بما فيها الصغيرة (قيمة أسهمها السوقية (Market Capitalization) أقل من خمسة وسبعين مليون دولار أمريكي)، أن يكون لديها نظم رقابة داخلية كافية، كما يتوجب فحص هذه النظم من قبل مدققين مستقلين للتحقق من كفايتها، وهذا يعتبر أحد أسباب زيادة أتعاب التدقيق.
4. أصبحت مكاتب التدقيق تبذل المزيد من الجهد والوقت في عمليات التدقيق، وذلك بعد قانون (SOX). وليس كما كان الوضع عليه قبل سن هذا القانون، حيث إِنَّ التدقيق كان يعتبر طريقة لبيع خدمات أخرى (A Door-Opener to Sell Other Services).
5. إِنَّ أتعاب التدقيق تزداد بزيادة مخاطر التدقيق.

ودراسة (أبو عياش، 2007 ص: 35) التي هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة على استراتيجية مكاتب التدقيق ودراسة القوانين والتشريعات ذات العلاقة في الأردن، قد تضمنت تدني الأتعاب المهنية التي يتقاضاها المدققون، حيث يتطلب القيام بعملية التدقيق بصورة شفافة وعادلة جهوداً كبيرة، الأمر الذي يحتاج إلى كفاءات بشرية ومادية، وهذا بالتالي يتطلب أموالاً كافية.

ويشير(علي وشحاتة، 2006 ص ص : 339-340) إلى أن قرار تحديد أتعاب التدقيق يعتبر من اختصاص الهيئة العامة للمساهمين، وذلك وفق التشريعات في معظم دول العالم، إلا

أن الواقع العملي يظهر أن مجلس الإدارة يقترح هذه الأتعاب وتقرها الهيئة العامة، وهذا لا ينسجم مع متطلبات الحاكمية المؤسسية، حيث لا يجوز قيام إدارة الشركة بتعيين مدقق الحسابات وتحديد أتعابه، كون أن المدقق مكلف بالرقابة على هذه الإدارة.

المادة رقم (192/أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، نصت على " تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة المسؤولية والشركة المساهمة الخاصة، مدققاً أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة، لسنة واحدة قابلة للتجديد، وتقرر بدل أتعابهم، أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب، ويتوجب على الشركة تبليغ المدقق المنتخب خطياً بذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ انتخابه ". ويلاحظ الباحث، أن نص المادة السابق يتماشى مع أفضل التطبيقات، إلا أنه يتوجب على الجهات المعنية التحقق من تطبيق هذه المادة.

القسم الثالث: الدراسات ذات الصلة

1) دراسة (السيد علي، 2008) بعنوان " أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية، مع الأخذ بعين الاعتبار سبل النهوض بمهنة التدقيق الداخلي من خلال استخدامه لرأس المال الفكري. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم إجراء مقابلات مع عدد من عينة الدراسة وهي (أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم أعضاء لجنة التدقيق والمديرون التنفيذيون بما فيهم مدير التدقيق)، فضلاً عن إجراء دراسة ميدانية من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة.

وقد كانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. توجد أهمية لرأس المال الفكري، كونه أكثر الموجودات قيمه في القرن الحادي والعشرين في ظل ما يسمى باقتصاد المعرفة، كما أنه يسهم في زيادة كفاءة الحاكمية المؤسسية ويساعد في تقييم المخاطر.
2. توجد معرفة وتفهم للتدقيق الداخلي، وأهميته للحاكمية المؤسسية.
3. توجد معرفة وتفهم للحاكمية المؤسسية، وأهميته لقيمة الشركة.
4. إنّ الملكية المسيطرة في الشركات الصناعية الأردنية هي ملكية عائلية، أي أن الحاكمية المؤسسية في هذه الشركات هي حاكمية عائلية.
5. إنّ لمتغيري رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي أثراً على تحقيق أهداف الحاكمية المؤسسية.

وقد اقترحت الدراسة العديد من التوصيات أهمها:

1. ضرورة بناء قاعدة فكرية متينة في الشركات الصناعية الأردنية.
2. القيام بتطوير كفاءات العاملين في الشركات الصناعية الأردنية.
3. استقطاب أعضاء ذوي مؤهلات عالية لمجالس إدارات الشركات الصناعية الأردنية.
4. ضرورة أن تقوم هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات المدرجه أسهمها في بورصة عمان، بالإفصاح عن مدى التزامها بمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية في التقرير السنوي.
5. ضرورة أن تقوم الجامعات الأردنية بتدريس مبادئ الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق.

2) دراسة (مطر ونور، 2007) بعنوان " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، وقد تم إجراء الدراسة على عينة، من القطاعين المصرفي والصناعي، عددها عشرون شركة، واستخدم الباحثان الاستبانة لجمع البيانات.

وقد كانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. يوجد التزام بمستوى متوسط بمبادئ الحاكمية المؤسسية.
2. قطاع المصارف أكثر التزاماً من قطاع الصناعة، وقد عزى الباحثان ذلك إلى الدور الرقابي للبنك المركزي بهذا الشأن، وكذلك حرص مجالس إدارات المصارف على تطبيق قواعد بازل.
3. وجود جوانب ضعف في الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية، منها :
   - عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني.
   - تسرب المعلومات.
   - نشر الإشاعات.
   - نظم الرواتب والتعيين والترقية متحيزة وغير عادلة.
   - لجوء الإدارة إلى الرِّشى والمحسوبية للحصول على عقود الأعمال.

ومن أهم ما أوصى به الباحثان ما يلي :

1. ضرورة قيام الجهات الرقابية (وزارة الصناعة والتجارة، والبنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية) بإصدار دليل لمبادئ الحاكمية المؤسسية لهذه الشركات ومتابعة تطبيقه.
2. تشكيل لجان للحاكمية المؤسسية من أعضاء مستقلين.
3. تفعيل دور لجان التدقيق.
4. حث إدارات الشركات ومدققي الحسابات على مراعاة قواعد السلوك المهني.
5. حث إدارات الشركات على إِيلاء مسؤولياتها الاجتماعية عناية خاصة.

3) دراســة (Barakat & shaban, 2007) بعنــوان " Factors Affect on the Determination of Auditing Fees in Jordan ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تحدد أتعاب التدقيق في الأردن، ولتحقيق هذا الغرض فقد تم استخدام استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من أربعين مكتباً مــن مكاتــب التدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل التي تحدد أتعاب التدقيق في الأردن هــي، حجــم الشركة، عدد فروع الشركة، القطاع، التشريعات التي تحكم نشاط الشركة، حجم أعمال مكتــب التدقيق، سمعة مكتب التدقيق، خبرة مكتب التدقيق، ساعات العمل المطلوبة للتــدقيق، مخــاطر التدقيق، منافسة السوق لمكتب التدقيق.

وقد اقترحت الدراسة العديد من التوصيات والتي من أهمها:

1. ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات، والتي تنظم ممارسة مهنة التدقيق، بوضع أســس لاحتساب أتعاب التدقيق.
2. ضرورة تطبيق المعايير المعتمدة لمهنة التدقيق لتنظيم المهنة، والحيلولة دون ممارســة هذا النشاط من قبل أشخاص أو مكاتب غير مؤهلة بالشكل الكافي.
3. الفصل بين أتعاب الخدمات الاستشارية وأتعاب التدقيق.

4) دراسة (عفاف، 2006) بعنوان " إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ".

هدفت الدراسة إلى تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين الحاكمية المؤسسية فـــي القطـــاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي.

ولتحقيق ذلك فقد تمت دراسة طبيعة الحاكمية المؤسسية ، وتقييم التـــشريعات الأردنيـــة ذات العلاقة، وتحليل العوامل المهنية المؤثرة في الحاكمية المؤسسية ، وكـــذلك دور الإفـــصاح المحاسبي في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني . كما تم قيـــاس إدراك المكلفين بالحاكمية للمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من أهمها:

1. إن هنالك قصوراً في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل فـــي عـــدم الالتـــزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء مقررات لجنة بازل الصادرة عـــام 2004 .
2. عدم وجود نصوص قانونية واضحة تحول دون قيام الإدارة بممارسات غير سليمة.
3. لا توجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية وخاصة المصارف.

وقد اقترحت الدراسة العديد من التوصيات والتي من أهمها:

1. تحسين نظام حاكمية الشركات.
2. تعديل تعليمات الإفصاح لتتماشى مع متطلبات الحاكمية المؤسسية.
3. ضرورة قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات تلزم البنوك بتضمين تقاريرها الـــسنوية ونصف السنوية والربعية تقريراً عن الحاكمية المؤسسية.

5) دراسة (الفار، 2006) بعنوان " إدارة الأرباح– أثر الحاكمية المؤسسية عليهـا؛ وعلاقتهـا بالقيمة السوقية للشركة– دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ميل الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنيـة المدرجة ببورصة عمان لممارسة إدارة الأرباح، كما هدفت إلى معرفة علاقة إدارة الأرباح على القيمة السوقية لأسهم الشركة، وهدفت أيضا إلى معرفة أثر بعض متغيرات الحاكمية المؤسـسية على إدارة الأرباح. وقد تكونت العينة من خمس وخمسين شركة صناعية وفترة الدراسة (2001 –2004)، واستخدم الباحث لهذه الغاية نموذج جونز المعدل.

وقد خلصت الدراسة إلى أَنَّ الشركات مدار البحث تمارس إدارة الأرباح، وبينت وجود تأثير لإدارة الأرباح على القيمة السوقية لأسهم الشركة، كما بينت أَنَّ الشركات الكبيرة تمـارس إدارة الأرباح أكثر من الشركات الصغيرة. وأظهرت أَنَّ بعض متغيرات الحاكميـة المؤسـسية كخبرة لجنة التدقيق وخبرة واستقلالية مجلس الإدارة لها أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة أرباحها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل دور الجهـات الرقابيـة والمؤسـسات الأكاديمية لتوعية المتعاملين بالبورصة لعملية التلاعب بالحسابات بشكل عـام وإدارة الأربـاح بشكل خاص، كما أوصت بإعادة النظر في تعليمات الإفصاح الأردنية لتتضمن شروطاً خاصـة لاختيار لجان التدقيق في الشركات، وكذلك تعديل قانون الشركات ليتضمن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لزيادة قدرة مجلس الإدارة على القيـام بواجباتـه الرقابيـة، والحد من قدرة الإدارة التنفيذية للشركة على إدارة الأرباح.

6) دراسة (مومني، 2006) بعنوان " تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. كما هدفت إلى التعرف على مدى وعي كبار المستثمرين لممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات.

ولغايات تحقيق الهدف اختار الباحث عينة من الشركات بواقع سبعين شركة من مختلف القطاعات وكانت فترة الدراسة (1997 – 2003) وقد استخدم نموذج جونز المعدل حيث تم اعتماد المتغيرات التالية (الحجم ، الربحية ، المديونية ، السيولة ، التدفقات النقدية، النمو، ونوع تقرير المدقق) كمتغيرات مستقلة وإدارة الأرباح كمتغير تابع.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1. إنَّ غالبية الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح بنسب متفاوتة، حيث كان قطاع البنوك في المرتبة الأولى يليه الصناعة ثم الخدمات ثم التأمين. ويرى الباحث في هذا المجال، أنَّ هذه النتيجة تخالف نتيجة دراسة (مطر و نور،2007) من حيث إن قطاع البنوك كان أكثر التزاماً من قطاع الصناعة في مجال الحاكمية المؤسسية.
2. وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح وربحية الشركة.
3. وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وكل من حجم الشركة ونوع تقرير المدقق وحجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وسيولة الشركة.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:-

1. ضرورة زيادة الاهتمام من قبل واضعي المعايير المحاسبية بالأبعاد الــسلوكية لإدارات الشركات.
2. ضرورة إلزام إدارات الشركات بالإفصاح عن كافة تدخلاتها بعمليات القياس المحاسبي غير المعلن عنها من خلال توفير إيضاحات للبيانات المالية.
3. ضرورة تفعيل العقوبات القانونية الرادعة بحق الإدارة والمدققين فــي حــال تــضمنت تقاريرهم بيانات غير سليمة بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن ذوي العلاقة.
4. ضرورة الاستمرار بتطوير أساليب إحصائية لقياس إدارة الأرباح.

7) دراسة (Wright et al.,2006) بعنوان:

"Corporate Governance and Investor Protection: Earnings Management in the U.K. and U.S. "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الدول التي يكون فيهــا مستوى التشريعات المتعلقة بحماية المستثمر الخارجي عالية.

وقد أجريت الدراسة على (142) شركة بريطانية و ثلاثٍ وستين شركة أمريكية للفترة (1997 – 2002)، وتم استخــدام نمــوذج جونز المعــدل.

وقد أظهرت النتائج أن الشركات في أمريكا وبريطانيا تمارس إدارة الأرباح بالرغم من أن مستوى التشريعات المتعلقة بحماية المستثمر الخارجي عالية. كما بينت الدراسة أن الشركات الأمريكية تمارس إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات البريطانية.

وقد استغرب الباحثون نتائج دراستهم نظراً لأَن دراسة (Leuz et al., 2003) والتــي أجريت على (أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، فنلندا، السويد، ايطاليا، والهند) قد صنفت هذه الدول إلى

ثلاث مجموعات حسب التزامها بحماية المستثمر وممارسة إدارة الأرباح حيث كانت المجموعة الأولى (Cluster One)، أي أفضل مجموعة لأمريكا وبريطانيا أي أَنها أَقل الدول استخداماً لإدارة الأرباح وأكثرها حماية للمستثمر، والمجموعة الثانية (Cluster Two) تــضم ألمانيــا، فنلندا، والسويد، في حين كانت المجموعة الثالثة (Cluster Three) أقل الدول التزامــاً مــن حيث إصدار التشريعات المتعلقة بحماية المستثمر الخارجي وممارسة إدارة الأربــاح، وتــضم ايطاليا والهند وقد أشارت دراسة (Leuz et al., 2003) إلى ضرورة أن تقلل التشريعات من حرية الإدارة في ممارسة أنشطة لصالحها الخاص، حيث إِن إدارة الأرباح تعتبر من الأساليب التي تصب في الصالح الخاص للإدارة، وكان من أهم نتائج هذه الدراســة أن هنــاك علاقــة عكسية بين قوة التشريعات التي تحمي المستثمرين الخارجيين ومستوى إدارة الأرباح.

8) دراسة (Blasco & Pelegrin, 2006) بعنوان:

"A New Methodological Approach for Detecting Income Smoothing in Small Samples: An Application to the Case of Spanish Savings Banks".

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نموذج جديد يسمى كيرنل للكشف عن تمهيد الدخل والذي يمكن تطبيقه على العينات الصغيرة، حيث تم تطبيقه على ثمانية وأربعين مصرفًا من المصارف الإسبانية للفترة (1993 – 2001)، ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام خمس نسب مالية، وهي:

1. صافي إيرادات الفوائد Net Interest Revenue
2. مجمل الدخل Gross Margin

3. الدخل التشغيلي Operating Income

4. الدخل قبل الضريبة Income Before Tax

5. صافي الدخل Net Income

ويرتكز نموذج كيرنل على فحص الفروق بين التوزيعات الخام(Raw Distributions) مع التوزيعات الممهدة (Smoothed Density Estimates)، وقد تم تطبيــق هــذا النمــوذج باستخدام نسب مجمل الدخل، الدخل التشغيلي، الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الاسبانية تمارس تمهيد الدخل فــي نــسبتي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل.

9) دراسة (جرار، 2006) بعنوان " تطوير إستراتيجية للحد مــن الآثــار الــسلبية لاســتخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية.

ولتحقيق الهدف قام الباحث بإعداد استبانه ووزعها على (164) مدققاً قانونياً و ثلاثٍ وسبعين شركة مساهمة عامة أردنية.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس مختلــف أســاليب المحاسبة الإبداعية بدرجات متفاوتة. كما أنها تتلاعــب بــالإيرادات والــدخول والمــصاريف والالتزامات والأصول، إضافة إلى ممارستها لعمليات تضليل في القوائم المالية. كمــا أوصــت الدراسة بإصدار تشريعات وذلك للحيلولة دون استمرار مثل هذه الممارسات.

10) رسالة (Al-Banna, 2006) بعنوان:

" The Determinants of External Auditors Fees in the Jordanian Commercial Banks ".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من حجم البنك ودرجة التعقيد ومخاطره في تحديد أتعاب التدقيق في البنوك التجارية الأردنية. وقد كان مجتمع الدراسة البنوك التجارية الأردنية والبالغة أربعة عشر بنكاً، وعينة الدراسة عشرة بنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وقد أظهرت الدراسة أن حجم البنك وتعقده ومخاطر البنك المتمثلة في مخصص التسهيلات الائتمانية هي من أهم العوامل التي تؤثر إيجابياً في تحديد قيمة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي.

11) دراسة (العبدالله والحسناوي، 2006) بعنوان " العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية ".

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العراقية المسجلة في سوق بغداد، وقد تم استخدام مقياس ايكل لهذه الغاية، كما هدفت إلى تفسير هذه الظاهرة من خلال خمسة متغيرات مستقلة وهي حجم الشركة (المبيعات، الموجودات الثابتة، وإجمالي الموجودات)، الكثافة الرأسمالية للشركة، المدفوعات الضريبية، مستوى الأداء، ونوع الملكية (قطاع خاص، وقطاع مختلط).

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية العراقية، وتبين وجود علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل وكل من المدفوعات الضريبية وأداء الشركة ونوع الملكية.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام واضعي المعايير بالأبعاد السلوكية لعملية القياس والإبلاغ المالي وعدم حصر الاهتمام بالجانب الفني للعمل المحاسبي، والعمل على تطوير وسائل رقابية على المصاريف الاختيارية كالبحث والتطوير، وتوعية مستخدمي القوائم المالية لأهمية هذه الظاهرة.

12) دراسة: (Becker & Messner, 2005) بعنوان:

"After the Scandals: A German – Speaking Perspective on Management Accounting Research and Education ".

هذه الدراسة كانت استجابة للفضائح (Scandals) التي حدثت مؤخراً في شركات عالمية كبرى في أمريكا وأوروبا مثل انرون (Enron) وبارمالات (Parmalat). حيث أشارت الدراسة إلى أن التشريعات القانونية والمحاسبية قد تم تعديلها في الدول الناطقة بالألمانية (German – Speaking Countries)، حيث تم في ألمانيا إصدار ما يسمى بـ (Kon TraG) المتعلق بمتطلبات الضبط والشفافية وإصدار (Corporate Governance Codex)، في حين أن الأبحاث المحاسبية لم تواكب هذه التعديلات خاصة في مجال الحاكمية المؤسسية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في الرقابة على المحاسبة الإدارية، كما أوصت باقتراح إستراتيجية للبحث والتعليم والتي تتيح المجال للتعمق الشامل (Comprehensive Insights) في دور المحاسبة الإدارية في الفضائح المؤسسية (Corporate Scandals).

13) دراسة (Bedard & Johnstone, 2004) بعنوان:

" Earnings Management Risk, Corporate Governance Risk, and Auditors` Planning and Pricing Decisions ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تقييم المدقق الخارجي لمخاطر إدارة الأرباح (Earnings Management Risk) ومخـــاطر الحاكميـــة المؤســـسية (Corporate Governance Risk) ومدى تأثير ذلك على قرارات المدقق بخصوص أتعاب التدقيق وخطـــة التدقيق وذلك في حال وجود مثل هذه المخاطر.

ولغايات تحقيق هدف الدراسة فقد تم اعتبار قرارات المدقق بخصوص أتعاب التـــدقيق وخطة التدقيق كعوامل تابعة، واعتبار مخاطر الحاكمية المؤســـسية ومخـــاطر إدارة الأربـــاح والتفاعل (Interactive) بينهما كعوامل مستقلة. وتم تطبيقها على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة (2000 – 2001). هذا وقد تم التحكم في عوامـــل الحجـــم، الرقابـــة الداخليـــة، والظروف المالية لهذه الشركات.

وكانت العوامل التي تحدد مخاطر الحاكمية المؤسسية المتأتية من أعضاء مجلس الإدارة هي استقالات حديثة، عدم كفاية الاستقلالية عن الإدارة، عدم كفاية الاجتماعات، وعـــدم كفايـــة المعلومات للحكم على الإدارة. في حين كانت العوامل التي تحدد مخاطر الحاكميـــة المؤســـسية المتأتية من أعضاء لجنة التدقيق هي ضعف في الميثاق (الصلاحيات، المسؤوليات، والأهداف) المكتوب (Lack of Written Charter)، عدم كفاية الاجتماعات، عدم كفاية الاستقلالية عـــن الإدارة، عدم الإلمام الكافي بالأمور المالية، وعدم كفاية المعلومات للحكم على الإدارة.

وقد كانت أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر الحاكمية المؤسسية ومخاطر التلاعب بالأرباح مع خطة التدقيق وأتعاب التدقيق. أي في حال وجود مخاطر مرتفعة يتم زيادة ساعات التدقيق وكذلك زيادة أتعاب التدقيق.

وقد أشارت أدبيات الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة الحاكمية المؤسسية (Quality of Corporate Governance) وموثوقية الإبلاغ المالي (Reliability of Financial Reporting). كما أشارت إلى أن أعضاء لجنة التدقيق غير المتمكنين من متطلبات الحاكمية المؤسسية وقليلي المعرفة بالإبلاغ المالي والتدقيق يصعب الاعتماد عليهم من قبل المدقق الخارجي.

14) دراسة (Basel Committee, 2004) بعنوان:

"Bank Failures in Mature Economies ".

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب انهيار البنوك وطرق معالجتها في ثماني دول وهي ألمانيا، اليابان، النرويج، اسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، وأمريكا.

تضمنت أدبيات الدراسة أن الكشف المبكر عن البنوك التي تواجه مشاكل (Problem Banks) يقلل من تكاليف معالجتها.

وقد خلصت الدراسة إلى تعدد أسباب انهيار البنوك فمنها ما يتعلق بتبعات تحرير النظام المالي كبنوك السويد، اسبانيا، النرويج، وأمريكا. ومنها ما يتعلق بضعف الرقابة أو ظروف السوق (Market Related).

هذا وقد بينت الدراسة أن (90%) من الحالات التي درست كانت تتماشى مع متطلبـات كفاية رأس المال حسب مقررات بازل I الصادرة عام 1988، الأمر الذي برر إصدار مقررات بازل II عام 2004 حيث إِنها أكثر حساسية للمخاطر.

15) دراسة (الهنيني، 2004) بعنوان " تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني ".

هدفت الدراسة إلى تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الـشركات المـساهمة العامـة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، وهدفت إلـى قيـاس مـدى إدراك مـدقق الحسابات لمفهوم الحاكمية المؤسسية، كما هدفت إلى معرفة مـدى اهتمـام مـدقق الحـسابات بمراجعة كفاءة نظام الحاكمية المطبق بالشركات وأثر كفاءة النظـام علـى اسـتقلالية مـدقق الحسابات.

ولغايات تحقيق هدف الدراسة فقد تم توزيع استبانة على عينة الدراسـة والتـي بلغـت (120) مدققاً، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين، وقد أجريت الدراسة في الأردن عام 2003 .

وقد كانت أهم نتائج الدراسة ما يلي :

1. وجود إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات لمفهوم الحاكمية المؤسسية.
2. يوجد اهتمام من قبل مدقق الحسابات في حاكمية الشركة موضع التدقيق.
3. نظام الحاكمية في الشركات يؤثر إيجابا على استقلالية المدقق.
4. التشريعات المتعلقة بالحاكمية تؤثر إيجابا على استقلالية المدقق.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:-

1. تعزيز التشريعات كقانون الشركات وقانون الأوراق المالية وقانون البنوك لدعم الحاكمية المؤسسية في الشركات.
2. تعزيز التشريعات المتعلقة بمهنة تدقيق الحسابات للحد من تأثير إدارات الشركات على المدقق.
3. إجراء دراسات متعلقة بالحاكمية المؤسسية.

16) دراسة (الجهماني، 2001) بعنوان " سلوك تمهيد الدخل في الأردن، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان ".

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى وجود تمهيد الدخل (Income Smoothing) في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وإجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذا المجال، كما تم بحث أثر حجم الشركة على هذه الظاهرة، وتكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية وعددها اثنتان وأربعون شركة والشركات الخدمية وعددها ثماني عشرة شركة.

وقد بينت أدبيات الدراسة أن الهدف الأساسي من تمهيد الدخل هو إظهار أرباح أكثر استقراراً وثباتاً من الواقع، وهذا بدوره يعطي انطباعاً عن انخفاض خطورة الشركة، وينتج عن ذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة وبالتالي ارتفاع في أسعار أسهمها، بالإضافة إلى انخفاض في التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية، إلا أنـــه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقارنة هذه الظاهرة بين القطاعات الاقتصادية وكذلك أثر حجم الشركات.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة التوسع في دراسة أسباب ودوافع هذه الظاهرة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تأتي متابعة للجهود التي بذلت في هـــذا المجـــال ممثلـــة بالدراسات السابقة. إلا أنها تتميز من حيث إِنها ستكون الدراسة الأولى (وذلك في حدود معرفة الباحث) في الأردن التي ستسلط الضوء على قرارات مدققي الحسابات الخـــارجيين للـــشركات المساهمة العامة الأردنية في حال اطلاعهم، وذلك بحكم عملهم، على وجود مخاطر الحاكميـــة المؤسسية من حيث خطة التدقيق وأتعاب التدقيق، فضلا عن التنسيق مع الجهات الرقابية بهـــذا الخصوص.

وأن إعلام الجهات الرقابية وبخاصة البنك المركزي وهيئة الأوراق الماليـــة ومراقبـــة الشركات سيساعد في اتخاذ قرارات مناسبة للحيلولة دون حدوث أزمات جديدة فـــي الـــشركات المساهمة العامة الأردنية أو التقليل من أثرها في حال حدوثها، وبالتالي الإســـهام فـــي حمايـــة الاقتصاد الوطني.

هذا ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة ستسهم في الآتي:

1. تعزيز ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين تجاه الشركات المساهمة العامة الأردنية.
2. تعزيز ثقة المودعين الحاليين والمحتملين تجاه البنوك الأردنية.
3. الحد من حدوث أزمات مالية في الشركات المساهمة الأردنية أو التقليل من أثرها في حال حدوثها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة :-

تتبع هذه الدراسة منهجاً وصفياً استكشافياً وتحليلياً، يعتمد على الأسـاليب الإحـصائية المناسبة في قياس وتفسير معنوية النتائج، وتم الاعتماد على أسلوبين متكاملين من أساليب جمع البيانات، الأول يتمثل بالدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، والثـاني من خلال جمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة وذلك من خلال استبانه تم إعدادها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة حول أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المـدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تعتبر هذه الدراسة وصـفية لأنها تصف خصائص عينة الدراسة، كما أَنها استنتاجيه لأنهـا تتـضمن فرضـيات يـستلزم اختبارها، أما من حيث طبيعتها فهي دراسة ميدانية وتحليلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستقـصاء آراء مـدققي الحـسابات الخـارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومفتشي الجهات الرقابية المعنية بهـذه الشركات. كما استعمل الباحث اختبار وفحص درجة الاتساق والثبات لردود المشاركين لفقرات استبانة الدراسة باستخدام اختبار معامل كرونباخ ألفا، كما تم استخدام الأساليب المناسـبة فـي تحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة بالاستعانة بحزمة برمجيات (SPSS) لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين، الفئة الأولى هي مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والفئة الثانية هي مفتشو دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك وفق الأتي:

1- لغايات حصر مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، فقد قام الباحث بحصر للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومكاتب التدقيق التي تدقق هذه الشركات، وذلك وفق دليل الشركات الموجود في الموقع الإلكتروني لبورصة عمان وكما في شهر 6-2008، وقد كان عدد الشركات المساهمة العامة الأردنية بذات التاريخ (253) شركه جدول (1)، كما كان عددُ مكاتب التدقيق التي تدقق هذه الشركات اثنين وثلاثين مكتباً، ولغايات معرفة عدد المدققين المجازين من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في هذه المكاتب، فقد قام الباحث بالاستعانة ببيانات الجمعية، حيث تبين أن عدد المدققين المجازين في هذه المكاتب (105) مدققين. وتم اعتبار عينة الدراسة لتكون كل مجتمع الدراسة أي عينة شاملة، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي

ومادي عليها، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين للـشركات المـساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وقد قام الباحث بتوزيع (105) اسـتبانات على عينة الدراسة من المدققين، وكانت الاستباناتُ المستلمة تسعين استبانة، أي أن نسبة الاستجابة قد بلغت (85.7%)، والجدول (2) يبين عينة الدراسة لفئة مدققي الحسابات.

جدول (2)
عينة مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة

التسلسل	مكتب التدقيق	عدد المدققين	عدد الاستبانات		نسبة الاستجابة %
			الموزعة	المستلمة	
1	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ	15	15	14	93
2	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش	12	12	10	83
3	طلال أبو غزالة وشركاه	10	10	9	90
4	المدققون المعتمدون KPMG	7	7	6	86
5	المهنيون العرب GRANT THORNTON	6	6	5	83
6	البواب وشركاه PWC	3	3	3	100
7	التجمع للاستشارات والتدقيق MRI	4	4	4	100
8	المهنيون للتدقيق والاستشارات	3	3	3	100
9	غوشة وشركاه Nexia Intrernational	4	4	3	75
10	إبراهيم العباسي وشركاه Polaris	3	3	2	67
11	المجموعة المهنية العربية	2	2	1	50
12	خليف وسمان وشركاهم	3	3	3	100
13	مأمون فاروقة وشركاه	3	3	3	100
14	الأخوة لتدقيق الحسابات والاستشارات	2	2	2	100
15	التجمع المهني للتدقيق	2	2	1	50
16	الخبراء العرب للتدقيق	2	2	1	50

تابع جدول (2)

عينة مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة

التسلسل	مكتب التدقيق	عدد المدققين	عدد الاستبانات		نسبة الاستجابة %
			الموزعة	المستلمة	
17	المحاسبون القانونيون العرب	2	2	2	100
18	المكتب الدولي المهني للاستشارات والتدقيق	2	2	1	50
19	حويطة وفاشة وشركاهم	2	2	1	50
20	خليفة والريان	2	2	2	100
21	رياض الجنيني وشركاه	2	2	2	100
22	سعادة لتدقيق الحسابات	2	2	2	100
23	عادل حبيب وشركاه AGN International	2	2	1	50
24	ميشيل سنداحه وشركاه	2	2	1	50
25	الأخوة الوطني BDO	1	1	1	100
26	أجيال للمحاسبة والاستشارات المالية	1	1	1	100
27	أسامة الزرقا للتدقيق	1	1	1	100
28	المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والاستشارات القانونية	1	1	1	100
29	رضا الكباريتي للتدقيق	1	1	1	100
30	طعمة أبو الشعر وشركاه	1	1	1	100
31	ماتركس الدولية للاستشارات	1	1	1	100
32	معروف المقبل وشركاه	1	1	1	100
	المجموع	105	105	90	85.7

2- لغايات حصر مفتشي دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، فقد قام الباحث بحصر هذه الجهات وهي: البنك المركزي الأردني، وهيئة الأوراق المالية، وهيئة التأمين، ودائرة مراقبة الشركات، وكان عددُهم الإجمالي اثنين وستين مفتشاً، وتم اعتبار عينة البحث لتكون كل مجتمع الدراسة، أي عينة شاملة، وذلك لغايات معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعهم على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي عليها، وذلك من وجهة نظر مفتشي دوائر الرقابة في الجهات الرقابية المعنية بالشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وقد قام الباحث بتوزيع اثنتين وستين استبانة على عينة الدراسة من المدققين، وكانت الاستبانات المستلمة أربعاً وخمسين استبانة، أي أن نسبة الاستجابة قد بلغت (87.1%)، والجدول (3) يبين عينة الدراسة لفئة مفتشي الجهات الرقابية.

جدول (3)

عينة مفتشي الجهات الرقابية

التسلسل	الجهة	عدد الاستبانات		نسبة الاستجابة %
		الموزعة	المستلمة	
1	البنك المركزي الاردني	27	25	93
2	هيئة الاوراق المالية	18	15	83
3	هيئة التأمين	5	4	80
4	دائرة مراقبة الشركات	12	10	83
	المجموع	62	54	87.1

وبهذا يكون إجمالي الاستبانات الموزعة على المشاركين من الفئتين، قد بلغ (167) استبانة، والاستبانات المستلمة (144) استبانة، أي أن نسبة الاستجابة قد بلغت (86.2%) وهي نسبة جيدة جداً، حيث تعكس تجاوب عينة الدراسة مع الباحثين ودعمهم للعلم والمعرفة.

أدوات الدراسة وأساليب جمع البيانات :-

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها المتعلقة بمعرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، قام الباحث بتطوير أداة القياس المناسبة، وهي الاستبانة، وذلك لجمع البيانات الأولية اللازمة، وقد تم بناء فقرات الاستبانة وفق الإجراءات التالية:

1- مراجعة الأدب النظري للدراسات السابقة ذات الصلة بمواضيع هذه الدراسة كالحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق وأتعاب التدقيق وقيام المدقق بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اطلاعه على مخالفات ارتكبتها إدارات هذه الشركات ولها تأثير سلبي ومادي

عليها، كما تمت مراجعة المعايير الدولية والتشريعات الأردنية السارية للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة بهذه المواضيع، وذلك للإفادة منها في صياغة فقرات الاستبانة.

2- إجراء مقابلات مع بعض مدققي حسابات، بهدف صياغة فقرات الاستبانة بشكل واضح ومفهوم.

3- الرجوع إلى حالات الانهيار لعدد من الشركات في العالم للوقوف على أسباب هذه الانهيارات، وربط هذه الأسباب مع مخاطر الحاكمية المؤسسية.

4- استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، والذي يتكون من خمس درجات، حيث إِنَّ الدرجة (5) تعني موافق بشدة، والدرجة (4) تعني موافق، والدرجة (3) تعني محايد، والدرجة (2) تعني غير موافق، والدرجة (1) تعني غير موافق بشدة.

تكونت استبانة الدراسة، ملحق (1)، من الأجزاء التالية:

1- خطاب موجه إلى المشاركين يوضح فيه الباحث موضوع الدراسة ومكونات الاستبانة.

2- الجزء الأول من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (1-4)، والتي تختص بالاستفسار عن الخصائص التعريفية للمشاركين، حيث كانت هذه الفقرات تتعلق بالوظيفة والمؤهل العلمي والشهادات المهنية والخبرة وذلك فيما يخص فئة المدققين الخارجيين، في حين كانت هذه الفقرات تتعلق بالوظيفة والمؤهل العلمي والمؤسسة والخبرة وذلك فيما يخص فئة مفتشي الجهات الرقابية.

3- الجزء الثاني من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (5-17)، تناول أهم تجاوزات الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية.

4- الجزء الثالث من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (18-28)، تتناول أثر وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق بشكل عام.

5- الجزء الرابع من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (29-34)، تتناول أثر وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق، والغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الأولى والفرضية الثانية.

6- الجزء الخامس من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (35-39)، تناول أثر وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق، والغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الثالثة والفرضية الرابعة.

7- الجزء السادس من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (40-47)، تناول أثر وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق، والغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الخامسة والفرضية السادسة.

8- الجزء السابع من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (48-54)، تتناول أثر وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية على أتعاب التدقيق، والغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية السابعة والفرضية الثامنة.

9- الجزء الثامن من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (55-58)، تتناول أهمية قيام المدقق بإبلاغ الجهات الرقابية في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق

لمتطلبات الحاكمية المؤسسية، والغاية من هذا الجزء هو التمهيد لاختبار الفرضية التاسعة والفرضية العاشرة.

10- الجزء التاسع من الاستبانة والذي يتكون من الفقرات (59-62)، تناول الجهة التي يتوجب على المدقق إبلاغَها بما فيها الجهات الرقابية في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية، والغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية التاسعة والفرضية العاشرة.

صدق أداة الدراسة :-

لغايات التأكد من صدق الاستبانة وجدواها، فقد قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من ذوي الاختصاص المحاسبي والإحصائي، وكذلك بعض مدققي الحسابات الخارجيين، حيث تم أخذ اقتراحاتهم بعين الاعتبار وذلك بإضافة أو شطب أو تعديل بعض الفقرات أو دمج فقرات مع أخرى، وذلك لزيادة قدرة فقرات الاستبانة على اختبار فرضيات الدراسة وكذلك تحسين الصياغة اللغوية لهذه الفقرات.

نظراً لأن معامل كرونباخ ألفا يعتبر من أكثر المعاملات الإحصائية المستخدمة لمعرفة درجة ثبات المقياس، حيث يستخدم لاختبار درجة ثبات إجابات المشاركين على فقرات الاستبانة، ويفسر على أنه معامل الارتباط بين ردود المشاركين على فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة هذا المعامل ضمن المدى (0-1). فقد قام الباحث باختبار ثبات الاستبانة للتحقق من أنها

تقيس الجوانب التي صممت لقياسها، وذلك باحتساب معامل كرونباخ ألفا حيث بلـــغ (86.8%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً لتفسير وتعميم النتائج.

إجراءات الدراسة :-

لاستخلاص النتائج والمعلومات من البيانات التي تم جمعها، فقد اعتمد الباحث مستوى دلالة (أهمية) (5%) للتباين والذي يقابله مستوى ثقة (95%) في تفسير نتائج الاختبارات الإحصائية للفرضيات. ولغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واختبار فرضـــياتها فقــد قـــام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات المتوافرة لها، وفيما يلـــي أهـــم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة بيانات الدراسة :-

1- المقاييس الإحصائية الوصفية: استخدم الباحث التكرارات، والنسب المئوية، ومقـــاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي، ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري. وذلك لتحليل بيانات الخصائص التعريفية للمشاركين واختبار فرضيات الدراسة.

2- الاستدلال الإحصائي: استخدم الباحث اختبار تحليـــل التبـــاين الأحـــادي (ANOVA) للتعرف على أثر كل متغير حسب عدد فقراته الخاصة به، وذلك لمعرفة أثر مخـــاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للـــشركات المـــساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من وجهة نظر كل من مـــدققي الحـــسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومفتشي الجهـــات الرقابية المعنية بهذه الشركات وعلى النحو التالي، حيث إِنَّه إذا كانت الدرجة الاحتمالية (P) كما أظهرتها نتائج الاختبار أقل من (0.05) فهذا يعني وجود فرق معنـــوي فـــي

الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة وبذلك نرفض الفرضية العدميـــة ونقبــل الفرضـــية البديلة والتي نصت على وجود فرق ذي دلالة معنوية بين الوسط الحسابي لمتغيـــرات الدراسة، في حين أنه إذا كانت الدرجة الاحتمالية (P) كما أظهرتها نتائج الاختبار أكبر من (0.05) فهذا يعني عدم وجود فرق معنوي في الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة، وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية والتي نصت على عـــدم وجـــود فرق ذي دلالة معنوية بين الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة :-

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من المشاركين وذلك من خلال أداة الدراسة، والتي تضمن الجزء الأول منها الخصائصَ التعريفيةَ للمشاركين، في حين تضمن الجزء الثاني ولغاية الجزء التاسع مجموعةً من الفقرات التي تشتمل على أبعاد متغيرات الدراسة. ويعتقد الباحث أنه يمكن لهذه الفقرات اختبار فرضيات الدراسة، وهي على النحو التالي:-

- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية السابعة: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية الثامنة: لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

- الفرضية التاسعة: لا يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اكتشافهم وجود مخاطر الحاكمية المؤسسية في أي من الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

- الفرضية العاشرة: لا يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اكتشافهم وجود مخاطر الحاكمية المؤسسية في أي من الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

وإن هذه الفرضيات تمثل في مجملها متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتي يسعى الباحث لبيان تأثيراتها المختلفة على الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستقصاء آراء مجتمع الدراسة والذي يتكون من مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومفتشي الجهات الرقابية المعنية بهذه الشركات باستخدام الاستبانة. والجدول (4) يبين الاستبانات الموزعة والمستلمة ونسبها المئوية.

جدول (4)

الاستبانات الموزعة والمستلمة ونسبها المئوية

مجتمع الدراسة (فئة المشاركين)	الاستبانات		النسبة المئوية %
	الموزعة	المستلمة	
مدققي الحسابات الخارجيين	105	90	85.7
مفتشي الجهات الرقابية	62	54	87.1
المجموع	**167**	**144**	**86.2**

يتضح من الجدول (4) أنه تم توزيع الاستبانات على كافة أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (167) مشاركاً يمثلون (105) مدققين واثنين وستين مفتشاً. وكان عدد الاستبانات المستلمة (144) استبانة وبنسبة بلغت (86.2%) من الاستبانات الموزعة وهي نسبة مقبولة في الدراسات التي تستخدم الاستبانات كأداة لجمع البيانات.

أولاً: الخصائص التعريفية للمشاركين

تضمنت الاستبانة في جزئها الأول مجموعة من الخصائص التعريفية لمجتمع الدراسة شكلت في مجملها مجموعة المتغيرات المستقلة، نعرضها على النحو الاتي:

1- فئة مدققي الحسابات الخارجيين:

بينت الاستبانة خصائص فئة مدققي الحسابات الخارجيين والمتمثلة بما يلي (الوظيفة، والمؤهل العلمي، والشهادة المهنية، وعدد سنوات الخبرة)، وكانت النتائج كالآتي :

أ- **الوظيفة.**

جدول (5)

توزيع فئة مدققي الحسابات الخارجيين وفقا لمتغير الوظيفة

الوظيـــــــفة	العدد	النسبة المئوية %
مدير شريك	12	13.3
شريك	18	20
مدير تدقيق	25	27.8
مساعد مدير	15	16.7
مدقق رئيسي	20	22.2
المجموع	**90**	**100**

يلاحظ من الجدول (5) أن فئة مدققي الحسابات الخارجيين تتوزع من حيث الوظيفة على معظم الوظائف العليا والإشرافية بشكل شبه متقارب الى حد ما، وتعتبر هذه الوظائف معنية بوضـــع خطة التدقيق واتخاذ القرارات ذات الأهمية.

ب- **المؤهل العلمي.**

جدول (6)

توزيع فئة مدققي الحسابات الخارجيين وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	46	51.1
ماجستير	35	38.9
دكتوراه	9	10
المجموع	**90**	**100**

يلاحظ من الجدول (6) أن أغلب فئة مدققي الحسابات الخارجيين هم من حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة بلغت (51.1%)، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن مدققي الحسابات يحققون المتطلب الأكاديمي الأساسي وهو البكالوريوس وذلك للحصول على الإجازة المهنية في التدقيق، كما أن مدققي الحسابات يكون اهتمامهم بالشهادات المهنية أكثر من المؤهلات الأكاديمية.

ج- **الشهادات المهنية.**

جدول (7)

توزيع فئة مدققي الحسابات الخارجيين وفقا لمتغير الشهادات المهنية

الشهادة المهنية	العدد	النسبة %
محاسب قانوني أردني	55	61.1
محاسب قانوني عربي	3	3.3
محاسب قانوني أمريكي	25	27.8
شهادة مهنية أخرى	7	7.8
المجموع	**90**	**100**

يلاحظ من الجدول (7) أن أغلبية فئة المدققين تحمل الشهادة المهنية " محاسب قـانوني أردني " . ويرى الباحث أَن مبرر ذلك هو أن مدقق الحسابات لا يحتاج إلى شهادة مهنية أكثـر من محاسب قانوني أردني وذلك لممارسة مهنة التدقيق في الأردن. كما ويلاحظ أن فئة المدققين التي تحمل الشهادة المهنية " محاسب قانوني عربي " تعتبر النسبة الأدنـى مـن بـين نـسب الوظائف حيث بلغت (7.8%) وتبرير ذلك أَن مدققي الحسابات من حملة هذه الشهادة يعملون في دول عربية أخرى. ويشير الباحث في هذا المجال إِلى أنه قد وردت ست استبانات كان يحمـل أصحابها شهادتي " محاسب قانوني عربي " و " محاسب قانوني أمريكي " معاً، وقـد تعامـل الباحث معها على أنها شهادة " محاسب قانوني أمريكي " فقط.

هـ- سنوات الخبرة.

جدول (8)

توزيع فئة مدققي الحسابات الخارجيين وفقا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من (5) سنوات	6	6.7
من (5) سنوات – أقل من (15) سنة	38	42.2
من (15) سنة – أقل من (25) سنة	25	27.8
(25) سنة أو أكثر	21	23.3
المجموع	**90**	**100**

يبين الجدول (8) أن أغلبية فئة المدققين هم من ذوي الخبرات الطويلة، وقد يبرر ذلك إِلى أن هذه الفئة هم ممن يشغلون الوظائف العليا والإشرافية في مكاتب التدقيق.

2- فئة مفتشي الجهات الرقابية

بينت الاستبانة خصائص فئة مفتشي الجهات الرقابية والمتمثلة بما يلي (الوظيفة، المؤسسة، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة)، وكانت النتائج كالآتي :

أ- **الوظيفة.**

جدول (9)

توزيع فئة مفتشي الجهات الرقابية وفقا لمتغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة %
رئيس مفتشين (أو محللين ماليين)	14	25.9
مفتش (أو محلل مالي) رئيسي	22	40.8
مفتش (أو محلل مالي)	18	33.3
المجموع	**54**	**100**

يلاحظ من الجدول (9) أن فئة مفتشي الجهات الرقابية قد توزعت على معظم الوظائف الإشرافية والتنفيذية بشكل شبه متقارب.

ب- **المؤسسة (الجهة الرقابية).**

جدول (10)

توزيع فئة مفتشي الجهات الرقابية وفقا لمتغير المؤسسة(الجهة الرقابية)

الجهة الرقابية	العدد	النسبة %
البنك المركزي الأردني	24	44.4
دائرة مراقبة الشركات	11	20.4
هيئة الأوراق المالية	15	27.8
هيئة التأمين	4	7.4
المجموع	**54**	**100**

يبين الجدول (10) أن نسبة مفتشي البنك المركزي الأردني تشكل النسبة الأكبر من بين نسب الجهات الرقابية، ويمكن تبرير ذلك إلى أن القطاع المصرفي يعتبر أهم وأكبر قطاع في الشركات المساهمة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

ج- **المؤهل العلمي.**

جدول (11)

توزيع فئة مفتشي الجهات الرقابية وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	25	46.3
ماجستير	28	51.9
دكتوراه	1	1.8
المجموع	**54**	**100**

يتضح من الجدول (11) أن أغلب المفتشين يحملون شهادة الماجستير حيث بلغت نسبتهم (51.9%)، ويلاحظ أن حملة الماجستير والدكتوراه تمثل ما نسبته (53.7%) من هذه الفئة وهي أكثر مما هي عليه في فئة مدققي الحسابات، الأمر الذي يؤكد اهتمام مدققي الحسابات بالشهادات المهنية أكثر من المؤهلات الأكاديمية.

هـ- سنوات الخبرة .

جدول (12)

توزيع فئة مفتشي الجهات الرقابية وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من (5) سنوات	16	29.7
من (5) سنوات – أقل من (15) سنة	18	33.3
من (15) سنة – أقل من (25) سنة	18	33.3
(25) سنة أو أكثر	2	3.7
المجموع	**54**	**100**

يبين الجدول (12) أن فئة المفتشين توزعت على جميع فئات سنوات الخبـرة بشكل متقارب باستثناء فئة " (25) سنة أو أكثر ". ويرى الباحث أن مبرر ذلك هو أن فئة المفتشين تعتبر تنفيذية وليست إدارة عليا في الجهات الرقابية.

ثانياً: تحديد ثبات أداة الدراسة

يعتبر معامل كرونباخ ألفا من المقاييس الإحصائية الأكثر استخداما في تحديد ثبات أداة الدراسة، ويفسر على أنه معامل الارتباط بين ردود المشاركين على فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة هذا المعامل ضمن المدى (0–1). وقد قام الباحث باختبار ثبات الاستبانة للتحقق من إنها تقيس الجوانب التي صممت لقياسها، وذلك باحتساب معامل كرونباخ ألفا حيث بلـغ (86.8%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً لتفسير وتعميم النتائج.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق من حيث طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، فقد قام الباحث باستقصاء آراء مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك آراء مفتشي الجهات الرقابية المعنية بهذه الشركات. كما قام الباحث بتطوير وبناء استبانة لهذه الغاية لتستعمل كأداة لقياس متغيرات الدراسة مستخدما مقياس ليكرت الخماسي والمتضمن خمس إجابات هي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). وقد استخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات كل فئة من المشاركين وذلك كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة من وجهة نظر فئتي المدققين والمفتشين، فضلاً عن تحليل انحدار العلاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي من وجهة نظر فئتي المدققين والمفتشين.

1- عرض نتائج تحليل الجزء الثاني :

يتعلق هذا الجزء بتجاوزات الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية. ويعتبر هذا الجزء تمهيدياً لغايات اختبار فرضيات الدراسة. وسيتم عرض نتائج هذا الجزء وفقاً لفئة المشاركين وعلى النحو الآتي:

أ- فئة مدققي الحسابات :

يبين الجدول (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم تجاوزات الشركة لمتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر المدققين.

جدول (13)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم تجاوزات الشركة لمتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر المدققين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	عدم وجود دليل حاكميه خاص بالشركة، وفق متطلبات الجهات الرقابية	4.39	0.65	1
2	عدم الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	4.36	0.5	3
3	عدم توفير أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة	4.06	0.72	7
4	عدم توفير عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس في حال كان الرئيس تنفيذيا	4.02	0.56	9
5	وجود تركز للملكية **(Ownership Concentration)**	4.38	0.66	2
6	ممارسة إدارة الأرباح **(Earnings Management)**	4.17	0.9	6
7	ممارسة تمهيد الدخل **(Income Smoothing)**	3.91	0.73	10
8	وجود استقالات حديثة في مجلس الإدارة	3.34	0.91	12
9	عدم كفاية اجتماعات مجلس الإدارة	3.82	0.7	11
10	عدم كفاية اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	4.03	0.59	8
11	ضعف في الميثاق المكتوب (**Lack of Written Charter**) المتعلق بلجنة التدقيق	4.27	0.61	5
12	عدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بالأمور المالية	4.39	0.77	1
13	عدم تطبيق مفهوم الإبلاغ السري (**Whistle-Blowing**) وذلك دون تعرض الموظف الذي يقوم بالتبليغ لضرر **(Retaliation)**	4.29	0.59	4

يتضح من الجدول (13) أن المشاركين من مدققي الحسابات يعتبرون أن من أهم تجاوزات الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية هو "عدم وجود دليل حاكميه خاص بالشركة وفق متطلبات الجهات الرقابية" وكذلك "عدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بالأمور المالية"، حيث تشاركت هاتان الفقرتان من حيث درجة الأهمية وبوسط حسابي بلغ (4.39). في حين اعتبروا أن فقرة " وجود استقالات حديثة في مجلس الإدارة " أقل هذه البنود أهمية بوسط حسابي (3.34)، على الرغم من أن دراسة (Bedard & Johnstone, 2004) قد بينت أن

هذه الفقرة من أهم الفقرات. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.91) وأقل انحراف معيـــاري قـــد بلـــغ (0.5)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

ب-فئة مفتشي الجهات الرقابية:

يبين الجدول (14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم تجاوزات الشركة لمتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر المفتشين.

جدول (14)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم تجاوزات الشركة لمتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	عدم وجود دليل حاكميه خاص بالشركة، وفق متطلبات الجهات الرقابية	4.09	0.87	2
2	عدم الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	4.3	0.79	4
3	عدم توفير أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة	4.07	0.64	3
4	عدم توفير عضو مستقل كنائب لرئيس المجلـــس فـــي حال كان الرئيس تنفيذيا	3.74	0.96	7
5	وجود تركز للملكية (**Ownership Concentration**)	3.93	0.87	5
6	ممارسة إدارة الأرباح (**Earnings Management**)	3.7	0.79	9
7	ممارسة تمهيد الدخل (**Income Smoothing**)	3.43	0.86	11
8	وجود استقالات حديثة في مجلس الإدارة	3.2	0.81	12
9	عدم كفاية اجتماعات مجلس الإدارة	3.72	0.88	8
10	عدم كفاية اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	3.69	0.95	9
11	ضعف فـــي الميثـــاق المكتـــوب (**Lack of Written Charter**) المتعلق بلجنة التدقيق	3.85	0.9	6
12	عدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بالأمور المالية	4.11	0.77	1
13	عـــدم تطبيـــق مفهـــوم الإبـــلاغ الـــسري (**Whistle-Blowing**)وذلك دون تعرض الموظـــف الـــذي يقـــوم بالتبليغ لضرر (**Retaliation**)	4.07	0.72	3

يتضح من الجدول (14) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون أن أهم تجاوز للشركة – موضع التدقيق – لمتطلبات الحاكمية المؤسسية هو "عدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بـــالأمور المالية" فقد بلغ وسطها الحسابي (4.11). ويمكن القول بأن هناك تطابقاً معقــولاً بـــين فئتـــي المدققين والمفتشين في أهمية هذه الفقرة . كما اعتبر المفتشون أن الفقرة التي تنص على "وجود استقالات حديثة في مجلس الإدارة " أقل هذه الفقرات أهمية، كما تطابقت آراء فئتي المــشاركين في أهمية هذه الفقرة أيضاً على الرغم مـــن أن دراســـة (Bedard & Johnstone, 2004) خلصت إلى أن هذه الفقرة من أهم تجاوزات الشركة موضـــع التـــدقيق لمتطلبـــات الحاكميـــة المؤسسية . ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحـــراف المعيـــاري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.96) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.64)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

2- عرض نتائج تحليل الجزء الثالث

يتعلق هذا الجزء بمدى قيام المدقق بتعديل خطة التدقيق (Audit Plan) بسبب وجـــود تجاوز لمتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركة موضع التدقيق، ويعتبر هذا الجـــزء تمهيـــدياً أيضاً لغايات اختبار فرضيات الدراسة. وسيتم عرض نتائج هذا الجزء وفقاً لفئـــة المـــشاركين وعلى النحو الآتي:

أ- **فئة مدققي الحسابات :**

يبين الجدول (15) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعـــين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق بسبب وجود تجاوز لمتطلبات الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر المدققين.

جدول (15)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من وجهة نظر المدققين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
14	خطة التدقيق تهدف إلى التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول	4.48	0.5	1
15	تساعد خطة التدقيق في التركيز على مجالات التدقيق المهمة	4.39	0.49	2
16	تساعد خطة التدقيق في اختيار فريق العمل المناسب	4.26	0.59	6
17	لخطة التدقيق دور ايجابي في توجيه فريق العمل	4.33	0.5	5
18	تساهم خطة التدقيق بشكل فاعل في مراقبة فريق العمل	4.34	0.48	4
19	خطة التدقيق تساعد في مراجعة أعمال فريق العمل	4.37	0.48	3
20	تساعد خطة التدقيق في التنسيق بين فريق العمل والخبراء الخارجيين	4.11	0.57	8
21	يتم إعداد خطة التدقيق بعد إعداد إستراتيجية التدقيق	3.84	0.85	9
22	خطة التدقيق يجب أن تكون كافية لتقييم المخاطر الجوهرية للشركة موضع التدقيق	4.23	0.82	7
23	على المدقق المسئول مناقشة بنود خطة التدقيق مع إدارة الشركة موضع التدقيق	3.63	0.71	10
24	خطة التدقيق تتضمن طبيعة **(Nature)** وتوقيت(**Timing**) ونطاق(**Extent**) إجراءات التدقيق	4.33	0.72	5

يتضح من الجدول (15) أن مدققي الحسابات يعتبرون أنه من الضروري قيام مدقق الحسابات بتعديل خطة التدقيق في حال وجود تجاوزات للشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية، نظراً لأن خطة التدقيق تهدف إلى التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول. لذلك جاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص على " خطة التدقيق تهدف إلى التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول " في الترتيب الأول من حيث الأهمية بين فقرات هذا الجزء حيث بلغ وسطها الحسابي (4.48) وتقترب من درجة " موافق بشدة". في حين

جاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على "على المدقق المسئول مناقشة بنود خطة التدقيق مــع إدارة الشركة موضع التدقيق " في الترتيب الأقل أهمية من بين الفقرات الأخرى، وبوسط حسابي بلغ (3.63). ويتفق ذلك مع معيار التدقيق الدولي رقم (300)، الذي يبين أن مناقشة بنود خطة التدقيق مع إدارة الشركة موضع التدقيق قد يجعل الخطة عملية يمكن التنبؤ بها من قبــل إدارة الشركة. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.85) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.48)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

ب- فئة مفتشي الجهات الرقابية:

يبين الجدول (16) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق بسبب وجود تجاوز لمتطلبات الحاكمية المؤسسية وذلك مــن وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

جدول (16)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
14	خطة التدقيق تهدف إلى التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول	4.37	0.56	3
15	تساعد خطة التدقيق في التركيز على مجالات التدقيق المهمة	4.43	0.6	2
16	تساعد خطة التدقيق في اختيار فريق العمل المناسب	4.26	0.65	4
17	لخطة التدقيق دور ايجابي في توجيه فريق العمل	4.22	0.72	5
18	تساهم خطة التدقيق بشكل فاعل في مراقبة فريق العمل	4.15	0.63	6
19	خطة التدقيق تساعد في مراجعة أعمال فريق العمل	4.15	0.66	6
20	تساعد خطة التدقيق في التنسيق بين فريق العمل والخبراء الخارجيين	4.07	0.8	7
21	يتم إعداد خطة التدقيق بعد إعداد إستراتيجية التدقيق	4.22	0.69	5
22	خطة التدقيق يجب أن تكون كافية لتقييم المخاطر الجوهرية للشركة موضع التدقيق	4.48	0.57	1
23	على المدقق المسئول مناقشة بنود خطة التدقيق مع إدارة الشركة موضع التدقيق	3.83	0.88	8
24	خطة التدقيق تتضمن طبيعة **(Nature)** وتوقيت(**Timing**) ونطاق(**Extent**) إجراءات التدقيق	4.43	0.57	2

يتضح من الجدول (16) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون أن الفقرة رقم (22) والتي تنص على "خطة التدقيق يجب أن تكون كافية لتقييم المخاطر الجوهرية للشركة موضع التدقيق" هي الفقرة الأكثر أهمية من بين الفقرات الأخرى وبوسط حسابي يساوي (4.48) وتقترب من درجة " موافق بشدة ". في حين كانت الفقرة رقم (23) والتي تنص على " على المدقق المسئول مناقشة بنود خطة التدقيق مع إدارة الشركة موضع التدقيق " هي الأقل أهمية وبوسط حسابي يساوي (3.83). وتجدر الإشارة هنا إلى تطابق وجهات نظر كل من المفتشين والمدققين حول هذه الفقرة. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد

أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.88) وأقل انحراف معيــاري قــد بلــغ (0.56)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

3- اختبار الفرضية الأولى

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الأولى. والتي نصت علــى " لا يوجــد أثــر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المشاركين من فئة المدققين بما يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعــة إجراءات التدقيق.

يبين الجدول (17) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعــين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهــة نظــر مــدققي الحسابات.

جدول (17)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
25	مستوى تعقيد (**Complexity**) الشركة	4.11	0.53	5
26	التغير في ظروف الشركة	4.09	0.47	6
27	البنود ذات الأهمية النسبية	4.34	0.52	3
28	اختيار المدققين المناسبين لتدقيق المجالات التي تتسم بالمخاطر العالية	4.5	0.52	2
29	اللجوء إلى خبراء خارجيين في حال وجود مخاطر عالية	4.2	0.62	4
30	التركيز على تقييم مخاطر استمرارية (**Going Concern**) الشركة	4.6	0.49	1

يتضح من الجدول (17) أن مدققي الحسابات يعتبرون أن الفقرة رقم (30) التي تنص على " التركيز على تقييم مخاطر استمرارية (**Going Concern**) الشركة " هي الفقرة الأهم من بين فقرات هذا الجزء استنادا إلى قيمة وسطها الحسابي والبالغ (4.6) والذي يقترب من درجة " موافق بشدة "، وهذا يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (570) الذي بين أهمية تقييم مخاطر استمرارية الشركة وبالتالي فإن وجهة نظر مدققي الحسابات بشأن هذه الفقرة تتماشى مع معايير التدقيق الدولية. إضافة إلى أن أغلبية إجابات المدققين قد كانت "موافق بشدة" و "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء كما يتضح من قيم وسطها الحسابي الواقع بين (4.09 – 4.60). ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.62) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.47)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات. ويبين الجدول (18) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (18)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	1.614	1	1.614	16.406	0.000
البواقي	8.659	88	0.09839		
الكلي	10.273	89			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.157)**

يظهر الجدول (18) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية الأولى عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين". وبالتالي يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم القيام بتحليل التباين على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، والخبرة). والجدول (19) يبين هذه النتائج.

جدول (19)

تحليل التباين على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق تبعا للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	3.274	4	0.818	9.940	0.000
	داخل المجموعات	6.999	85	0.0823		
	المجموع	10.273	89			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4.854	2	2.427	38.966	0.000
	داخل المجموعات	5.419	87	0.0622		
	المجموع	10.273	89			
الشهادة المهنية	بين المجموعات	1.905	3	0.635	6.527	0.000
	داخل المجموعات	8.368	86	0.0973		
	المجموع	10.273	89			
الخبرة	بين المجموعات	3.237	3	1.079	13.187	0.000
	داخل المجموعات	7.036	86	0.0818		
	المجموع	10.273	89			

يتضح من الجدول (19) وجود دلالة إِحصائية للوسط الحسابي لإجابات المدققين تبعا للمتغيرات السابقة وهذا يؤكد تباين الاجابات باختلاف الوظيفة والمؤهل العلمي والشهادة المهنية إِضافة إلى خبرة المدقق، وتتضح هذه الدلالة عند مستوى (0.05)، وهذا ما تعكسه قيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار اليها بـ " الدلالة " وجميعها أقل من مستوى (0.05).

4- اختبار الفرضية الثانية

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الثانية. والتي نصت على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المشاركين من فئة المفتشين بما يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

ويبين الجدول (20) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة التدقيق من وجهة نظر المفتشين.

جدول (20)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة التدقيق من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
25	مستوى تعقيد (**Complexity**) الشركة	4.31	0.54	2
26	التغير في ظروف الشركة	4.04	0.55	5
27	البنود ذات الأهمية النسبية	4.26	0.56	3
28	اختيار المدققين المناسبين لتدقيق المجالات التي تتسم بالمخاطر العالية	4.48	0.57	1
29	اللجوء إلى خبراء خارجيين في حال وجود مخاطر عالية	4.26	0.71	3
30	التركيز على تقييم مخاطر استمرارية (**Going Concern**) الشركة	4.28	0.71	4

يتضح من الجدول (20) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون أن الفقــرة رقــم (28) والتي تنص على " اختيار المدققين المناسبين لتدقيق المجالات التي تتسم بالمخاطر العالية " هي الفقرة الأكثر أهمية من بين فقرات هذا الجزء، حيث بلغ الوسط الحسابي للإجابات (4.48) علماً بأن مدققي الحسابات قد كان الوسط الحسابي لإجاباتهم عن هذه الفقرة قد بلغ (4.5) أي " موافق بشدة ". كما أن أغلبية إجابات مفتشي الجهات الرقابية قد كانت "موافق" على كافة فقــرات هــذا الجزء. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.71) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.54)، أي أن الإجابــات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية. ويبين الجدول (21) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (21)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	0.793	1	0.793	5.798	0.02
البواقي	7.112	52	0.137		
الكلي	7.905	53			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.1)**

يظهر الجدول (21) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية الثانية عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثــر لمخــاطر الحاكميــة

المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ". وبالتالي يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم تحليل التباين على إجراءات التدقيق من حيـــث طبيعـــة الخطة من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤســـسة، المؤهل العلمي، والخبرة). والجدول (22) يبين هذه النتائج.

جدول (22)

تحليل التباين على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق تبعا للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	0.415	2	0.207	1.412	0.253
	داخل المجموعات	7.491	51	0.147		
	المجموع	7.906	53			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.239	2	0.119	0.794	0.458
	داخل المجموعات	7.667	51	0.150		
	المجموع	7.906	53			
المؤسسة	بين المجموعات	0.527	3	0.176	1.191	0.323
	داخل المجموعات	7.378	50	0.148		
	المجموع	7.905	53			
الخبرة	بين المجموعات	0.601	3	0.200	1.370	0.263
	داخل المجموعات	7.305	50	0.146		
	المجموع	7.906	53			

يتضح من الجدول (22) عدم وجود اختلاف ذي دلالـــة إحـــصائية للوســـط الحـــسابي لإجابات المفتشين، وهذا يعني تشابه إجاباتهم بغض النظر عن مستويات المتغيـــرات المـــستقلة

(الوظيفة والمؤسسة والمؤهل العلمي وخبرة المفتش). ويتضح عدم الدلالة مما تعكسه قـيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار اليها بـ " الدلالة " وجميعها أكبر مـن مستوى (0.05).

5- اختبار الفرضية الثالثة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الثالثة، والتي تنص على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيـث نطـاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المشاركين من فئة المدققين بما يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيـث نطـاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول (23) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخـذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث نطاق التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات.

جدول (23)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
31	حجم الشركة	4.12	0.58	3
32	مستوى نزاهة إدارة الشركة	4.48	0.5	1
33	متطلبات الإبلاغ المالي	4.27	0.51	2
34	مواقع وحدات الشركة	3.8	0.95	5
35	طبيعة التواصل مع أصحاب المصالح (Stakeholders)	4	0.58	4

يتضح من الجدول (23) أن مدققي الحسابات يعتبرون أن الفقرة رقم (32) والتي تنص على " مستوى نزاهة إدارة الشركة " هي الفقرة الأكثر أهمية بوسط حسابي يساوي (4.48). كما أن تقديرات الوسط الحسابي لإجابات المدققين كانت بدرجة " موافق " لجميع فقرات هذا الجزء. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.95) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.5)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات. ويبين الجدول (24) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (24)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	4.689	1	4.689	27.669	0.000
البواقي	14.911	88	0.169		
الكلي	19.6	89			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.239)**

يظهر الجدول (24) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية الثالثة عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثـــر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين". وبالتالي يوجد أثـــر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم القيام بتحليل التباين على خطة التدقيق من حيث نطـــاق إجراءات التدقيق، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، والخبرة). والجدول (25) يبين هذه النتائج.

جدول (25)

تحليل التباين على خطة التدقيق من حيث إجراءات نطاق التدقيق تبعا للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	4.210	4	1.053	5.814	0.000

	داخل المجموعات	15.390	85	0.181		
	المجموع	19.600	89			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4.672	2	2.336	13.613	0.000
	داخل المجموعات	14.928	87	0.172		
	المجموع	19.600	89			
الشهادة المهنية	بين المجموعات	0.886	3	0.295	1.357	0.000
	داخل المجموعات	18.714	86	0.218		
	المجموع	19.600	89			
الخبرة	بين المجموعات	4.959	3	1.653	9.711	0.000
	داخل المجموعات	14.641	86	0.170		
	المجموع	19.600	89			

يتضح من الجدول (25) وجود دلالة إحصائية للوسط الحسابي لإجابات المدققين تبعا للمتغيرات المستقلة وهذا يؤكد تباين الإجابات باختلاف الوظيفة والمؤهل العلمي والشهادة المهنية إضافة إلى خبرة المدقق، وتتضح هذه الدلالة عند مستوى (0.05) وهذا ما تعكسه قيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار إليها بـ " الدلالة " وجميعها أقل من مستوى (0.05).

6- اختبار الفرضية الرابعة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الرابعة. والتي نصت على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المفتشين بما يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

جدول (26) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث نطاق التدقيق من وجهة نظر المفتشين.

جدول (26)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث نطاق التدقيق من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
31	حجم الشركة	4.33	0.55	1
32	مستوى نزاهة إدارة الشركة	4.28	0.6	2
33	متطلبات الإبلاغ المالي	4.26	0.56	3
34	مواقع وحدات الشركة	3.7	0.74	5
35	طبيعة التواصل مع أصحاب المصالح (Stakeholders)	4.04	0.75	4

يتضح من الجدول (26) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون الفقرة رقم (31) والتي تعتبر " حجم الشركة " هي الأكثر أهمية بوسط حسابي بلغ (4.33)، في حين كانت الفقرة رقم (34) الأقل أهمية بوسط حسابي يساوي (3.7). مع ملاحظة تقارب إجابات المدققين والمفتشين على فقرات هذا الجزء. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.75) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.55)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرابعة لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية. ويبين الجدول (27) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (27)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على خطة التدقيق من حيث نطاق

إجراءات التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	1.453	1	1.453	4.324	0.043
البواقي	17.473	52	0.336		
الكلي	18.926	53			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.077)**

يظهر الجدول (27) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية الرابعة عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ". وبالتالي يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق مـــن وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم تحليل التباين على إجراءات التدقيق مـــن حيـــث نطـــاق الخطة من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤســـسة، المؤهل العلمي، والخبرة). والجدول (28) يبين هذه النتائج.

جدول (28)

تحليل التباين على خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق تبعا للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	0.247	2	0.123	0.732	0.486

	داخل المجموعات	8.587	51	0.168		
	المجموع	8.833	53			
المؤسسة	بين المجموعات	0.265	3	0.0884	0.516	0.673
	داخل المجموعات	8.568	50	0.171		
	المجموع	8.833	53			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.239	2	0.194	1.170	0.319
	داخل المجموعات	7.667	51	0.166		
	المجموع	7.905	53			
الخبرة	بين المجموعات	0.458	3	0.153	0.912	0.442
	داخل المجموعات	8.375	50	0.163		
	المجموع	8.833	53			

يتضح من الجدول (28) عدم وجود دلالة إِحصائية ترجع إلى اختلاف الوسط الحسابي لإجابات المفتشين تبعا للمتغيرات المستقلة، وهذا يعني تشابه آرائهم بغض النظر عن المستويات المختلفة للوظيفة والمؤسسة والمؤهل العلمي وخبرة المفتش ، ويتضح ذلك عند مستوى (0.05) حيث قيم (F) المحسوبة أقل من قيمها الجدولية والتي يشار اليها بـــ " الدلالة " وجميعها أكبـــر من مستوى دلالة (0.05).

7- اختبار الفرضية الخامسة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الخامسة. والتي نصت علـــى " لا يوجـــد أثـــر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المدققين بمـــا يمهـــد لاختبـــار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجـــراءات التدقيق.

جدول (29) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث توقيت التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات

جدول (29)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث توقيت التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
36	خبرة المدقق المسئول في الشركة	4.2	0.4	4
37	توقيت التدقيق ليصبح في مرحلة مبكرة أي قبل انتهاء الفترة المحاسبية	4.27	0.51	3
38	بيئة الرقابة في الشركة	4.34	0.5	2
39	توفر نظم محاسبية متطورة لدى الشركة تسهل الحصول على البيانات	4.11	0.59	7
40	تحديد الوقت اللازم لانجاز إجراءات التدقيق مسبقا	4.16	0.63	5
41	مستوى المخاطرة للبند المراد تدقيقه	4.39	0.51	1
42	مستوى الاستعانة بخبراء خارجيين لتنفيذ إجراءات التدقيق	3.83	0.71	8
43	التاريخ المحدد (**Deadline**) لإنهاء إجراءات التدقيق	4.14	0.55	6

يتضح من الجدول (29) أن مدققي الحسابات يعتبرون أن الفقرة رقم (41) والتي تنص على "مستوى المخاطرة للبند المراد تدقيقة " هي الأكثر أهمية من بين فقرات هذا الجزء وبوسط حسابي بلغ (4.39). إضافة إلى أن أغلب إجابات المدققين قد كانت "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.71) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.4)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الخامسة لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات. ويبين الجدول (30) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (30)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	0.985	1	0.985	9.612	0.000
البواقي	9.018	88	0.1024		
الكلي	10.003	89			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.098)**

يظهر الجدول (30) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية الخامسة عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين". وبالتالي يوجد أثـــر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم القيام بتحليل التباين على خطة التدقيق من حيث توقيـــت إجراءات التدقيق، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، والخبرة). والجدول (31) يبين هذه النتائج.

جدول (31)

تحليل التباين على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق تبعا للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	1.861	4	0.465	4.857	0.000
	داخل المجموعات	8.142	85	0.0957		
	المجموع	10.003	89			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	4.829	2	2.415	40.602	0.000
	داخل المجموعات	5.174	87	0.0594		
	المجموع	10.003	89			
الشهادة المهنية	بين المجموعات	0.365	3	0.122	1.085	0.000
	داخل المجموعات	9.639	86	0.112		
	المجموع	10.003	89			
الخبرة	بين المجموعات	2.409	3	0.803	9.095	0.000
	داخل المجموعات	7.594	86	0.0883		
	المجموع	10.003	89			

يتضح من الجدول (31) وجود دلالة إِحصائية للوسط الحسابي لإجابات المدققين تبعا للمتغيرات المستقلة وهذا يؤكد تباين الإِجابات باختلاف الوظيفة والمؤهل العلمي والشهادة المهنية إضافة إلى خبرة المدقق، وتتضح هذه الدلالة عند مستوى (0.05) وهذا ما تعكسه قيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار إِليها بـ " الدلالة " وجميعها أقل من مستوى (0.05).

8- اختبار الفرضية السادسة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية السادسة. والتي تنص على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المفتشين بما يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

جدول (32) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

جدول (32)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل خطة التدقيق من حيث توقيت التدقيق من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط	الانحراف	درجة

		الحسابي	المعياري	الأهمية
36	خبرة المدقق المسئول في الشركة	4.2	0.59	4
37	توقيت التدقيق ليصبح في مرحلة مبكرة أي قبل انتهاء الفترة المحاسبية	4.11	0.82	5
38	بيئة الرقابة في الشركة	4.3	0.57	3
39	توفر نظم محاسبية متطورة لدى الشركة تسهل الحصول على البيانات	4.39	0.53	1
40	تحديد الوقت اللازم لانجاز إجراءات التدقيق مسبقا	4.09	0.59	6
41	مستوى المخاطرة للبند المراد تدقيقه	4.35	0.52	2
42	مستوى الاستعانة بخبراء خارجيين لتنفيذ إجراءات التدقيق	4.06	0.49	7
43	التاريخ المحدد **(Deadline)** لإنهاء إجراءات التدقيق	3.96	0.58	8

يتضح من الجدول (32) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون أن الفقرة رقم (39) والتي تنص على " توفر نظم محاسبية متطورة لدى الشركة تسهل الحصول على البيانات " هي الأكثر أهمية من بين الفقرات الأخرى في هذا الجزء وبوسط حسابي يساوي (4.39)، كما أن أغلبية إجابات المفتشين قد كانت "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء، أي أن إجابات المدققين والمفتشين لفقرات لهذا الجزء متقاربة. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.82) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.49)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

قد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية السادسة لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وخطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية. ويبين الجدول (33) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (33)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على خطة التدقيق من حيث توقيت

إجراءات التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	0.685	1	0.685	5.976	0.018
البواقي	5.962	52	0.115		
الكلي	6.647	53			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.103)**

يظهر الجدول (33) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية السادسة عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجـــراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ". وبالتالي يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم القيام بتحليل التباين على خطة التدقيق من حيث توقيـــت إجراءات التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفـــة، المؤسسة، المؤهل العلمي، والخبرة). والجدول (34) يبين هذه النتائج.

جدول (34)

تحليل التباين على خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق تبعا للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	0.304	2	0.152	1.221	0.303
	داخل المجموعات	6.343	51	0.124		
	المجموع	6.647	53			

المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.335	2	0.167	1.352	0.268
	داخل المجموعات	6.313	51	0.124		
	المجموع	6.647	53			
المؤسسة	بين المجموعات	0.281	3	0.0935	0.734	0.536
	داخل المجموعات	6.367	50	0.127		
	المجموع	6.647	53			
الخبرة	بين المجموعات	0.693	3	0.231	1.941	0.135
	داخل المجموعات	5.954	50	0.119		
	المجموع	6.647	53			

يتضح من الجدول (34) عدم وجود دلالة إحصائية ترجع إلى اختلاف الوسط الحسابي لإجابات المفتشين تبعا للمتغيرات المستقلة، وهذا يعني تشابه في آرائهم بغض النظر عن المستويات المختلفة للوظيفة والمؤسسة والمؤهل العلمي وخبرة المفتش ، ويتضح ذلك عند مستوى (0.05) حيث قيم (F) المحسوبة أقل من قيمها الجدولية والتي يشار إليها بـ " الدلالة " وجميعها أكبر من مستوى دلالة (0.05).

9- اختبار الفرضية السابعة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية السابعة. والتي نصت على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المدققين، بما يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول (35) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخـــذه بعين الاعتبار عند تعديل (زيادة) أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات.

جدول (35)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل (زيادة) أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
44	حجم الشركة	4.14	0.61	5
45	عدد فروع الشركة	4.22	0.63	4
46	طبيعة نشاط الشركة	4.07	0.85	6
47	درجة مخاطر الشركة	4.36	0.74	2
48	الوقت اللازم لتدقيق الشركة	4.31	0.71	3
49	ما يمكن أن يواجه المدقق من المخاطر القانونية	4.37	0.68	1
50	ما يمكن أن يواجه المدقق من مخاطر السمعة	4.36	0.69	2

يتضح من الجدول (35) أن مدققي الحسابات يعتبرون أن الفقرة رقم (49) والتي تنص على " ما يمكن أن يواجه المدقق من المخاطر القانونية " هي الأكثر أهمية في هذا الجزء حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المدققين عليها (4.37)، كما أن أغلبية إجابات المدققين قد كانـــت "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء. ويرى الباحث أن مبرر زيادة أتعاب التدقيق في حـــال أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهـــات الرقابية هو أن المدقق سيضطر إلى زيادة ساعات عمل المدققين، الأمر الـــذي ســـيكلفه مبـــالغ إضافية، وهذه المبالغ يتوجب عكسها على أتعاب التدقيق. وتسمى هذه الزيادة بـــدل المخـــاطرة (Risk Premium). ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تـــم احتـــساب الانحـــراف

المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.85) وأقل انحراف معيـــاري قـــد بلـــغ (0.61)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية السابعة لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وأتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات. ويبين الجدول (36) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (36)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على أتعاب التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	2.507	1	2.507	21.466	0.000
البواقي	10.278	88	0.117		
الكلي	12.785	89			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.196)**

يظهر الجدول (36) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية ، ولذلك نرفض الفرضية العدمية السابعة عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثر لمخـــاطر الحاكميـــة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظـــر مـــدققي الحسابات الخارجيين". وبالتالي يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المـــساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم القيام بتحليل التباين على أتعاب التدقيق، تبعا للمتغيـــرات المستقلة (الوظيفة، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، والخبرة). والجدول (37) يبين هذه النتائج.

جدول (37)

تحليل التباين على أتعاب التدقيق تبعاً للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	5.501	4	1.375	5.125	0.001
	داخل المجموعات	22.809	85	0.268		
	المجموع	28.309	89			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	3.665	2	1.628	5.21	0.007
	داخل المجموعات	24.654	87	0.293		
	المجموع	28.309	89			
الشهادة المهنية	بين المجموعات	9.817	3	3.272	15.217	0.000
	داخل المجموعات	18.493	86	0.215		
	المجموع	28.309	89			
الخبرة	بين المجموعات	4.1	3	1.367	4.854	0.004
	داخل المجموعات	24.213	86	0.282		
	المجموع	28.309	89			

يتضح من الجدول (37) وجود دلالة إحصائية للوسط الحسابي لإجابات المدققين تبعا للمتغيرات المستقلة وهذا يؤكد تباين الإجابات باختلاف الوظيفة والمؤهل العلمي والشهادة المهنية إضافة إلى خبرة المدقق، وتتضح هذه الدلالة عند مستوى (0.05) وهذا ما تعكسه قيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار إليها بـ " الدلالة " وجميعها أقل من مستوى (0.05).

10- اختبار الفرضية الثامنة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية الثامنة. والتي نصت على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظـــر مفتشي الجهات الرقابية ".

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفتشي الجهات الرقابية، بمـــا يمهد لاختبار الفرضية من خلال إجراء تحليل الانحدار لتحديد وجود أو عدم وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظـــر مفتشي الجهات الرقابية.

جدول (38) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخـــذه بعين الاعتبار عند تعديل (زيادة) أتعاب التدقيق من وجهة نظر المفتشين.

جدول (38)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يجب على المدقق أخذه بعين الاعتبار عند تعديل (زيادة) أتعاب التدقيق من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
44	حجم الشركة	4.3	0.72	3
45	عدد فروع الشركة	4.22	0.72	6
46	طبيعة نشاط الشركة	4.24	0.7	5

47	درجة مخاطر الشركة	4.28	0.63	4
48	الوقت اللازم لتدقيق الشركة	4.31	0.51	2
49	ما يمكن أن يواجه المدقق من المخاطر القانونية	4.39	0.66	1
50	ما يمكن أن يواجه المدقق من مخاطر السمعة	3.98	0.88	7

يتضح من الجدول (38) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون أن الفقرة رقم (49) والتي تنص على " ما يمكن أن يواجه المدقق من المخاطر القانونية " هي أهم فقرة في هذا الجزء، وهي ذات الفقرة التي اعتبرها المدققون على أنها أهم فقرة في هذا الجزء، كما أن أغلبية إجابات المفتشين قد كانت "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء، وهذا يؤكد أن إجابات المدققين والمفتشين لهذا الجزء متقاربة. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.88) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.51)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وقد تم إجراء تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثامنة لبيان وجود أو عدم وجود علاقة بين مخاطر الحاكمية المؤسسية وأتعاب التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية. ويبين الجدول (39) تحليل التباين لهذه العلاقة.

جدول (39)

تحليل التباين لانحدار مخاطر الحاكمية على أتعاب التدقيق

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الانحدار	0.833	1	0.833	4.194	0.046
البواقي	10.327	52	0.199		
الكلي	11.16	53			

*** قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.075)**

يظهر الجدول (39) أن (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية، ولذلك نرفض الفرضية العدمية الثامنة عند مستوى دلالة (5%)، التي نصت على " لا يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية ". وبالتالي يوجد أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم تحليل التباين على أتعاب التدقيق من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤسسة، المؤهل العلمي، والخبرة). والجدول (40) يبين هذه النتائج.

جدول (40)

تحليل التباين على أتعاب التدقيق تبعاً للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	0.573	2	0.287	1.381	0.261
	داخل المجموعات	10.587	51	0.208		
	المجموع	11.160	53			

المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.289	2	0.144	0.678	0.512
	داخل المجموعات	10.871	51	0.213		
	المجموع	11.160	53			
المؤسسة	بين المجموعات	1.058	3	0.353	1.746	0.170
	داخل المجموعات	10.101	50	0.202		
	المجموع	11.160	53			
الخبرة	بين المجموعات	0.916	3	0.305	1.490	0.228
	داخل المجموعات	10.244	50	0.205		
	المجموع	11.160	53			

يتضح من الجدول (40) عدم وجود دلالة إحصائية لإجابات المفتشين تبعا للمتغيـرات المستقلة، وهذا يعني تشابه في آرائهم بغض النظر عن المستويات المختلفة للوظيفة والمؤسـسة والمؤهل العلمي وخبرة المفتش، ويتضح ذلك عند مستوى (0.05) حيث قيم (F) المحسوبة أقل من قيمها الجدولية والتي يشار إليها بـــ " الدلالة " وجميعها أكبر من مستوى دلالة (0.05).

11- عرض نتائج تحليل الجزء الثامن

الغاية من هذا الجزء هو تمهيد لاختبار الفرضيتين التاسعة والعاشرة، وقد قام الباحـث بالسعي لجذب انتباه فئتي المشاركين من المدققين والمفتشين إلى إيجابيات ومزايا ما يـسهم بـه إبلاغ المدقق للجهات الرقابية المعنية عن أي تجاوز لمتطلبات الحاكمية المؤسسية في الـشركة. وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات فئتـي المـشاركين مـن المـدققين والمفتشين لمعرفة إجاباتهم من حيث ما يسهم به الإبلاغ عن تجاوزات الشركة، موضع التدقيق، لمتطلبات الحاكمية المؤسسية. وسيتم عرض هذه النتائج لفئتي المدققين والمفتشين على النحـو الآتي:

أ- فئة مدققي الحسابات

جدول (41) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يسهم به إبلاغ المدقق للجهات الرقابية عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

جدول (41)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يسهم به إبلاغ المدقق للجهات الرقابية عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر مدققي الحسابات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
51	إيجاد حل ملائم للشركة	4.13	0.6	4
52	الحد من حدوث أزمات مالية في الشركات	4.31	0.65	1
53	التقليل من آثار الأزمات المالية في حال حدوثها	4.26	0.7	2
54	إصدار تعليمات ملائمة من قبل الجهات الرقابية بهذا الخصوص	4.16	0.82	3

يتضح من الجدول (41) أن مدققي الحسابات يعتبرون أنه من الضروري قيام مدقق الحسابات بإبلاغ المدقق للجهات الرقابية عن الشركة موضع التدقيق التي تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية وذلك للحد من حدوث أزمات مالية في الشركات، وكذلك التقليل من آثار الأزمات المالية في حال حدوثها. كما أن أغلبية إجابات المدققين قد كانت "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي ما بين (4.13 – 4.31). ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.82) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.6)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

ب- فئة مفتشي الجهات الرقابية

جدول (42) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يسهم به إبلاغ المدقق للجهات الرقابية عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر المفتشين.

جدول (42)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهم ما يسهم به إبلاغ المدقق للجهات الرقابية عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
51	إيجاد حل ملائم للشركة	4.33	0.61	3
52	الحد من حدوث أزمات مالية في الشركات	4.41	0.57	1
53	التقليل من آثار الأزمات المالية في حال حدوثها	4.41	0.66	1
54	إصدار تعليمات ملائمة من قبل الجهات الرقابية بهذا الخصوص	4.35	0.65	2

يتضح من الجدول (42) أن مفتشي الجهات الرقابية يعتبرون أنه من الضروري قيام مدقق الحسابات بإبلاغ الجهات الرقابية عن الشركة موضع التدقيق التي تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية وذلك للحد من حدوث أزمات مالية في الشركات، وكذلك التقليل من آثار الأزمات المالية في حال حدوثها. كما أن أغلبية إجابات المفتشين قد كانت "موافق" على كافة فقرات هذا الجزء حيث تراوحت قيم وسطها الحسابي ما بين (4.33 – 4.41). هذا وقد كانت إجابات المدققين والمفتشين لهذا الجزء متقاربة. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.66) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.57)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

12- اختبار الفرضية التاسعة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية التاسعة. والتي نصت على " لا يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اكتشافهم وجود مخاطر

الحاكمية المؤسسية في أيٍّ من الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين ".

جدول (43) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري للجهات المعنية التي يقوم المدقق بإبلاغها عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

جدول (43)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للجهات المعنية التي يقوم المدقق بإبلاغها عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر مدققي الحسابات

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
55	مدير عام الشركة	2.84	0.98	4
56	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	4.33	0.52	3
57	مجلس الإدارة	4.46	0.56	2
58	الجهة الرقابية ذات العلاقة	4.7	0.48	1

يتضح من الجدول (43) أن مدققي الحسابات يعتبرون أن الفقرة رقم (58) والتي تعتبر أن " الجهة الرقابية ذات العلاقة " هي الأهم من بين فقرات هذا الجزء بوسط حسابي يبلغ (4.46) وتقترب من درجة "موافق بشدة". في حين كان الوسط الحسابي للإجابة عن الفقرة التي تنص على " مدير عام الشركة " على أنها "محايد" وبوسط حسابي يساوي (2.84)، ويرى الباحث أن مبرر ذلك يعود إلى أنه لا يجوز قيام مدقق الحسابات بالإبلاغ عن تجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية للجهة التي قامت بهذا التجاوز وهي الإدارة التنفيذية للشركة ممثلة بالمدير العام. ولغايات بيان مدى التجانس في الإجابات فقد تم احتساب الانحراف المعياري، ووجد أن أعلى انحراف معياري قد بلغ (0.98) وأقل انحراف معياري قد بلغ (0.48)، أي أن الإجابات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم تحليل التباين للجهة التي يتوجب على مـدقق الحـسابات إبلاغها، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة،المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، والخبرة). والجدول (44) يبين هذه النتائج.

جدول (44)

تحليل التباين للجهة التي يتوجب إبلاغها تبعاً للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	2.450	4	0.613	3.489	0.011
	داخل المجموعات	14.925	85	0.176		
	المجموع	17.375	89			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2.893	2	1.447	8.692	0.000
	داخل المجموعات	14.482	87	0.166		
	المجموع	17.375	89			
الشهادة المهنية	بين المجموعات	0.318	3	0.106	0.535	0.659
	داخل المجموعات	17.057	86	0.198		
	المجموع	17.375	89			
الخبرة	بين المجموعات	1.217	3	0.406	2.160	0.099
	داخل المجموعات	16.158	86	0.188		
	المجموع	17.375	89			

يتضح من الجدول (44) وجود دلالة إحصائية للوسط الحسابي لإجابات المدققين تبعـا للمتغيرات المستقلة وهذا يؤكد تباين الإجابات باختلاف الوظيفة والمؤهل العلمي ، وتتضح هذه الدلالة عند مستوى (0.05) وهذا ما تعكسه قيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار إليها بــ " الدلالة " وجميعها أقل من مستوى (0.05). في حــين لا يوجــد دلالــة إحصائية للوسط الحسابي لإجابات المدققين تبعاً للمتغيرات المستقلة وهذا يؤكــد عــدم تبــاين

الإجابات باختلاف الشهادة المهنية وخبرة المدقق، وتتضح هذه الدلالة عند مستوى (0.05) وهذا ما تعكسه قيم (F) المحسوبة إذا ما قورنت مع قيمها الجدولية والتي يشار إليها بـــــ " الدلالـــة " وجميعها أكبر من مستوى (0.05).

13- اختبار الفرضية العاشرة

الغاية من هذا الجزء هو اختبار الفرضية العاشرة. والتي نصت على " لا يقوم مـــدققو الحسابات الخارجيون بإعلام الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال اكتـــشافهم وجـــود مخـــاطر الحاكمية المؤسسية في أيٍّ من الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مفتشي الجهات الرقابية".

جدول (45) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري للجهات المعنية التي يقوم المدقق بإبلاغها عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر المفتشين.

جدول (45)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للجهات المعنية التي يقوم المدقق بإبلاغها عن الشركة التي تتجاوز متطلبات الحاكمية من وجهة نظر المفتشين

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
55	مدير عام الشركة	3.06	1.31	4
56	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	4.44	0.66	3
57	مجلس الإدارة	4.56	0.54	2
58	الجهة الرقابية ذات العلاقة	4.72	0.49	1

يتضح من الجدول (45) أن مفتـــشي الجهـــات الرقابيـــة يعتبـــرون أن الفقـــرة رقـــم (58) والتي تنص على " الجهة الرقابية ذات العلاقة " هي الأهـــم مـــن بـــين فقـــرات هـــذه

الاستبانة وبوسط حسابي يساوي (4.72) ويعكـس فـي حقيقتـه درجـة " موافـق بـشدة " ، في حين أن أغلب الإجابات عن الفقرة التـي تـنص علـى " مـدير عـام الـشركة " كانـت الأقل من حيث الأهمية وبوسط حسابي يساوي (3.06) والـذي يعكـس درجـة "محايـد ". وهذا يؤكد عدم ضرورة قيام مدقق الحـسابات بـالإبلاغ عـن تجـاوز متطلبـات الحاكميـة المؤسسية للجهة التي قامت بهذا التجاوز، وهي مدير عـام الـشركة. ولغايـات بيـان مـدى التجانس في الإجابات فقد تم احتـساب الانحـراف المعيـاري، ووجـد أن أعلـى انحـراف معياري قـد بلـغ (1.31) وأقـل انحـراف معيـاري قـد بلـغ (0.49)، أي أن الإجابـات متجانسة ولا يوجد فروق في التباين.

وزيادة في تأكيد النتائج فقد تم تحليل التباين للجهة التي يتوجب على مـدقق الحـسابات إبلاغها، تبعا للمتغيرات المستقلة (الوظيفة، المؤهل العلمي، المؤسسة، والخبـرة). والجـدول (46) يبين هذه النتائج.

جدول (46)

تحليل التباين للجهة التي يتوجب إبلاغها تبعاً للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة
الوظيفة	بين المجموعات	0.794	2	0.397	1.242	0.297
	داخل المجموعات	16.29	51	0.319		
	المجموع	17.083	53			
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1.164	2	0.582	1.864	0.165
	داخل المجموعات	15.92	51	0.312		
	المجموع	17.083	53			
المؤسسة	بين المجموعات	0.686	3	0.229	0.697	0.558
	داخل المجموعات	16.398	50	0.328		
	المجموع	17.083	53			
الخبرة	بين المجموعات	1.834	3	0.611	2.004	0.125
	داخل المجموعات	15.250	50	0.305		
	المجموع	17.083	53			

يتضح من الجدول (46) عدم وجود دلالة إحصائية لإجابات المفتشين تبعاً للمتغيِّـــرات المستقلة، وهذا يعني تشابهاً في آرائهم بغض النظر عن المستويات المختلفة للوظيفة والمؤسسة والمؤهل العلمي وخبرة المفتش، ويتضح ذلك عند مستوى (0.05) حيث قيم (F) المحسوبة أقل من قيمها الجدولية والتي يشار إليها بـــ " الدلالة " وجميعها أكبر من مستوى دلالة (0.05).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

المقدمة :-

يتناول هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، من خلال مناقشة وتفسير وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة التي تم عرضها في الفصل الرابع، ومقارنة نتائج الدراسة مع الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بأثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، اعتماداً على تحليل بيانات مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومفتشي الجهات الرقابية المعنية بهذه الشركات وإجاباتهم على فقرات استبانة الدراسة. كما سيتناول هذا الفصل أيضاً مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

استنتاجات الدراسة :-

بعد تحليل نتائج إجابات المشاركين في الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، يمكن أن نلخص استنتاجات الدراسة على النحو التالي:

1- أظهرت نتائج الدراسة، فيما يخص الفرضيات الست الأولى ، وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق من حيث طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان،

ومفتشي الجهات الرقابية المعنية بهذه الشركات. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Bedard & Johnstone, 2004) التي أجريت على الشركات الأمريكية، كما تتفق مع دراسة (Jackson et al, 2001)، وتتماشى هذه النتائج مع معايير التدقيق الدولية ذوات الأرقام (300) و (315) و (330).

2- أظهرت نتائج الدراسة، فيما يخص الفرضية السابعة والفرضية الثامنة، وجود أثر لمخاطر الحاكمية المؤسسية على أتعاب التدقيق للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومفتشي الجهات الرقابية المعنية بهذه الشركات. وهذه النتائج تتفق مع دراسات كل من (Bedard & Johnstone, 2004) و(Barakat & shaban, 2007) و (Al-Banna, 2006) و (أبو نصار، 1999) و (Ciesielski & Weirich, 2006) و (Cullinan, 1997) و (Firth, 1985) و (الدوري، 1993).

3- أظهرت نتائج الدراسة، فيما يخص الفرضية التاسعة والفرضية العاشرة، ضرورة قيام مدقق الحسابات الخارجي بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة في حال تجاوزت الشركة موضع التدقيق متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومفتشي الجهات الرقابية المعنية بهذه الشركات. وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Basel Committee, 2004) والتي بينت أن الكشف المبكر عن البنوك التي تواجه مشاكل (Problem Banks) يقلل من تكاليف معالجتها. واتفقت

مع دراسة (مطر ونور، 2007) التي أَوصت بِحَثِ إدارات الشركات ومدققي الحسابات على مراعاة قواعد السلوك المهني، ويرى الباحث في هذا المجال أن إبلاغ المدققين الجهات الرقابية ذات العلاقة ينسجم مع قواعد السلوك المهني. كما اتفقت مع دراسة (Leuz et al., 2003) التي أكدت ضرورة أن تقلل التشريعات من حرية الإدارة في ممارسة أنشطة لصالحها الخاص، حيث إن إدارة الأرباح تعتبر من الأساليب التي تصب في الصالح الخاص للإدارة، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين قوة التشريعات التي تحمي المستثمرين ومستوى إدارة الأرباح، ويرى الباحث في هذا المجال أن إبلاغ المدققين الجهات الرقابية ذات العلاقة يسهم في قيام الجهة الرقابية بإصدار تشريعات مناسبة كما أن إدارة الأرباح تعتبر أحد أشكال تجاوز الحاكمية المؤسسية. واتفقت نتائج الدراسة مع معيار التدقيق الدولي رقم (260) وبيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (1004). كما اتفقت مع العديد من التشريعات الأردنية بهذا الخصوص والتي من أهمها، المادة (168/أ) والمادة (194) والمادة (200) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، والمادة (61/أ/7) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته، والمادة (5/ط) من نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية رقم (7) لسنة 2006 ، و (دليل قواعد الحوكمة، 2008) الصادر عن هيئة الأوراق المالية، و(دليل الحاكمية، 2007) الصادر عن البنك المركزي الأردني.

4- أظهرت نتائج الدراسة وجود دلالة إحصائية لأثر الخصائص التعريفية في إجابات فئة مدققي الحسابات. في حين لا يوجد دلالة إحصائية لأثر الخصائص التعريفية في إجابات فئة مفتشي الجهات الرقابية، ويمكن تبرير ذلك إلى أن أغلبية مفتشي الجهات

الرقابية وكافة مستوياتهم الإدارية يخضعون لبرامج تدريبية مكثفة، الأمر الذي يجعـــل مستوياتهم المعرفية متقاربة إلى حد ما.

توصيات الدراسة :-

بعد اختبار العوامل التي تتعلق بأثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعـــاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، يرى الباحث ضرورة توافر البيئة المناسبة التي تتيح لمدقق الحسابات الخارجي اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال تبين لديه أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبـــل الجهات الرقابية ذات العلاقة، الأمر الذي يسهم في حماية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الحد من حدوث أزمات مالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية أو التقليل من أثرها فـــي حـــال حدوثها عند اكتشافها بشكل مبكر، وذلك من خلال الإجراءات اللاَّزمة التي يتوجب اتخاذها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، ولتحقيق هذا الأمر يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بإعداد برامج تدقيق خاصة تهدف إلـــى تقيـــيم الحاكميـــة المؤسسية في الشركة موضع التدقيق ومدى التزامها بمتطلبات الجهات الرقابيـــة بهـــذا الخصوص.

2- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة، في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبـــل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

3- ضرورة قيام الجهات المعنية بالتحقق من أن مكاتب التدقيق تقوم بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة، في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكميـــة المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

4- ضرورة قيام الجهات المعنية بمحاسبة مكاتب التدقيق التي لا تقـــوم بـــإبلاغ الجهـــات الرقابية ذات العلاقة، في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبـــات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

5- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بتعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة إجراءات التدقيق فـــي حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجـــاوز متطلبـــات الحاكميـــة المؤســـسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، ويكون تعديل طبيعة إجـــراءات التدقيق، مثل استعمال اختبارات موجهة إلى جهات مستقلة من خارج الشركة بدلاً مـــن الاختبارات الموجهة إلى جهات داخل الشركة، أو استعمال اختبارات مفصلة، فضلاً عن استعمال الإجراءات التحليلية.

6- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بتعديل خطة التدقيق من حيث نطاق إجراءات التدقيق فـــي حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجـــاوز متطلبـــات الحاكميـــة المؤســـسية

المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، ويكون تعديل نطاق إجـــراءات التدقيق، مثل استعمال حجم عينة أكبر.

7- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بتعديل خطة التدقيق من حيث توقيت إجراءات التدقيق في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجـــاوز متطلبـــات الحاكميـــة المؤســـسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، ويكون تعديل توقيت إجراءات التدقيق، مثل البدء بإجراءات التدقيق في موعد مبكر بدلاً من نهاية الفترة المحاسبية.

8- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بزيادة أتعاب التدقيق في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، وذلك لتعويض أثر المخاطر التي قد تواجه هذه المكاتب.

9- ضرورة قيام الجهات الرقابية ذات العلاقة بإصدار التشريعات اللازمة والتي تضمن أن تتناسب أتعاب التدقيق مع حجم إجراءات التدقيق الواجب تنفيـــذها ومـــسئوليات مـــدقق الحسابات، خاصة ما يمكن أن يترتب عليه من التزامات قانونية تجاه أصحاب المصالح للشركات موضع التدقيق، في حال تقصيره أو إهماله في عملية التدقيق.

10-ضرورة قيام الجهات الرقابية ذات العلاقة بتحديث التـــشريعات المتعلقـــة بالحاكميـــة المؤسسية، وذلك وفق المعايير الدولية وأفضل التطبيقات، كلما لزم الأمر.

11-ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات، والتي تنظم ممارسة مهنـــة التـــدقيق، بتنظـــيم دورات تدريبية لمدققي الحسابات لإطلاعهم على ما هو جديد في معايير التدقيق الدولية، والتركيز على المعايير المتعلقة بالحاكمية المؤسسية.

12- ضرورة قيام الجهات المعنية بالرقابة على الـــشركات المـــساهمة العامـــة، بإصـــدار تشريعات لهذه الشركات بتفعيل مفهوم الإبلاغ السري (Whistle Blowing) لموظفي

الشركات، على أن يتضمن ذلك إبلاغ الجهات الرقابيــة، دون أدنـــى مـــسئولية علـــى الموظف الذي يقوم بالتبليغ.

كما يوصي الباحث أن يتم إجراء دراسات في المجالات التالية:

1– مدى التزام الشركات الأردنية بتطبيق التشريعات السارية بشأن الحاكمية المؤسسية.

2- آلية تكليف مدقق الحسابات من قبل الهيئة العامة، وأثرها على استقلالية المدقق.

3- محددات أتعاب تدقيق الحسابات في الأردن.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم.

- أبو زر، عفاف اسحق، (2006)، "إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- أبو عياش، حسام مصطفى، (2007)، "العوامل المؤثرة على إستراتيجية العمل لمكاتب التدقيق في الأردن واتجاهات تطورها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- أبو نصار، محمد حسين، (1999)، "العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد 26، عدد 2، عمان، الأردن، ص ص:397-411.

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2007)، "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- البعلبكي، منير (1990)، "المورد"، قاموس انجليــزي عربــي، دار العلــم للملايــين، بيروت، لبنان.

- التميمي، هادي، (2006)، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعمليــة"، الطبعــة الثالثة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.

- جرار، عدي منذر، (2006)، "تطوير إستراتيجية للحد من الآثــار الــسلبية لاســتخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، أطروحــة دكتــوراه غيــر منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- جمعة، أحمد حلمي، (2004)، "التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شــمس، العدد الثاني.

- جمعة، أحمد حلمي، (2005)، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، الطبعة الثانيــة، عمــان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

- الجهماني، عمر عيسى، (2001)، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العــدد الأول، جامعة البحرين، البحرين، ص ص:104-142.

- حماد، طارق عبد العال، (2005) ، "حوكمة الشركات– المفاهيم– المبادئ– التجارب– تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- الخاروف، فاروق، (2001) ، "دور مراقب الحسابات في تعزيز الـــتحكم المؤســـسي"، المؤتمر العلمي المهني الثالث، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

- دليل إعداد أطروحة الدكتوراه، (2004) ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- دهمش، نعيم، (1995)، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولـــة قبولاً عاماً "، عمان، الأردن، المكتب الاستشاري.

- سليمان، محمد مصطفى، (2006)، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- السيد علي، أسامة عبد المنعم، (2008)، "أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية"، أطروحة دكتوراه غير منـــشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- العبدالله، رياض والحسناوي، عقيل، (2006)، "العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة البحرين، البحرين، ص ص:27-72.

- علقم، محمد احمد، (2005)، "تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية وعلاقتها بخصائص الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاتة السيد (2006)، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- الفار، عبد المجيد الطيب شعبان، (2006)، "إدارة الأرباح- أثر الحاكمية المؤسسية عليها؛ وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- لطفي، أمين السيد احمد، (2002)، "الإطار المحاسبي والإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات وأثره على فجوة توقعات المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارة، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الثانية عشر، العدد الأول.

- مطر، محمد، (2003)، "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

- مطر، محمد ونور، عبد الناصر، (2007)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد1، عمان، الأردن، ص ص: 46-71.

- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، "تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية رقم (35 / 2007) تاريخ 2007/06/10 ".

- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، "تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33 / 2006) تاريخ 2006/12/26 ".

- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، "قانون البنك المركزي رقـــم (23) لعام 1971 وتعديلاته".

- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، "قانون البنـــوك رقـــم (28) لعـــام 2000 وتعديلاته".

- المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني (2007)، "دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن".

- المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، "قانون الأوراق المالية رقم (76) لعام 2002 ".

- المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، (2008) "دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان".

- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصناعة والتجارة، "قانون تنظـــيم مهنـــة المحاســـبة القانونية رقم (73) لعام 2003 وتعديلاته".

- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصناعة والتجارة، "قانون الشركات رقم (22) لعـــام 1997 وتعديلاته".

- المومني، محمد عبدالله، (2006)، "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- الهنيني، إيمان أحمد، (2004)، "تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- يوسف، محمد طارق، (2003)، "حوكمة الشركات"، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد (20)، ص ص: 11-14.

المراجع باللغة الأجنبية

- Al-Banna, Majed Ahmad, (2006), "The Determinants of External Auditors Fees in the Jordanian Commercial Banks", Master Thesis, Hashemite University, Zarqa, Jordan.

- Barakat, Abdullah, and Shaban, Osama, (2007), "Factors Affect on the Determination of Auditing Fees in Jordan", Journal of Human Siences, 5th year, Issue 35, Available: http://www.ulum.nl/c103.html

- Basel Committee on Banking Supervision, (2004), "Bank Failures in Mature Economies", Bank for International Settlements, Working Paper no. 13.

- Basel Committee on Banking Supervision, (2004), "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Bank for International Settlements, A Revised Framework.

- Beasly, Mark S., (1996), "An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Directors Composition and Financial Statements Fraud", The Accounting Review, vol. 71, No. 4, October pp: 443-465.

- Beasly, Mark S., and Buckless, Frank A., and Glover, Steven M., and Prawitt, Douglas, F., (2003), "Auditing Cases", Second Edition, New Jersey, Prentice Hall.

- Becker, Albrecht, and Messner, Martin, (2005), “After the scandals: A German– Speaking Perspective on Management Accounting Research and Education”, European Accounting Review, vol. 14, No. 2, pp: 417-427.

- Bedard, Jean C., and Johnstone, Karla M., (2004), “Earnings Manipulation Risk, Corporate Governance Risk, and Auditors` Planning and Pricing Decisions”, The Accounting Review, vol. 79, No. 2, pp: 277-304.

- Blasco, Natividad, and Pelegrin, Begona, (2006), “A new Methodological Approach for Detecting Income Smoothing in Small Samples: An Application to the case of Spanish Savings Banks”, Journal of Accounting, Auditing & Finance, vol. 21, Issue 4, pp: 347-372.

- Ciesielski, Jack T., and Weirich, Thomas R., (2006), “Ups and Downs of Audit Fees, Since the Sarbanes – Oxley Act: A Closer Look at the Effects of Compliance”, The CPA Journal, October, Available: http://www.nysscpa.org/printversion/cpaj/2006/1006/p28.htm

- Clark, Thomas., (2004), “Theories of Corporate Governance: The Philosophical Foundations of Corporate Governance”, London and NewYourk Routledge, ISBN 041532307X.

- Committee of Sponsoring Organizational of The Treadway Commission, (COSO), Available: http://www.coso.org/aboutus.htm.

- Dahya, Jay, and McConnell, John J., and Travlon, Nickolaos G., (2000), " The Cadbury Committee, Corporate Performance and Top Management Turnover ", Cardiff University, United Kingdom, Available: http://www.mgmt.purdue.edu/centers/ciber/publications/pdf/99-004.pdf

- Gopalsamy, N., (1998), “Corporate Governance: The New Paradigm”, First Edition, Wheeler Publishing.

- European Corporate Governance Institute (ECGI), (2007), Corporate Governance Codes and Principles, Available : http:// www.ecgi.org/codes/documents/corp-governance-principles-asx-2007.pdf .

- Institute of Internal Auditors (IIA), (2003), “Standard for The Professional Practice of Internal Auditing (Exposures Draft), Letter of The Chairman”, Available : http://www.theiia.org.com .

- International Federation of Accountants (IFAC), (2007), “Hand Book of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements”, New York, USA.

- Jackson, Scot B., Pitman, Marshal K., (2001), “Auditors and Earnings Management”, CPA Journal, Vol. 71, Issue 7.

- Japan Corporate Governance Forum, (1997), "Corporate Governance Principles: A Japanees View", Interim Report, Oct. 30.
  Available : http://www.jcgf.org/en/publishments.htm .

- Kieso, Donald E. and Weygandt, Jerry J. and Warfield, Terry D., (2007), "Intermediate Accounting", Twelfth Edition, USA: John Wiley & Sons.

- Leuz, C.D. Nanda, and P. Wysocki, (2003), "Earnings Management and Investor protection: An International comparison", Journal of Financial Economics, vol. 69, pp: 505-527.

- Monks, Robert A.G. and Minow, Nell, (2004), "Corporate Governance", Third Edition, Blackwell Puplisher Inc.

- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), (2004), "The OECD Principles of Corporate Governance", Paris, France.

- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), (2006), "Methodology for Assessing the Implementation of the OECD Principles on Corporate Governance", Paris, France.

- Singleton, Tommie W. and Singleton, Aaron J. and Bologna, G. Jack and Lindquist, Robert J., (2006), "Fraud Auditing and Forensic Accounting", Third Edition, New Jersey: Whiley.

- Williamson, Q., (1999), “The Mechanism of Corporate Governance”, Oxford University Press.

- Wright, Charlotte J., Shaw J. Riley, and Guan liming, (2006), “Corporate Governance and Investor Protection: Earnings Management in the U.K. and U.S.”, Journal of International Accounting Research, vol. 5, No.1, pp: 25-40.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
قسم المحاسبة

أخي المدقق، أختي المدققة المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث محمد الطعاني بإجراء بحث موسوم بـــ " **أثر مخاطر الحاكمية المؤســـسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**". وقد تم تصميم هذه الاستبانة والمكونة من تسعة أجزاء رئيسة لتنفيذ هذا البحث .

راجياً منكم التكرم بالإجابة بموضوعية وحيادية على فقرات الاستبانة بوضع إشـــارة (X) أمام كل فقرة ، علماً بان البيانات المجمّعة لهذا البحث لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمـــي وستعامل بسرية تامة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

محمد أديب الطعاني

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
قسم المحاسبة

أخي المفتش، أختي المفتشة المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث محمد الطعاني بإجراء بحث موسوم بـــ " **أثر مخاطر الحاكمية المؤســسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**". وقد تم تصميم هذه الاستبانة والمكونة من تسعة أجزاء رئيسة لتنفيذ هذا البحث .

راجياً منكم التكرم بالإجابة بموضوعية وحيادية على فقرات الاستبانة بوضع إشـــارة (X) أمام كل فقرة ، علماً بان البيانات المجمّعة لهذا البحث لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمـــي وستعامل بسرية تامة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

محمد أديب الطعاني

الجزء الأول: معلومات شخصية

1-الوظيفة

☐ رئيس مفتشين (أو محللين ماليين) ☐ مفتش(أو محلل مالي)رئيسي ☐ مفتش(أو محلل مالي)

2- المؤسسة:

☐ البنك المركزي الأردني ☐ دائرة مراقبة الشركات

☐ هيئة الأوراق المالية ☐ هيئة التأمين

3- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4- الخبرة:

☐ اقل من (5) سنوات ☐ (5-15) سنوات

☐ (16-25) سنة ☐ أكثر من(25) سنة

<u>الجزء الثاني:</u>

تتمثل أهم تجاوزات الشركة (موضع التدقيق) لمتطلبات الحاكمية المؤسسية بالآتي :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم وجود دليل حاكميه خاص بالشركة، وفق متطلبات الجهات الرقابية					
2	عدم الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية					
3	عدم توفير أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة					
4	عدم توفير عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس في حال كان الرئيس تنفيذيا					
5	وجود تركز للملكية (**Ownership Concentration**)					
6	ممارسة إدارة الأرباح (**Earnings Management**)					
7	ممارسة تمهيد الدخل (**Income Smoothing**)					
8	وجود استقالات حديثة في مجلس الإدارة					
9	عدم كفاية اجتماعات مجلس الإداره					
10	عدم كفاية اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الاداره					
11	ضعف في الميثاق المكتوب (**Lack of Written Charter**) المتعلق بلجنة التدقيق					
12	عدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بالأمور المالية					
13	عدم تطبيق مفهوم الإبلاغ السري (**Whistle-Blowing**)وذلك دون تعرض الموظف الذي يقوم بالتبليغ لضرر (**Retaliation**)					

<u>الجزء الثالث:</u>

في حال قيام المدقق بتعديل خطة التدقيق (Audit Plan) بسبب وجود تجاوز لمتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركة (موضع التدقيق) فعليه الأخذ بعين الاعتبار الآتي:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	خطة التدقيق تهدف إلى التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول					
15	تساعد خطة التدقيق في التركيز على مجالات التدقيق المهمة					
16	تساعد خطة التدقيق في اختيار فريق العمل المناسب					
17	لخطة التدقيق دور ايجابي في توجيه فريق العمل					
18	تساهم خطة التدقيق بشكل فاعل في مراقبة فريق العمل					
19	خطة التدقيق تساعد في مراجعة أعمال فريق العمل					
20	تساعد خطة التدقيق في التنسيق بين فريق العمل والخبراء الخارجيين					
21	يتم إعداد خطة التدقيق بعد إعداد إستراتيجية التدقيق					
22	خطة التدقيق يجب أن تكون كافية لتقييم المخاطر الجوهرية للشركة موضع التدقيق					
23	على المدقق المسؤول مناقشة بنود خطة التدقيق مع إدارة الشركة موضع التدقيق					
24	خطة التدقيق تتضمن طبيعة **(Nature)** وتوقيت**(Timing)** ونطاق**(Extent)** إجراءات التدقيق					

الجزء الرابع:

في حال وجود تجاوزات في الشركة (موضع التدقيق) لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية، ولم يتم الإفصاح عن هذه التجاوزات، فإن على المدقق تعديل خطة التدقيق(Audit Plan) من حيث طبيعة (Nature) إجراءات التدقيق آخذا بعين الاعتبار الآتي :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25	مستوى تعقيد **(Complexity)** الشركة					
26	التغير في ظروف الشركة					
27	البنود ذات الأهمية النسبية					
28	اختيار المدققين المناسبين لتدقيق المجالات التي تتسم بالمخاطر العالية					
29	اللجوء إلى خبراء خارجيين في حال وجود مخاطر عالية					
30	التركيز على تقييم مخاطر استمرارية **(Going Concern)** الشركة					

الجزء الخامس:

في حال وجود تجاوزات في الشركة (موضع التدقيق) لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية، ولم يتم الإفصاح عن هذه التجاوزات، فعلى المدقق تعديل خطة التدقيق (Audit Plan) من حيث نطاق (Extent) إجراءات التدقيق آخذا بعين الاعتبار الآتي :-

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
31	حجم الشركة					
32	مستوى نزاهة إدارة الشركة					
33	متطلبات الإبلاغ المالي					
34	مواقع وحدات الشركة					
35	طبيعة التواصل مع أصحاب المصالح (**Stakeholders**)					

<u>الجزء السادس:</u>

في حال وجود تجاوزات في الشركة (موضع التدقيق) لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ولم يتم الإفصاح عن هذه التجاوزات، فعلى المدقق تعديل خطة التدقيق (Audit Plan) من حيث توقيت (Timing) إجراءات التدقيق آخذا بعين الاعتبار الآتي :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
36	خبرة المدقق المسؤول في الشركة					
37	توقيت التدقيق ليصبح في مرحلة مبكرة أي قبل انتهاء الفترة المحاسبية					
38	بيئة الرقابة في الشركة					
39	توفر نظم محاسبية متطورة لدى الشركة تسهل الحصول على البيانات					
40	تحديد الوقت اللازم لانجاز إجراءات التدقيق مسبقا					
41	مستوى المخاطرة للبند المراد تدقيقه					
42	مستوى الاستعانة بخبراء خارجيين لتنفيذ إجراءات التدقيق					
43	التاريخ المحدد **(Deadline)** لإنهاء إجراءات التدقيق					

<u>الجزء السابع:</u>

في حال وجود تجاوزات في الشركة (موضع التدقيق) لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية، ولم يتم الإفصاح عن هذه التجاوزات، فإن على المدقق تعديل (زيادة) أتعاب التدقيق إزاء هذه الشركة آخذا بعين الاعتبار الآتي :

الرقم	الفقرة	موافق	موافق	محايد	غير	غير

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
44	حجم الشركة					
45	عدد فروع الشركة					
46	طبيعة نشاط الشركة					
47	درجة مخاطر الشركة					
48	الوقت اللازم لتدقيق الشركة					
49	ما يمكن أن يواجه المدقق من المخاطر القانونية					
50	ما يمكن أن يواجه المدقق من مخاطر السمعة					

<u>الجزء الثامن:</u>

يساهم إبلاغ المدقق للجهات الرقابية عن الشركة (موضع التدقيق) التي تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية، ولم يتم الإفصاح عن هذه التجاوزات، بالآتي:-

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
51	إيجاد حل ملائم للشركة					
52	الحد من حدوث أزمات مالية في الشركات					
53	التقليل من آثار الأزمات المالية في حال حدوثها					
54	إصدار تعليمات ملائمة من قبل الجهات الرقابية بهذا الخصوص					

<u>الجزء التاسع:</u>

الجهة التي يقوم المدقق بإبلاغها عن الشركة (موضع التدقيق) في حال وجود تجاوزات لمتطلبات الحاكمية المؤسسية لديها ، ولم يتم الإفصاح عن هذه التجاوزات، هي:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
55	مدير عام الشركة					
56	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة					
57	مجلس الإدارة					
58	الجهة الرقابية ذات العلاقة					

جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
1	المتحدة التكاملية	UNTG	صناعة	الاخوة الوطني BDO
2	الانماء العربية	INMA	عقارات	الاخوة الوطني BDO
3	العربية الالمانية للتأمين	AGICC	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
4	البركة للتكافل	ARAI	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
5	العرب للتأمين	ARIN	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
6	جراسا للتأمين	GERA	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
7	الأردنية الفرنسية للتأمين	JOFR	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
8	التأمين الوطنية	NAAI	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
9	الواحة للتأمين	OASI	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
10	فيلادلفيا للتأمين	PHIN	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
11	التأمين الاسلامية	TIIC	تامين	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
12	العربية الدولية للتعليم	AIEI	تعليم	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
13	مدارس الاتحاد	ITSC	تعليم	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
14	التسهيلات التجارية	JOTF	خدمات تجارية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
15	المتخصصة للتجارة	SPTI	خدمات تجارية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
16	البلاد للاستثمارات	BLAD	خدمات مالية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
17	الصقر للاستثمارات	FIFS	خدمات مالية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
18	بيت الاستثمار	INVH	خدمات مالية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
19	المحفظة الوطنية	NPSC	خدمات مالية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
20	الاردنية للاستشارات المتخصصة	SIJC	خدمات مالية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
21	العربية الكهربائية	AEIN	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
22	العربية الدولية للأغذية	AIFF	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
23	الاقبال للطباعة	EKPC	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
24	الاقبال للاستثمار	ITCC	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
25	الدولية لانتاج الاقمشة	ITEX	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
26	الصخر الزيتي	JOSE	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
27	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	PERL	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
28	الصناعية للأكياس البلاستيكية / رافيا	RAFI	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris

29	العالمية للصناعات الكيماوية	UNIC	صناعة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
30	الدولية الطبية	ICMI	طبية	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
31	وادي الشتا	WIVA	فنادق وسياحة	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
32	الثقة للنقل الدولي	TRIR	نقل	ابراهيم العباسي وشركاه Polaris
33	زهرة الاردن	ZAHI	عقارات	اسامة الزرقا للتدقيق
34	الموارد الصناعية	JOIR	صناعة	الأخوة لتدقيق الحسابات والاستشارات
35	السلفوكيماويات	JOSL	صناعة	الأخوة لتدقيق الحسابات والاستشارات
36	عافية العالمية	AICG	صناعة	البواب وشركاه PWC
37	الاردن الدولية للاستثمار	JIIG	عقارات	التجمع المهني للتدقيق
38	الجنوب لصناعة الفلاتر	AJFM	صناعة	التجمع للاستشارات والتدقيق MRI

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
39	الالبان الاردنية	JODA	صناعة	التجمع للاستشارات والتدقيق MRI
40	الكفاءة للاستثمارات المالية	KAFA	خدمات مالية	الخبراء العرب للتدقيق
41	الكفاءة العقارية	HIPR	عقارات	الخبراء العرب للتدقيق
42	المركز الاردني للتجارة الدولية	JITC	خدمات تجارية	المجموعة المهنية العربية
43	الألمنيوم/آرال	AALU	صناعة	المجموعة المهنية العربية
44	العربية للمستلزمات الطبية	AFOO	صناعة	المجموعة المهنية العربية
45	العربية للاستثمار والتجارة	AIIT	صناعة	المجموعة المهنية العربية
46	باطون لصناعة الطوب	BLOK	صناعة	المجموعة المهنية العربية
47	الخرسانه الخفيفه	GLCI	صناعة	المجموعة المهنية العربية
48	الصناعات الخزفية	ICER	صناعة	المجموعة المهنية العربية
49	البتروكيماويات الوسيطة	IPET	صناعة	المجموعة المهنية العربية
50	الدباغة	JOTN	صناعة	المجموعة المهنية العربية
51	الوطنية للصناعات الهندسية / ناميكو	NMCO	صناعة	المجموعة المهنية العربية
52	الوطنية للكوابل	WIRE	صناعة	المجموعة المهنية العربية
53	العقارية الأردنية	JRCD	عقارات	المجموعة المهنية العربية
54	الدستور	JOPP	اعلام	المحاسبون القانونيون العرب
55	البنك الاسلامي الأردني	JOIB	بنوك	المحاسبون المتحدون و ابراهيم العباسي وشرك
56	الاتصالات الأردنية	JTEL	اتصالات وتكنولوجيا	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
57	الرأي	PRES	اعلام	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
58	بنك المؤسسة العربية	ABCO	بنوك	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
59	بنك الاستثمار العربي	AJIB	بنوك	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
60	بنك القاهرة عمان	CABK	بنوك	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
61	بنك المال	EXFB	بنوك	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
62	سوسيتة جنرال	MEIB	بنوك	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
63	بنك الاتحاد	UBSI	بنوك	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
64	الاتحاد العربي	AIUI	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
65	المنارة للتأمين	ARSI	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
66	تأمين القروض السكنية(داركم)	DRKM	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
67	الاولى للتأمين	FINS	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
68	العامة العربية	GARI	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
69	ميد غلف-المتوسط والخليج للتامين	MDGF	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
70	الشرق الاوسط للتأمين	MEIN	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
71	اليرموك للتأمين	YINS	تامين	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
72	الاهلية للمراكز التجارية	ABLA	خدمات تجارية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
73	العربية للاستثمارات المالية	AFIN	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
74	أموال انفست	AMWL	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
75	الطباعون العرب	APRW	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
76	دارات الاردنية القابضة	DARA	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
77	الاردنية لضمان القروض	JLGC	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
78	الثقة للاستثمارات	JOIT	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
79	تهامة للاستثمارات	THMA	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
80	المستثمرون العرب المتحدون	UAIC	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ

81	الاتحاد للاستثمارات	UINV	خدمات مالية	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
82	المتصدرة	ACDT	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
83	البوتاس العربية	APOT	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
84	الزي لصناعة الألبسة	ELZA	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
85	الانتاج	ICAG	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
86	استثمارات وصناعات متكاملة	INTI	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
87	مغنيسيا الاردن	JMAG	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
88	الفوسفات	JOPH	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
89	ملح الصافي	JOSS	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
90	مصانع الزيوت النباتية	JVOI	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
91	البترول الوطنية	NAPT	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
92	الوطنية للدواجن	NATP	صناعة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
93	العرب للتنمية العقارية / عرب كورب	ARED	عقارات	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
94	الصناعية العقارية	IEAI	عقارات	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
95	الأردن دبي للأملاك	REIN	عقارات	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
96	تعمير الاردنية القابضة	TAMR	عقارات	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ

تابع جدول (1)

الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
97	العربية الدولية للفنادق	AIHO	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
98	الحمة الاردنية	HIMM	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
99	الفنادق والسياحة	JOHT	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
100	الدولية للفنادق والاسواق	MALL	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
101	البحر المتوسط للاستثمارات	MDTR	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
102	التجمعات للمشاريع السياحية	MERM	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
103	زارة للاستثمار	ZARA	فنادق وسياحة	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
104	النقل السياحي/الفا	ALFA	نقل	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
105	النقليات السياحة/جت	JETT	نقل	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
106	الملكية الأردنية	RJAL	نقل	المحاسبون المتحدون / آرنست آند يونغ
107	المستقبل العربية	FUTR	خدمات مالية	المدققون المعتمدون KPMG
108	الديرة للاستثمار والتطوير العقاري	DERA	عقارات	المدققون المعتمدون KPMG
109	المهنية للاستثمارات العقارية	PROF	عقارات	المدققون المعتمدون KPMG

110	الصناعات الكيماوية	JOIC	صناعة	المكتب الدولي المهني للاستشارات والتدقيق
111	المقايضة للنقل	NAQL	نقل	المكتب الدولي المهني للاستشارات والتدقيق
112	رم للنقل السياحي	RUMM	نقل	المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والاستشارات القانونية
113	القدس للتأمين	JERY	تامين	المهنيون العرب GRANT THORNTON
114	الإسراء للتعليم	AIFE	تعليم	المهنيون العرب GRANT THORNTON
115	البترا للتعليم	PEDC	تعليم	المهنيون العرب GRANT THORNTON
116	جامعة فيلادلفيا	PIEC	تعليم	المهنيون العرب GRANT THORNTON

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
117	بندار	BIND	خدمات تجارية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
118	الخليلي و اولاده	DKHS	خدمات تجارية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
119	الجنوب للإلكترونيات	SECO	خدمات تجارية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
120	الامين للاستثمار	AAFI	خدمات مالية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
121	الشرق العربي للاستثمارات	AEIV	خدمات مالية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
122	العالمية للوساطة	IBFM	خدمات مالية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
123	الاستثمارية القابضة للمغتربين	JEIH	خدمات مالية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
124	سابك / سبائك للاستثمار	SABK	خدمات مالية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
125	أمانة الزراعية	AMAN	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
126	المركز العربي للصناعات الدوائية	APHC	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
127	العربية لصناعة الادوية	APMC	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
128	القدس الخرسانية	AQRM	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
129	العصر للاستثمار	CEIG	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
130	دار الدواء	DADI	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
131	العامة للصناعات الهندسية	GEIN	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
132	الصوف الصخري	JOWL	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
133	الأردنية للأدوية	JPHM	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
134	العربية للمبيدات	MBED	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
135	مجمع الشرق الاوسط	MECE	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
136	العصرية للصناعات الغذائية	MFID	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
137	شرق أوسط دوائية	MPHA	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
138	الوطنية للالمنيوم	NATA	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
139	الوطنية للكلورين	NATC	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
140	دارالغذاء	NDAR	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
141	ترافكو / ترافرتين	TRAV	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
142	الكابلات المتحدة	UCIC	صناعة	المهنيون العرب THORNTON GRANT
143	العالمية للزيوت	UMIC	صناعة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
144	البلاد الطبية	ABMS	طبية	المهنيون العرب GRANT THORNTON
145	الرهن العقاري	JMRC	عقارات	المهنيون العرب GRANT THORNTON
146	الشرق الاوسط المتعددة	MEDI	عقارات	المهنيون العرب GRANT THORNTON
147	المحفظة العقارية	PETT	عقارات	المهنيون العرب GRANT THORNTON
148	الشرق العربي العقارية	REAL	عقارات	المهنيون العرب GRANT THORNTON
149	تطوير العقارات	REDV	عقارات	المهنيون العرب GRANT THORNTON
150	الشرق للمشاريع	AIPC	فنادق وسياحة	المهنيون العرب GRANT THORNTON
151	الضامنون العرب	ARAS	تامين	المهنيون للتدقيق والاستشارات
152	الأولى للزيوت النباتية	FNVO	صناعة	المهنيون للتدقيق والاستشارات
153	الأنابيب الأردنية	JOPI	صناعة	المهنيون للتدقيق والاستشارات
154	بنك الاسكان	THBK	بنوك	آرنست آند يونغ و ديلويت آند توش

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
155	رم علاء الدين	IENG	صناعة	حويطة وفاشة وشركاهم
156	الصناعات الخشبية / جوايكو	WOOD	صناعة	حويطة وفاشة وشركاهم
157	المجموعة العربية الاوروبية للتأمين	ARGR	تامين	خليف وسمان
158	الدولية لصناعات السيليكا	SLCA	صناعة	خليف وسمان
159	بيتنا	BAMB	عقارات	خليف وسمان
160	السلام الدولية للنقل	SITT	نقل	خليف وسمان
161	الصلب	NAST	صناعة	خليفة والريان
162	الكوثر	KTHR	صناعة	رضا الكباريتي للتدقيق

163	الشامخة العقارية	VFED	عقارات	رضا الكباريتي للتدقيق
164	الموحدة للنقل	UNIF	نقل	رضا الكباريتي للتدقيق
165	شيركو للاوراق المالية	SHBC	خدمات مالية	رياض الجنيني وشركاه
166	المتحدة المالية	UCFI	خدمات مالية	رياض الجنيني وشركاه
167	عمد للاستثمار	AMAD	عقارات	رياض الجنيني وشركاه
168	المعاصرون	COHO	عقارات	رياض الجنيني وشركاه
169	التحديث	THDI	عقارات	رياض الجنيني وشركاه
170	البنك العربي	ARBK	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
171	بنك الاردن	BOJX	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
172	بنك الانماء الصناعي	INDV	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
173	الاردني للاستثمار	JIFB	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
174	التجاري الاردني	JOGB	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
175	الأردني الكويتي	JOKB	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
176	البنك الاهلي	JONB	بنوك	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
177	الشرق العربي	AALI	تامين	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
178	الاردن والخليج للتأمين	JOGI	تامين	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
179	التأمين الاردنية	JOIN	تامين	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
180	المتحدة للتامين	UNIN	تامين	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
181	الاسواق الحرة	JDFS	خدمات تجارية	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
182	الأولى للتمويل	FIFI	خدمات مالية	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
183	الاستثمارات العامة	GENI	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
184	العامة للتعدين	GENM	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
185	الكابلات الحديثة	JNCC	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
186	الاسمنت	JOCM	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
187	الورق والكرتون الاردنية	JOPC	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
188	الآجواخ الأردنية	JOWM	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
189	الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	JPPC	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
190	مجموعة الشرق الاوسط للاستثمارات	MIIG	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
191	الصناعات الوطنية	NATI	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
192	المتحدة للصناعات الزجاجية	UNGI	صناعة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش

193	مصفاة الاردن /جوبترول	JOPT	طاقة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
194	داماك للتطوير العقاري	DMAC	عقارات	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
195	النموذجية للمطاعم	FOOD	فنادق وسياحة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
196	الاردن لتطوير المشاريع السياحية	JPTD	فنادق وسياحة	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
197	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية	SHIP	نقل	سابا وشركاهم / ديلويت آند توش
198	القصور	PRED	عقارات	سعادة لتدقيق الحسابات
199	الفارس الوطنية	CEBC	اتصالات وتكنولوجيا	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
200	الزرقاء للتعليم	ZEIC	تعليم	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
201	مجموعة أوفتك للاستثمار	BDIN	خدمات تجارية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
202	الأمل للاستثمارات	AMAL	خدمات مالية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
203	اوتاد للاستثمارات	AWTD	خدمات مالية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
204	الأردن الأولى	FRST	خدمات مالية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
205	أبعاد الاردن والامارات	JEDI	خدمات مالية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
206	الاردنية للاستشارات	JOMC	خدمات مالية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
207	السالم للاستثمار	SALM	خدمات مالية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
208	العربيه الاستثماريه	APCT	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
209	الحياة للصناعات الدوائية	HPIC	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
210	جيمكو / الكبريت	INMJ	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
211	المتكاملة للمشاريع المتعددة	INOH	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
212	الاردنية الكويتية للمنتجات الزراعية	JKAF	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
213	الخزف الأردنية	JOCF	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
214	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	LIPO	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
215	نيزك لصناعة القوالب	NAYZ	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
216	الاتحاد للصناعات المتطورة	UADI	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia

217	القرية	UCVO	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
218	الاتحاد للسجائر	UTOB	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
219	الصناعات الصوفية	WOOL	صناعة	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
220	المجموعة الاستشارية الاستثمارية	CICO	طبية	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
221	عمان للتنمية	AMDI	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
222	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	ATTA	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
223	مجمع ضليل الصناعي العقاري	IDMC	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
224	الإحداثيات العقارية	IHCO	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
225	التجمعات لخدمات التغذية والاسكان	JNTH	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
226	الموارد للتنمية والاستثمار	JOMA	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
227	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	SPIC	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
228	الاتحاد لتطوير الاراضي	ULDC	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
229	اتحاد المستثمرون	UNAI	عقارات	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
230	المتكاملة للنقل المتعدد	ABUS	نقل	غوشة وشركاه Intrernaional Nexia
231	كهرباء اربد	IREL	طاقة	طعمة ابو الشعر
232	البحرين الاردنية للاتصالات	FTGR	اتصالات وتكنولوجيا	طلال ابو غزالة وشركاه
233	النسر العربي للتأمين	AAIN	تامين	طلال ابو غزالة وشركاه

تابع جدول (1)
الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتها

الرقم	اسم الشركة	الرمز	القطاع	اسم المدقق
234	الأراضي المقدسة	HOLI	تامين	طلال ابو غزالة وشركاه
235	الأردن الدولية للتأمين	JIJC	تامين	طلال ابو غزالة وشركاه
236	السنابل الدولية	SANA	خدمات مالية	طلال ابو غزالة وشركاه
237	المواسير المعدنية	ASPMM	صناعة	طلال ابو غزالة وشركاه
238	حديد الأردن	JOST	صناعة	طلال ابو غزالة وشركاه
239	الباطون الجاهز	RMCC	صناعة	طلال ابو غزالة وشركاه
240	الكهرباء الاردنية	JOEP	طاقة	طلال ابو غزالة وشركاه
241	ميثاق	MEET	عقارات	طلال ابو غزالة وشركاه
242	الركائز	RICS	فنادق وسياحة	طلال ابو غزالة وشركاه
243	مسافات للنقل	MSFT	نقل	طلال ابو غزالة وشركاه
244	الالبسة الاردنية	CJCC	صناعة	عادل حبيب وشركاه AGN International
245	الأردنية المركزية	JOCE	صناعة	عادل حبيب وشركاه AGN International
246	نوبار	NOTI	خدمات تجارية	فتحي السمهوري للتدقيق

247	ارض النمو	ARDN	عقارات	ماتركس الدولية للاستشارات
248	إعمار للتطوير العقاري	EMAR	عقارات	ماتركس الدولية للاستشارات
249	الوطنية للصناعات النسيجية	NATT	صناعة	مأمون فاروقة وشركاه
250	الغزل والنسيج	SPIN	صناعة	مأمون فاروقة وشركاه
251	التبغ والسجائر الاردنية	TBCO	صناعة	مأمون فاروقة وشركاه
252	الصناعات الهندسية العربية	AREN	صناعة	معروف المقبل
253	دلتا للتأمين	DICL	تامين	ميشيل سنداحة وشركاه

أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

إعداد
"محمد أديب" سعيد سعد الطعاني
إشراف
الأستاذ الدكتور: بشير عبدالعظيم البنا

ملخص الأطروحة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الحاكمية المؤسسية على خطة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي للشركات المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ولتحقيق ذلك فقد قام الباحث بتصميم استبانة وُزِّعت على عينة الدراسة التي بلغت (105) من مدققي الحسابات الخارجيين و(62) من مفتشي الجهات الرقابية، وبعد تحليل مفردات الاستبانات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- إنَّ من أهم تجاوزات الشركة لمتطلبات الحاكمية المؤسسية: عدم وجود دليل خاص بالشركة، وعدم الإلمام الكافي للجنة التدقيق بالأمور المالية، وعدم الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وعدم تطبيق مفهوم الإبلاغ السري، وعدم توفير أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، ووجود تركز للملكية.

2- تبين وجود أهمية لخطة التدقيق والتي تتضمن طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق. والتي من شأنها التقليل من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول والتركيز على مجالات التدقيق المهمة.

اتضح أهمية إجراء تعديل على خطة التدقيق من حيث طبيعة وتوقيت ونطـــاق إجـــراءات التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية.

وجود أهمية لزيادة أتعاب التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية.

إِنَّ من أهم مبررات قيام مدقق الحسابات بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة عن الـــشركة موضع التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات فيها لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنـــصوص عليها من قبل الجهات الرقابية، هو الحد من حدوث أزمة مالية في هذه الشركة و / أو التقليـــل من آثار هذه الأزمة في حال حدوثها.

إِنَّ أهم الجهات التي يتوجب على مدقق الحسابات إبلاغها، وذلك في حال وجود تجـــاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها مـــن قبـــل الجهـــات الرقابية، هي الجهة الرقابية ذات العلاقة، ومجلس إدارة الشركة، ولجنة التدقيق المنبثقـــة عـــن مجلس الإدارة.

وجود تقارب بين آراء فئتي عينة الدراسة وهما الفئة الأولى مدققو الحـــسابات الخـــارجيون والفئة الثانية مفتشو الجهات الرقابية، من حيث الإجابة عن فقرات استبانة الدراسة.

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، فقد كان من أهم توصيات الدراسة ما يلي:

على مكاتب التدقيق أن تقوم بإبلاغ الجهات الرقابية ذات العلاقة، في حال تبـــين لـــديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهـــات الرقابية ذات العلاقة.

يتوجب على الجهات الرقابية المعنية التحقق من أن مكاتب التدقيق تقوم بإبلاغها، في حال تبين لمكاتب التدقيق أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

ضرورة أن تقوم مكاتب التدقيق بتعديل خطة التدقيق من حيث طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق، وذلك في حال وجود تجاوزات في الشركة موضع التدقيق لمتطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية.

على مكاتب التدقيق أن تقوم بزيادة أتعاب التدقيق في حال تبين لديها أن الشركة موضع التدقيق تتجاوز متطلبات الحاكمية المؤسسية المنصوص عليها من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، وذلك لتعويض أثر المخاطر التي قد تواجه هذه المكاتب.

The Effect of Corporate Governance Risk on Audit Plan and Audit Fees of External Auditors of Jordanian Corporations Listed in Amman Stock Exchange .

Prepared by :
" Mohamad Adeeb " Saed Said Al-Taani

Supervised by :
Prof. : Bsher Abdel Azeem El-Banna

Abstract

The aim of this study is to explore the effect of corporate governance risk on audit plan and audit fees of external auditors of Jordanian corporations listed in Amman stock exchange. To accomplish such a goal, the researcher developed a questionnaire and distributed it to a sample study, which contained (105) external auditors and (62) supervisory authorities inspectors.

After analyzing the data, the researcher concluded the following results:

1- The most important violations of corporate governance requirements are: absence of a company corporate governance code, unqualified audit committee in financial issues, no segregation between board of directors and executive management, no whistle-blowing concept implementation, unavailability of independent members of board of directors, and ownership concentration.

2- The necessity for an audit plan which contains nature, timing, and extent of audit procedures; aims to lessen the audit risk to the least accepted level; and concentrates on material audit fields.

3- The necessity for an audit plan modification that deals with nature, timing, and extent of audit procedures in case that the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

4- The necessity for increasing audit fees in case the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

5-The most important justification the external auditor has for informing the supervisory authorities about the company under audit - in case the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities-is to avoid a

financial crisis at the company and/or reduce its effects if it ever happens.

6- The most important bodies the external auditor must inform-in case the company under audit has violated the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities-are: the concerned supervisory authorities, the company board of directors, and the audit committee.

7-A reasonable consistency exists between the opinions of both categories of the study sample – the external auditors and the supervisory authorities inspectors- concerning the answers of the questionnaire items.

Based on the concluded results, the study's most important recommendations are:

It is important that external audit offices inform the concerned supervisory authorities in case the company under audit violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

It is important that concerned supervisory authorities verify if the external audit offices do inform such authorities about the company under audit if it violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

It is important that external audit offices modify the audit plan concerning nature, timing, and extent of audit procedures in case the company under audit violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities.

It is important that external audit offices increase audit fees in case the company under audit violates the corporate governance requirements stated by the supervisory authorities to make up for the risk effect faced by these offices.